وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنوك التجارية

دراسة قياسية للبنك التجاري الأردني خلال الفترة من 2011 إلى 2020

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- حامة عائدة
- محافظية نور جيهان

تحت إشراف الأستاذ

قدام جمال

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ سرحان سامية	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ قدام جمال	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ مختار بن اعمر	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿شكر وعرفان﴾

الحمد لله الذي أناردرب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا على إنجاز هذا العمل امتثالا

لقوله تعالى: «لئن شكرتم لأزيدنكم» ابراهيم الآية8.

فالواجب علينا شكر الله عز وجل على كل نعمة منحنا إياها ونتوجه بجزيل الشكر

لى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل ونخص بالشكر

الأستاذ الفاضل "قدام جمال"

الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث أمدنا بنصائح وتوجيهات قيمة كانت عونا لنا

في إتمام هذا البحث

فجزاك الله كل خير

للأساتذة الأفاضل "سرحان سامية" "بوميمز فيصل" الذين لم يبخلوا علينا بأي

معلومة

وجميع الأساتذة الذين أشرفوا أثناء مشوارنا الدراسي في الجامعة

إهداء

إلى من لونت عمري وحياتي بجمالها وحنانها وكرمها وعجز اللسان عن شكرها ووصف جميلها

إلى التي سهرت وضحت براحتها حتى تران مرتاحة وشملتني بعطفها ورعايتها

"أمي الحبيبة"

إلى الذي أفنى حياته في تربيتي وتعليمي

إلى من كان قوتي وسندي ورافقني في مشواري والذي أعطى وضحى وكان صبره وحرصه واصراره نبراسا يضيء مسيرة حياتي

والدي الحبيب

إلى من ذقت في كنفهم طعم السعادة أخي عبد الله وأخواتي سعاد عبلة إيناس

إلى من دعمتني في هذا المشوار صديقاتي وسام سارة جميلة أمال حورية

إلى من سهرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في الفرح والحزن صديقتي نور جيهان

وإلى من تقاسمنا الجهد الصديقات نوارة نسرين

أهدي ثمرة جهدي هذا

عائدة

إهداء

إلى من لونت عمري وحياتي بجمالها وحنانها وكرمها وعجز اللسان عن شكرها ووصف جميلها

إلى التي كانت الدعم لي في كل خطوة وسهرت وضحت براحتها حتى تران مرتاحة وشملتني بعطفها ورعايتها

"**أمي الحبيبة**"

إلى الذي أفنى حياته في تربيتي وتعليمي

إلى من كان قوتي وسندي ورافقني في مشواري وسعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح

" **والدي العزيز**"

إلى أغلى ما أهداني والدي أخوتي أبوبكر وذولكفلي وأيمن وأختي رميساء وزوجة أخي هدى وأبناء أخي أنيس ودارين

والى اعز أشخاص" حياة و حسن"

إلى من تقاسمنا سهرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح وتقاسمنا الفرح والحزن وكانت الداعمة لي صديقتي **"عائدة"**

وإلى من تقاسمنا الجهد الصديقات نوارة ونسرين

إلى كل ما نسيهم القلم وحفظهم القلب

نور جيمان

فهرس المحتويات

شكر

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الإشكال

قائمة الملاحق

قائمة الرموز والمختصرات

العنوان **الصفحة**

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

تمهيد.....7

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.....8

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.....8

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية ووظائفها.....10

المطلب الثالث: ميزانية البنوك التجارية.....15

المبحث الثاني: ماهية المخاطر الائتمانية.....20

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية.....20

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية.....22

المطلب الثالث: تحليل المخاطر الائتمانية ومؤشراتها.....27

المبحث الثالث: تقنيات المخاطر الائتمانية.....31

المطلب الأول: طرق تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية.....31

المطلب الثاني: أساليب الحد من المخاطر الائتمانية.....33

المطلب الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية.....36

خلاصة.....38

الفصل الثاني: عموميات الأداء البنكي في البنوك التجارية

تمهيد.....40

المبحث الأول: ماهية الأداء البنكي.....41

المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي.....41

المطلب الثاني: عناصر الأداء البنكي وتصنيفاته.....43

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء البنكي.....46

المبحث الثاني: أساسيات تقييم الأداء البنكي.....48

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء البنكي.....48

المطلب الثاني: مجالات تقييم الأداء البنكي ومراحله.....50

المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء البنكي.....52

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء البنكي.....54

المطلب الأول: نماذج تقييم الأداء البنكي التقليدية.....54

المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء البنكي الحديثة.....57

خلاصة.....61

الفصل الثالث: أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني

تمهيد.....63

المبحث الأول: تقديم لمحة عن البنك التجاري الأردني.....64

المطلب الأول: التعريف بالبنك التجاري الأردني.....64

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الأردني ومؤهلاته.....65

المطلب الثالث: انجازات البنك التجاري الأردني.....68

المبحث الثاني: اطار العام لدراسة أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني.....71

المطلب الأول: الأسلوب الإحصائي المتبع في الدراسة.....71

المطلب الثاني: منهجية الدراسة.....74

المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة.....79

خلاصة.....89

الخاتمة.....91

قائمة المراجع.....95

الملاحق

الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية البنوك التجارية	**20**
02	عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم	**67**
03	التدريبات الداخلية والخارجية للبنك التجاري الأردني	**68**
04	الدراسة الميدانية السابقة	**76-75**
05	عرض متغيرات الدراسة للبنك التجاري الأردني خلال فترة ممتدة من 2011 إلى 2020	**79**
06	مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة	**80**
07	نتائج الانحدار المتعدد للنموذج قبل التعديل	**82**
08	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار قبل التعديل	**83**
09	نتائج الانحدار المتعدد بعد التعديل	**84**
10	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار النموذج بعد التعديل	**85**
11	نتائج اختبار Breush-Goodfrey للانحدار الخطي المتعدد	**86**
12	نتائج ARCH-LM الانحدار خطي متعدد	**86**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيمات المخاطر الائتمانية	22
02	طريقة تحليل المخاطر الائتمانية	30
03	تصنيفات الأداء التنظيمي في البنوك	44
04	الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الأردني	66

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	جدول توزيع (Student)
02	جدول التوزيع (Fisher)
03	موجودات البنك التجاري الأردني خلال الفترة من 2011 إلى 2020
04	مطلوبات البنك التجاري الأردني خلال الفترة من 2011 إلى 2020
05	حقوق المساهمين البنك التجاري الأردني خلال الفترة من 2011 إلى 2020
06	بيان الدخل البنك التجاري الأردني خلال الفترة من 2011 إلى 2020
07	نسب المالية البنك التجاري الأردني خلال الفترة 2011 إلى 2020

قائمة الرموز والمختصرات

الرموز	الدلالة
A	
AU	منفعة الأصول
B	
BVE	القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية
C	
CAP	كفاية رأس المال
CRD	مخاطر الائتمان
E	
EM	مؤشر رفع المالي
EVA	القيمة المضافة
I	
IP	مؤشر الربحية
L	
LIQ	مخاطر السيولة
LEV	نسبة المديونية
M	
MEV	القيمة السوقية لحقوق الملكية
MVA	القيمة السوقية المضافة
N	
NOPAT	الربح العامل الصافي بعد الضريبة
P	
PR	فترة الاسترداد
PM	هامش الربح
PRO	نسبة الملكية
R	
ROE	العائد على حقوق الملكية
ROA	العائد على الأصول
S	
SIZE	حجم البنك
T	
TRI	معدل العائد الداخلي
V	
VAN	صافي القيمة الحالية

مقدمة

تعد البنوك التجارية الدعامة الأساسية في بناء الاقتصاد حيث بلغت القطاع البنكي دورا بارزا في عملية التطور الاقتصادي، ويعطى القطاع البنكي مؤشرا هاما على حيوية الوضع الاقتصادي، من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية ومالية متعددة ومتنوعة تساعد على تنشيط العمليات الاقتصادية والتجارية .

وقد يتعرض القطاع البنكي إلى الكثير من المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم استقراره في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والسياسية، ومن أهم هذه المخاطر الائتمانية وهي تلك المتعلقة بالخسائر التي يتعرض لها البنك نتيجة عجز المقترضين في تسديد الأقساط في الآجال المحددة له فيسبب للبنك عجزا ماليا وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر العديد من البنوك.

لهذا حظيت عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باهتمام كبير من قبل الملاك والمودعين والتي من خلالها يتم المقارنة بين المتحققة مع تلك المستهدفة والكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول ولذلك تم التوصل إلى مجموعة من النماذج التي يمكن من خلالها قياس المخاطر التي تحملها البنك لتحقيق تلك الأرباح، حيث يتم الاستعانة بالقوائم المالية للبنك التجاري الأردني لتوفره على التقارير المالية، والتي يمكن من خلالها أيضا رسم الخطط المستقبلية للبنك.

إشكالية الدراسة

وبناء على ما سبق فان إشكالية الدراسة تتمحور في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد تأثير للمخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني خلال الفترة (2011-2020)؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية الرئيسية تتدرج مجموعة من الأسئلة الفرعية نوضحها في التالي:

- ❖ فيما تتمثل المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنوك التجارية ؟
- ❖ ما هي أساليب المتتبعة لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟
- ❖ كيف يتم تحليل وقياس المخاطر الائتمانية؟
- ❖ ماهي أهم النماذج المتبعة في تحديد العلاقة بين المخاطر الائتمانية والبنوك التجارية؟
- ❖ هل تؤثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني؟

I. فرضيات الدراسة

من اجل تحليل إشكالية الدراسة سوف نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- ❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول؛
- ❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول؛
- ❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول؛

II. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك التجارية وأثرها على أدائها المالي وذلك من خلال:

- ❖ تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر الائتمانية وأهميتها ودورها في البنوك التجارية؛

- ❖ تحديد مخاطر الائتمان التي تواجه البنوك التجارية الأردنية؛
- ❖ التعرف على المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل مخاطر الائتمان؛
- ❖ التعرف على النماذج التي يتم من خلالها قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؛
- ❖ تقييم وتقدير الطرق التي تتبعها البنوك التجارية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها؛

III. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة كونها تتناول موضوعا ذو أهمية في البنوك التجارية، فالمخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك في أعمالها وذلك بتجميد جزء هام من أموال البنك لعدم قدرة العملاء المقترضين على تسديد أقساطها وفوائدها في أجال استحقاقها مما ينعكس ذلك سلبا على أرباحها، وعليه فالمخاطر الائتمانية هي الوسيلة التي يتم الاعتماد عليها في البنوك التجارية لي تحديد حجم الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك التجارية.

IV. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج، تم الاعتماد على المناهج التالية:

- ✓ **المنهج الوصفي:** تم الاعتماد هذا المنهج في الجانب النظري من خلال تقديم الإطار ألمفاهيمي للبنوك التجارية والمخاطر الائتمانية وتوضيح عملية تقييم الأداء البنكي، والتعرف على نماذج ومؤشرات قياس مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.
- ✓ **المنهج التحليلي:** وتم استخدامه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة؛
- ✓ **المنهج التاريخي:** تم استخدام هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي لبنك التجاري الأردني ،
- ✓ **المنهج الإحصائي:** من خلال دراسة العلاقة الإحصائية الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتحليل نتائجها.

فيما يخص الأدوات المستخدمة في الدراسة تم الاعتماد على الكتب والمذكرات، وكذلك المقالات العلمية، بالإضافة إلى التقارير المالية المنشورة من قبل الموقع البنك التجاري الأردني.

أما عن البرنامج الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات وتحليلها فاعتمادنا على البرنامج الإحصائي(Eviews10).

V. أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع استنادا إلى عدة اعتبارات أهمها ما يلي:

- ❖ الرغبة في توسيع المعرفة في هذا المجال؛
- ❖ الأهمية البالغة لهذا الموضوع، إذا من خلاله يمكن تحسين أداء البنوك التجارية؛
- ❖ الرغبة الشخصية في معالجة هذا النوع من المواضيع وكونه يندرج ضمن تخصص إدارة مالية؛
- ❖ الرغبة في معرفة كيفية مواجهة البنوك التجارية للمخاطر الائتمانية؛

VI. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الموضوعية، الحدود المكانية والزمنية وهي كما يلي:

- ✓ **الحدود الموضوعية:** تسعى هذه الدراسة إلى اختبار أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنوك التجارية.
- ✓ **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة على البنك التجاري الأردني المدرج في بورصة عمان.
- ✓ **الحدود الزمنية:** درس أثر المخاطر الائتمانية على أداء المالي لبنك التجاري الأردني خلال فترة الممتدة من2011 إلى 2020.

VII. الدراسات السابقة

من أهم الدراسات التي كانت متقاربة لموضوع دراستنا نجد:

- دراسة ألاء زياد إبداح (2020)، مذكرة ماجستير، تحت عنوان **"أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"**، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع أغراض الدراسة.وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (13) بنكا، وتم استعباد البنوك الإسلامية الأردنية بسبب طبيعة عملها وعدم انسجام بياناتها مع طبيعة بيانات البنوك التجارية، وأظهرت نتائج هذه الدراسة على وجود أثر لإدارة مخاطر الائتمان البنكي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.
- دراسة زينب عبد الحفيظ احمد قاسم (2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، تحت عنوان **" إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على وجود التقارير المالية للبنوك"** وأجريت هذه دراسة على عينة من البنوك التجارية المقيدة في البنك المركزي وتكونت من 10 بنوك تجارية خلال الفترة من 2009-2015، وتهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح ملائم يوضح تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على وجود التقارير المالية، وبالتالي استيفاء متطلبات مستخدمي التقارير المالية وأظهرت نتائج الدارسة من خلال التحليلات الإحصائية للبيانات وجود تأثير جوهري للإفصاح عن المخاطر الائتمانية على وجود التقارير المالية.
- دراسة عثمان نقار وآخرون (2019)، مجلة جامعة حماة، بعنوان**" أثر المخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية**"، وأجريت هذه الدراسة في مصرف عودة سورية للفترة الزمنية من 2010-2018، وتكمن هذه الدراسة في قياس المخاطر المالية وبين أثرها في درجة الأمان المصرفي والذي يعد أهم أهداف البنوك التجارية، ولخصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في درجة الأمان المصرفي.
- دراسة جهرة شناقة، صورية عاشوري (2021)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، بعنوان**" أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي وفق لجنة بازل"**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي وفق لجنة بازل في البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم تحليل

بيانات 12 بنكا عموميا وخاصا، خلال الفترة الممتدة من 2007-2017، باستخدام أسلوب الإحصائي Panel data. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل و مخاطر رأس مال، و عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي.

- دراسة خلف محمد حمد، أحمد فريد ناجي(2017)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بعنوان**" مخاطر السيولة وأثراها على ربحية المصارف التجارية"**، أجريت هذه الدراسة على (06) من المصارف التجارية العراقية خلال فترة 2008-2013، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط (معامل الارتباط ومعامل التحديد) واختبار(T) كأدوات للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي Spss18 ، ولقد أظهرت النتائج الدراسة أن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية العراقية.
- دراسة مصطفى عبد الله أحمد القضاة(2015)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، بعنوان**"العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"**، أجريت الدراسة على 65 شركة أردنية خلال فترة ما بين (2005-2011)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمتغيرات المستقلة على الأداء المالي للشركة ووجود أثر معنوي إيجابي للمتغيرات المستقلة على الأداء المالي للشركة، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي والمتغير مستقل المستثمر المؤسسي.
- دراسة دحدوح نجيب، دبي علي (2021)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، بعنوان**" أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية"**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر التطبيقات إدارة المخاطر الائتمانية على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، حيث تم اختيار مجموعة من محددات إدارة المخاطر الائتمانية التي تضمن الحفاظ على الأداء المالي الجيد وحاولت هذه الدراسة معالجة تأثيرات مؤشرات المخاطر الائتمانية على الأداء البنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018، وذلك باستخدام نماذج بانل، وتشير أهم نتائج هذه الدراسة إلى إن مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية لها تأثير ايجابي على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية.
- دراسة أزهر بوعزيز، مجلة اقتصاد المال والأعمال، بعنوان**" العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان"**، أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 13 بنك تجاري خلال الفترة من 2005 إلى2018، باستخدام بيانات بانل لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع القيمة السوقية للبنوك التجارية محل الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة على وجود اثر ايجابي

معنوي لكل من العائد على الأصول، نسبة السيولة النقدية، حجم البنك وحجم التداول على القيمة السوقية واثر سلبي معنوي لمعدل دوران السهم، العائد على حقوق الملكية ونسبة الملكية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لنسبة المديونية على القيمة السوقية للبنوك التجارية.

- تتميز دراستنا عن غيرها من الدراسات السابقة كوننا أدرجنا نسبة الملكية في الدراسة التطبيقية وهذا يعتبر إضافة جديدة للبحث حيث لم تعتمد من قبل.

VIII. صعوبات الدراسة

عند إعدادنا لهذا البحث واجهنا العديد من الصعوبات أهمها:

- ضيق الفترة المحددة لإعداد الدراسة.
- صعوبة استخراج بعض المعلومات من الموقع الالكتروني الخاص بالبنك التجاري الأردني.
- صعوبة التوصل إلى بعض المراجع العلمية.

IX. هيكل الدراسة

من أجل بلوغ أهداف الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تم تخصيص فصلين إلى الجانب النظري و الفصل الثالث للجانب التطبيقي، وهذا مسبوق بمقدمة وينتهي بخاتمة وتتمثل فصول الدراسة فيمايلي:

فيما يتعلق بالفصل الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، وقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية البنوك التجارية والمبحث الثاني ماهية المخاطر الائتمانية وفي المبحث الثالث تناولنا تقنيات المخاطر الائتمانية.

أما فيما يخص الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى عموميات الأداء البنكي في البنوك التجارية الأردنية، حيث تضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية الأداء البنكي والمبحث الثاني فخصص إلى أساسيات تقييم الأداء البنكي، وفي المبحث الثالث نماذج تقييم الأداء البنكي.

أما الفصل الثالث كان تحت عنوان أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني، فقد تم تقسميه إلي مبحثين، المبحث الأول خصص لتقديم لمحة عن البنك التجاري الأردني، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني.

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: ماهية المخاطر الائتمانية

المبحث الثالث: تقنيات المخاطر الائتمانية

خلاصة

تمهيد

تتعرض البنوك التجارية للأنواع متعددة من المخاطر سواء بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها، والتي تحد من قدرتها على القيام بمهامها أو تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها، ومن المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية المخاطر الائتمانية، حيث يكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثرة على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عند عدم السداد أو تأجيل السداد، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البنوك التجارية وفي المبحث الثاني إلى ماهية المخاطر الائتمانية وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى تقنيات وطرق معالجة المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: أساسيات البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف والخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاية الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات، وفي هذا المبحث سنقوم بالإحاطة بمفهوم البنوك التجارية في المطلب الأول ثم أهداف البنوك التجارية ووظائفها في المطلب الثالث ميزانية البنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

البنوك التجارية تمثل القسم الأكبر في النظام البنكي، وتأتي في الدرجة الثانية في التسلسل بعد البنك المركزي الذي يباشر عليها الرقابة، ويؤثر في قدرتها على خلق نقود الودائع.

أولا: نشأة البنوك التجارية:

تشير الأدبيات المالية إن أول مصرف تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا عام(1157) ثم توالي ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول البنك عام(1609) وفي لندن نشأ بنك إنجلترا عام (1694) وبنك فرنسا عام (1800).

وجاءت كلمة بنك(Bank) من الكلمة الفرنسية (Banque)بمعنى الخزانة و الكلمة الإيطالية (Banca) وتعني المكتب أو الطاولة أو المكان الذي كان يجلس فيه عدد من التجار أو الصاغة في إيطاليا، حيث كان التجار

الآخرون ورجال الأعمال يودعون أموالهم و الذهب لدى هؤلاء الصاغة أو الصيارفة يقصد مقابل رسوم بسيطة وكان هؤلاء الصيارفة يحررون ايصالات لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع، فإذ ارغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه يقدم الإيصال ويستلم الذهب أو أموال وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للبنوك التجارية وهي وظيفة قبول الودائع.[1]

ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل و يبقى الذهب مكدسا في الخزائن الصائغ وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت وظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض، أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل الإيصال يحرره الصائغ وبدلا من الذهب الحقيقي ويعطيها للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ، وقيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأتي وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور متعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للبنك التجاري.[2]

---

[1]– أسعد حميد علي، **إدارة المصارف التجارية"مدخل إدارة المخاطر"**، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2013، ص17.

[2]– زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، طبعة ثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،1996، ص11.

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

هناك تعاريف متعددة للبنوك التجارية تتمثل فيما يلي:

تعرف البنوك التجارية "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل و يطلق على هذه البنوك أيضا ببنوك الودائع وعلى ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الرهن العقاري وما إليها".[1]

كما يمكن تعريف البنوك التجارية " أنها تقوم بقبول الودائع، وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن سنة، ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية، أو بضائع وفتح الإعتمادات".[2]

وتعرف أيضا " البنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لآجل محدودة وتمارس عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته وذلك سعيا وراء تحقيق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي، في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".[3]

البنوك التجارية وهي منشأة مالية تقبل الودائع من الغير بغرض القيام بإقراضها وتتميز بأنها أكثر أنواع البنوك عرضة للمخاطرة بسبب اعتمادها على أموال القبر وقلة حجم رأس المال الخاص فيها بالإضافة إلى أنها تواجه متطلبات سيولة كبيرة أكثر من غيرها لاعتمادها على الودائع الجارية وتتميز أيضا بأنها تتعامل مع عدد كبير من المتعاملين على عكس بقية المنشآت المالية إلا أن أهم سمة تتميز بها البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية هي قدرتها على خلق وإتلاف النقود.[4]

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص تتمثل في:

إن البنوك التجارية تعتمد في الأساس في مزاولة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من الأموال، وليس على موادها الذاتية، كرأس المال أو غيره... كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العاملة في مجالات الإنتاج السلعي أو تقديم الخدمات.

---

[1]– عصام بودور، **دور البنوك التجارية في تسديد المدفوعات على مستوى الدولي**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحق بن حمودة ،2009، ص42.

[2]– إياد منصور حسن، **إدارة العمليات البنكية و النقدية**، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع ، عمان، 2019، ص11.

[3]– أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك"تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل"**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص17-18.

[4]–وليد العايب، لحلو بوخاري، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص8.

– أساس عمل البنك التجاري هو المتاجرة بالنقود حيث أنها تقبل الودائع من الناس لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى، وبذلك فهي تحقق منفعة أو إيراد الفرق بين الفائدتين؛

– يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاولة نشاطه في الإشراف والرقابة وتوجيه؛[1]

– تكتشف أعمال البنوك التجارية مخاطر مالية مما يجعلها منخفضة في عملها؛

– تعتمد البنوك التجارية على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل معها؛

– تواجه البنوك التجارية متطلبات السيولة أكثر من غيرها بسبب تعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير؛

– تتعامل مع عدد كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال؛

– تخضع البنوك التجارية لرقابة البنك المركزي.[2]

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية و وظائفها

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق العديد من الأهداف وممارسة الوظائف، حيث تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق الربحية كبيرة وتحسين نوعية خدماتها، وذلك بغية تحقيق رضا للزبائن.

أولا: أهداف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي: الربحية، السيولة، الأمان.

1- الربحية

وهي عبارة عن الزيادة في الثروة و التي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة ويعرف كذلك بأنه عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية وهذا يعني أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية.

وتهدف البنوك التجارية كأي منشات أعمال إلى تحقيق أرباح مرضية يرضى عنها أصحاب المشروع وفي نظر البعض أن المصاريف مؤسسات خدمة للاقتصاد الوطني وبالتالي يجب أن لا تحقق أرباحا وأن تكون أرباحا على أساس أن للربح وظائف اقتصادية، وأنه من الضروري إحداث توازن بين الربح وبين السيولة حيث أن هناك تعارض بين الربح وهدف السيولة.[3]

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى مصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق المعدلات الأرباح مناسبة تكفي لتكوين احتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.[4]

---

[1]– إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان، 2005، ص17.

[2]– هاني أحمد دبيك، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**،رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، فلسطين، 2015، ص16.

[3]– مروان محمد أبو عربي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، دار تسنيم، عمان، 2006، ص23.

[4]– محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية "العادية،غير العادية، الإلكترونية"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ، 2016، ص26.

فالأمر الذي لا شك فيه، أن الهدف تحقيق الربح وتعظيمه، هم أول ما تهتم به البنوك التجارية، لأنه إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر، فإن المساهمين فيه عادة يهربون عند أول فرصة وذلك ببيع أسهم وربما يتفق أكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك إلى أية جهة تستطيع إدارته بصورة أفضل.[1]

2- السيولة

تعني السيولة البنكية احتفاظ البنك جزء من أصوله في شكل سائل بدرجاته متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتماد المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له اكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أي تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك أعماله، ويقصد بالسيولة أيضا مقدرة البنك على الوفاء بمسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، ودون اضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ومن بين محددات قدرة البنك على الوفاء بما عليه التزامات مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية.[2]

هذا وإن كان عنصر السيولة له أهمية أيضا في جميع الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية، غير أن عدم توافرها بالقدر المطلوب لا ينتج عنه مخاطر كبيرة، ويرجع السبب في ذلك أن التزامات هذا النوع من الأنشطة تتمثل في القروض، والتي يمكن لها تأجيل هذه الالتزامات بالاتفاق مع المقرضين دون أي مخاطر، بينما نجد أن الجزء الأكبر من التزامات البنك التجاري تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فإن مجرد إشاعة عدم توفير سيولة كافية لدى البنك التجاري كافية بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.[3]

3-الأمان

ويقصد بالأمان لعمليات الائتمان والاستثمار، عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب البنك، وهذا يعني أنه لا يمكن للبنوك التجارية أن تستوعب خسائر تزيد على رأس المال الممتلك، فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين، ويقود هذا إلى إفلاس البنك، ومن أجل هذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين، من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر، وعدم التقصير المسبق عند توظيف الأموال كعدم إجراء دراسات مسبقة للمراكز المالية للمقترض.[4]

---

[1]- حسين باني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك"الأسس والمبادئ"**، دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان،2002، ص207.

[2]- رابح شليق، **أثر ديون المتبعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية"دراسة قياسية2000-2017"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة غرداية، 2020، ص48.

[3]- نعمان محصول، **تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 2007، ص5.

[4]- فوزية بويوسف، **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص9.

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإن البنوك التجارية لابد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.[1]

وهو مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر النظامية والغير النظامية، أي مدى قدرة رأس المال البنك على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة ويتميز رأس مال بأنه صغير نسبيا وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال بمعنى أن الأمان البنكي يتحقق طالما كان البنك لا يعاني من مشاكل التعثر.

ترتبط الربحية والأمان بعلاقة طردية مع السيولة إذ يعتبر هذه الأخيرة عن طريق زيادة استخداماته في العمليات التمويلية لتحقيق عائد مرتفع يسبب في ارتفاع عامل المخاطرة، مما يؤدي إمكانية حدوث خسائر ويحدث العكس في حالة ارتفاع السيولة، ولكن مبالغة في عامل الضمان يؤثر سلبا على الربحية، لأن ذلك يفوت على البنك القيام بعمليات استثمارية ذات ربحية عالية وأمان أقل.[2]

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف يوجد ماهو تقليدي والتي ارتباط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك، وتنقسم وظائف البنوك التجارية إلى قسمين

1- الوظائف البنوك التجارية التقليدية

وتنقسم وظائف البنوك التجارية التقليدية إلى ما يلي:

1- 1- قبول الودائع

تعتبر عملية قبول الودائع جزاء هاما من نشاط البنوك، باعتبارها تمثل أساس تدخلها في الحياة الاقتصادية إذا علمنا أن البنوك ليست سوى مؤسسات تتعامل بالنقود بيعا وشراء هذه الأموال تحصل عليها من عمليات الإيداع البنكي التي يقوم بها الزبائن، وهي تفترض أن يتنازل الزبون لصالح البنك عما لديه من أموال لكي يحتفظ له بها ويمكنه الحصول على عائد من وراء عملية الإيداع هذه.[3]

وتعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتم خلق النقود المصرفية عن طريق هاته الودائع وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية.

---

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص23.

[2]- صورية عاشوري، **محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية"دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة2007-2017"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير وعلوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020، ص10.

[3]- كمال فايدي، **التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر"حالة البنك الوطني الجزائري"**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، 2005، ص34.

1-2- تقديم القروض

وهو ما يعرف بمنح الائتمان، حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض، من المهام التقليدية للبنوك التجارية حيث يقوم البنك التجاري بتقديم مبلغ معين لمدة معينة لأحد العملاء مقابل قيام هذا الأخير بالالتزام شروط وضمانات معينة و دفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق عليه وتتنوع القروض إلى عدة أنواع منها: " قروض بدون ضمانات، قروض بضمانات مختلفة، قروض بضمانات مختلفة.[1]

1- 3- خلق النقود الودائع

تعتمد البنوك التجارية إلى الاحتفاظ بجزء من الودائع الجارية كاحتياطي في خزانته وتسمى الاحتياطي المطلوب وهو عبارة نسبة مئوية " تحددها السلطة النقدية والبنك المركزي" في مجمل الودائع تحت الطلب، وما تبقى من الودائع يبقى تحت تصرف المصرف وهو بدوره يفرضه إلى المؤسسات والأفراد مما يزيد من حجم الائتمان، والبنك المركزي يحتفظ بالاحتياطي الإجباري من اجل التحكم بعرض النقد، إضافة لتامين السحوبات غير المتوقعة من قبل المودعين.[2]

1- 4- العمليات على السندات

تتلخص هذه العمليات بالدور الذي يقوم به البنك التجاري باسم زبائنه وعملائه في الأسواق المالية، وذلك بتدخله في هذا السوق كمشترى وكبائع للأسهم والسندات، كما يقوم البنك التجاري بالاكتتاب لصالح عملائه في سندات الخزينة وبمهمة إعطائهم النصائح لاستعمال أموالهم في العمليات المالية.[3]

1- 5- خطابات الضمان

هو عبارة عن كفالة تصدر من البنك بتعهد فيها بضمان احد عملائها، وبناء على طلبه يدفع مبلغ محدد هي قيمة الضمان " الكفالة" لأمر المستفيد " طرف ثالث" خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر خطاب الضمان التزام مباشر على البنك مصدر الكفالة.

2- الوظائف البنوك التجارية الحديثة:

تتمثل الوظائف الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

2-1- التعامل بالأوراق التجارية:

يقبل البنك التعامل بهذه الأوراق من خلال قيامه بخصمها حيث أن الورقة التجارية هي ورقة تثبت دين قابلة للتداول وتحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة يتعهد بمقتضاه شخص أخر في تاريخ الاستحقاق وتقوم عملية الخصم بان يقدم البنك لصاحب الورقة سيولة قبل حلول تاريخ الاستحقاق مقابل استقطاع جزء من

---

[1]- خديجة قوادرية ،عبدالرزاق قاضي، راجف نصيرة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة التولات الإقتصادية، المجلد2، العدد1، الجزائر، 2022، ص6 -7.

[2]- سعيد سامي محمد الحلاق، محمد محمود العلجوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار البازوي، 2009، ص50.

[3]- عبدالله خبابه، **الاقتصاد المصرفي النقود"البنوك التجارية البنوك الإسلامية سياسة النقدية الأسواق المالية الأزمة المالية"**، دار الجامدة الجديدة، إسكندرية، 2013، ص173.

قيمتها وهو معدل الخصم يمثل هذا الجزء اجر البنك للتنازل عن السيولة والحلول محل هذا الشخص في الدائنة وتحمل متاعب التحصيل.

2-2- التعامل بالأوراق المالية

يتدخل البنك التجاري في هذه الأسواق بائعا ومشتريا لمختلف أنواع الأوراق المالية سواء لحسابه أو حساب عملائه فهو يتمتع بالخبرة والقدرة الكافيتين على التوظيف الأمثل لهذه الأوراق حيث أن الورقة المالية تمكن أصحاب الفوائض من المشاركة والمساهمة في تمويل المشروعات الكبرى، وتثبت حق المشاركة في المشروع ثم توجه للاكتتاب في الأسواق المالية أو البورصة.[1]

2-3-التعامل بالعملات الأجنبية

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم أجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب تنظيم الساري العمل به في مجال السوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذا تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة.

2-4- إصدار البطاقات الائتمانية

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى أخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقا.[2]

2-5- وظيفة الإشراف و الرقابة

تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصد له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة من المشروعات المستخدمة.[3]

2-6- وظيفة التوزيع:

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، لا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذه النشاط في ظل ذلك النظام.[4]

---

[1]- أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات**، رسالة لنيل شهادة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص61.

[2]- إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، رسالة لنيلا شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص8.

[3]- محمد مصطفى السنهورى، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، إسكندرية، 2003، ص 85.

[4]- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر،عمان، 2000، ص32.

المطلب الثالث: ميزانية البنوك التجارية

تتمثل ميزانية البنوك التجارية في جانب الخصوم مصادر أموال البنك أو موارده، بينما يمثل جانب الأصول استخدامات أموال البنك، ويتم ترتيب بنود الميزانية في البنك التجاري وفق أسلوب العكسي لميزانية المؤسسات.

أولا: موارد البنوك التجارية

يتم ترتيب موارد البنوك التجارية حسب درجة الاستحقاق المتناقصة، ويمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية وتتمثل في:

1- الموارد الذاتية (الداخلية):

وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي و تشمل:

1-1- رأس المال

رأس مال البنك هو أمواله الخاصة التي بدأ بها نشاطه ويستثمره البنك في أصول ثابتة كالأراضي والعقارات ولا يستعمل البنك رأس المال في عملياته الاقراضية فهو الواقع أصلا تاريخيا للبنك واستخدمه في دفع قيمة الأصول والنفقات التي ألزمته عند بدء نشاطه.

ويجب أن نفرق بين رأس المال المدفوع ورأس المال المصرح به، يسبب عدم الطلب كل الالتزامات المكتتبين في رأس المال، ويصل الفرق قابلا للطلب في أي وقت في السنوات الأولى لإنشاء البنك، ولكن ما أن يتسع نشاط حتى يصبح من غير ضروري طلب هذا الفرق و ذلك لأن رأس المال لا يشمل موردا هاما من موارد البنك.[1]

1-2- الاحتياطات

تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحتجزة، والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية، وتنقسم الاحتياطات إلى:

أ- الاحتياطات الخاصة

وهي احتياطات يكون البنك من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون وهو يكونه لنفسه لغرضين:

- تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور؛
- ملافاة كل خسارة في قيمة أصول المصرف تزيد عن قيمة احتياطي القانوني.

ب-الاحتياطات القانونية

هو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال فعندما يستقر البنك في أعماله و يبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص أن على البنك أن ينقطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها.[2]

---

[1]- أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، **مبادئ النقود و البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص184.

[2]- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في"إدارة البنوك"**، الطبعة الثالثة، دار الوائل للنشر، عمان، 2006، ص54-55.

1-3- المخصصات

تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا للأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات.

1-4- الأرباح غير موزعة

إن الاحتياطات و مخصصات تكون غير للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات ومخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم و قد توزع
الإدارة جزءا منها وتستبقي جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها البنك متى شاء.[1]

2- الموارد الخارجية

وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها خارجي وتشمل:

2-1- الودائع

تعتبر الودائع من أهم موارد البنك التجاري، و الودائع هي عبارة عن مبالغ نقدية يتم إيداعها في البنك بذلك فهي تعتبر التزاما على البنك تمثل ديونها عليه من قبل المودعين، و تختلف الودائع من حيث فترة بقائها في البنك إلى:

2-1-1- ودائع جارية (تحت الطلب)

وهذا الشكل من الودائع والتي تعرف أيضا بالحسابات الجارية يستطيع مودعها سحبها في أي وقت سواء بواسطة الشيكات أم أوامر الدفع، السحب والتمويل، ويلتزم البنك التجاري بذلك ولكن نظرا للبنك لا يعلم فترة بقائها فغالبا لا يقوم بدفع أي فائدة على هذه الودائع،وعمليا يقوم البنك التجاري بتحميل العميل بمصاريف ثابتة تحسم من الحسابات الجارية.[2]

2-1-2- ودائع لأجل

عندما يودع العميل في البنك مبلغ معينا من النقود في هذا النوع من الودائع لا يجوز له سحبه لفترة معينة تتراوح ما بين سبعة أيام وخمس سنوات، وباستقرار الوديعة الآجلة يكون البنك أكثر اطمئنان عند توظيف موارده منها، وكلما زادت مدة الوديعة زادت إمكانيات التوظيف بعائد أعلى، ولذلك تدفع البنوك فوائد دائنة على الودائع الآجلة لديها تتدرج حسب طول مدة الوديعة، ونجد أن أعلى معدل للفائدة الدائنة التي تدفعها البنوك يكون على الودائع لآجال طويلة نسبيا.[3]

---

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[2]- متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود و البنوك**، طبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2009، ص61.

[3]- عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسي، **النقود و المصارف و الأسواق المالية**، طبعة الأولى، دار الحامد، 2004، ص37.

2-1-3- ودائع الادخار

هي عبارة عن ودائع توفير لصغار المدخرين، يدفع المصرف فوائد لها من أجل تشجيع التوفير الادخار لدى الناس، وتخضع عملية السحب منها لقيود معينة، فلا بد من أخطار البنك مسبقا إذا ما أراد المودع سحب الوديعة التي تتجاوز مبلغا معين.[1]

2-1-4- ودائع ثابتة بإخطار

وهذه الودائع تكون لفترة زمنية، و لكن يلزم المودع بإخطار أو إشعار البنك بالسحب منها قبل وقت المناسب من تاريخ سحبها، والودائع بشكل السابق ليست الشكل الوحيد للودائع المصرفية، فهناك ودائع أخرى يمكن أن ينشئها البنك التجاري عندما يقدم قروضا للأفراد، فعندما يقرض البنك التجاري شخصا ما مبلغا من المال، فإن هذا الشخص يقدم للبنك ضمانة تتمثل في وعد بالدفع في الوقت ما بالمستقبل، ويقوم البنك بقيد قيمة هذا الوعد بالدفع الضمانة في جانب الأصول في ميزانيته كأصل وفي مقابل هذه القيمة يقوم البنك التجاري بزيادة نقود الودائع بقيمة هذا الأصل وتسمى هذه الودائع بالودائع المشتقة.[2]

2-2- الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى

عندما يحتاج البنك التجاري إلى سيولة يمكنه أن يقترض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية الأخرى فالبنوك تحتفظ باحتياطي نقدي وبأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة فإذا لم تكن هذه السيولة لمواجهة الطلبات الغير المتوقعة من الزبائن فإن البنك التجاري يلجأ للبنك المركزي ويقترض منه بضمان الأموال أو بعيد خصم الأوراق التجارية، أحيانا تقرض البنوك التجارية من البنك المركزي في حالة رغبتها في الائتمان بما يتفق مع ما يكون قد ظهر من نشاط تجاري متزايد وذلك عندما يرى البنك المركزي ضرورة لذلك.

وفي حالة اللجوء للبنوك التجارية الأخرى التي لديها فائض نقدي أو سيولة ذات درجة عالية لكي تقرضها المبالغ التي هي في حاجة إليها، و بفضل هذه الموارد تقوم البنوك بعدة خدمات لصالحها من أجل تحقيق الأرباح اللازمة من أجل إرضاء وتلبية حاجيات الزبائن.[3]

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

تشير الاستخدامات إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري، أو عموما كلما زادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته، ونجد أن البنك يستخدم موارده فيما يلي:

[1]- سعيد سامي الحلاق ،محمد محمود العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

[2]- متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[3]- كمال مطهري، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل مؤسسات الصغيرة ومتوسطة**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012، ص10.

1- الأرصدة النقدية الحاضرة

وهذه تشمل النقدية بالخزانة والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى والعملات الأجنبية، وتعتبر أصول ذات سيولة كاملة ويطلق عليها عادة " الخط الدفاع الأول" لمواجهة مسحوبات العملاء، وتشمل النقدية بالخزانة على الأوراق النقد المصدرة من البنك المركزي والنقود المساعدة.

أما الأرصدة لدى البنك المركزي فهي تنقسم إلى قسمين:

- **القسم الأول:** هو الاحتياطي القانوني، أي النسبة التي يلتزم البنك التجاري بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي طبقا للسياسة الائتمانية التي يضعها البنك المركزي.
- **القسم الثاني:** هو ما يجتمع لدى البنك المركزي لحساب البنك التجاري نتيجة لعمليات المقاصة بين البنوك أو بسبب شراء أوراق مالية كانت لدى البنك التجاري أو لغير ذلك من الأسباب، وبصفة عامة فهي الأرصدة الموجود لدى البنك المركزي.[1]

وتحتفظ البنوك التجارية أيضا بقدر من العملات الأجنبية تستطيع أن تتصرف بيها بالبيع، أو مقابلة طلبات العملات لمدفوعاتهم بالخارج بالعملة الأجنبية، كما قد تكون هذه العملات الأجنبية معدة لمقابلة طلبا تسحب العملاء من ودائعهم إذا كان البنك يقبل الودائع بالعملات الأجنبية.

2- الأوراق التجارية المخصومة

وهي الأوراق تجارية يبادلها حائزيها بنقدية قبل ميعاد استحقاقها ولذلك فإن المبلغ الذي يدفعه البنك التجاري مقابلها يكون أقل من القيمة النقدية المكتوبة عليها بمقدار فائدة مخصومة معدل يتناسب طرديا مع طول الفترة الزمنية بين طلب العميل المقابل النقدي للورقة وتاريخ سداد بيوت القبول حيث نوصف الورقة التجارية في هذه الحالة بكونها من الدرجة الأولي أو مضمونة.[2]

3- المستحقات على البنوك

وتتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية والمضمونة بواسطة الحكومة، حيث أن الاستثمار البنوك التجارية لجزء من مواردها في مثل هذا النوع يعطيها عائد مرتفع نسبيا، إلا أن هذا النوع من الأصول المالية تتوقف درجة سيولة على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي، فكلما كان هذا الأخير واسعا ونشطا، أصبح الاستثمار فيه مناسبا وأكثر انتشارا في مستويات أسعار هذه الأوراق.[3]

---

[1]- أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، **مبادئ النقود و البنوك**، دار الجامعة الجديدة،إسكندرية، 1999، ص188-189.

[2]- محمد غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2002، ص151.

[3]- زاهية لعراف، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، ص16.

4- الأوراق الحكومية قصيرة الأجل

سيولتها تكون أقل من الأصول السابقة، وأهمها سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويل الدين العام والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل وذات سيولة عالية كونها مضمونة.[1]

5- محفظة الأوراق المالية

يقوم البنك التجاري باستثماره جزء من موارده في شراء الأوراق مالية كالأسهم و السندات بهدف تحقيق الأرباح وتعد الأوراق المالية أقل سيولة من الأوراق التجارية المخصومة، إذا يصعب تحويلها إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة، فضلا عن إنها عرضه للتقلبات الكبيرة في سعرها، وبالتالي تنطوي على مخاطر كبيرة.

6- القروض السلفيات

تعد القروض والسلفيات أهم بنود ميزانية البنك التجاري وتعكس نشاطه الأساسي وهي مصدر الأرباح الرئيسي للبنك، وهي اقل سيولة من بقية الأرصدة والأصول الأخرى لان البنك لا يستطيع تحويلها إلى نقود قبل حلول تاريخ استحقاقها.

كما أنها تنطوي على درجة عالية من المخاطر تتمثل في عدم قدرة المدين على رد القرض وأقساط الفوائد جزئيا أو كليا ولهذا السبب يحصل البنك على عائد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء.[2]

7- الأصول الثابتة

وهي تلك التي لم تذكر في احد الأصناف السابقة، وتتمثل في كل ما يملكه البنك من أصول مادية، سواء ثابتة أم منقولة من أجل تسيير أعماله، مثال ذلك: مباني البنك، الأجهزة و المعدات، والأثاث الذي يستخدمه البنك.

يلاحظ أن البنوك التجارية تقوم باستهلاك مثل هذه الأصول بمعدلات عالية، مما يجعل قيمة هذه الأصول ضئيلة الأهمية في ميزانيات البنوك.[3]

---

[1]- سمية احمد ميلي، **اثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية" دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص126.

[2]- عبد الباقي إسماعيل إبراهيم، **اقتصاديات النقود و البنوك**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص279.

[3]- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، طبعة ثانية، مركز يزيد للنشر، 2006، ص219.

الجدول رقم 01: يمثل ميزانية البنوك التجارية.

الأصول (الاستخدامات)	المبالغ	الخصوم (الموارد)	المبالغ
1- الأرصدة النقدية الحاضرة	×××××××	1- رأس المال	×××××××
2- الأوراق التجارية المخصومة	×××××××	2- الاحتياطات	×××××××
3- المستحقات على البنك	×××××××	3- المخصصات	×××××××
4- الأوراق الحكومية قصيرة الأجل	×××××××	4- الأرباح الموزعة	×××××××
5- محفظة الأوراق المالية	×××××××	**5**- الودائع	×××××××
6- القروض و السلفيات	×××××××	6- الاقتراض من البنك المركزي والبنوك	×××××××
7- الأصول الثابتة	×××××××	الأخرى	
المجموع الأصول	×××××××	**المجموع الخصوم**	×××××××

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر الائتمانية

تواجه البنوك عدة مخاطر منها مخاطر ائتمانية التي تعد واحدة من المشكلات الرئيسية في إدارة المخاطر في القطاع البنكي.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية عن احتمالية عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزامه في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس المال، يمكن التطرق إلى مجموعة من التعاريف حول المخاطر الائتمانية.

أولا: تعريف المخاطر الائتمانية

"خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر في صافي الدخل والقيمة التسويقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد".[1]

يمكن تعريف مخاطر الائتمان على "أنها خسائر محتملة من رفض أو عدم استقرار عملاء الائتمان لدفع ما هو مستحق بالكامل وفي الوقت المحدد".[2]

وتعرف أيضا المخاطر الائتمانية بأنها "تعتبر خسائر مالية يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة عدم التزام المقترض بالشروط المتفق عليها، مما يؤدي إلى تعرض النظام البنكي إلى فقدان رأس المال أو الفوائد، وهذا ما يقود إلى خسائر مالية للبنك." [3]

[1]- محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2013، ص212.

[2]-B.Coyle ,**framework for credit risk management**, library edition:Fitzroy Dearborn publishers, Chicago and London, 2000,p1.

[3]- نعيمة حيدر غالي الفريح، **تقييم المخاطر الائتمانية باستخدام القيمة المصرف المخاطر**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد130، 2021، ص2.

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها "خسارة تنشأ من التخلف الجزئي أو الكلي من السداد المقترض الذي لا يحترم ديونه".[1]

وتعرف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها" المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي المحدد مما ينتج عنها خسارة".[2]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة عن قدرة العميل على السداد القرض وفوائده في الموعد المحدد و المتفق عليها.

تتميز المخاطر الائتمانية بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– المخاطر الائتمانية هو نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل؛

– لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطرا على البنك ولكن بنسب متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛

– يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كانت في المبلغ الائتماني(القرض+ الفوائد) أو في توقيتات السداد؛[3]

– المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي نصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كانت بنكا أو مؤسسة مالية أو منشأة أعمال تبيع لأجل؛

إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية والمقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد القرض وفوائده.

لا يختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أولا، إذ أن القروض الممنوحة المنشآت الدولة هي الأخرى مخاطر ائتمانية على الرغم من إشارة البعض إلى أن المخاطر القروض موجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن شراء القرض.[4]

ثانيا: تقسيمات المخاطر الائتمانية

هناك ثلاث أقسام للمخاطر الائتمانية متمثلة فيما يلي:

---

[1]- T.Omran **, le role de l'assurance crédit dans la gestion du risque de crédit au sein des banques commerciales" méthode de l'analyse des correspondances multiples ACM appliquée au cas de l'Algérie",** Journal d'administration des affaires et d'études économiques , N 7 ,2018 , P3.

[2]– أحمد عابد عبد الباري، **تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك**،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد7، العدد3، 2012، ص172.

[3]– زينب أمين، **المخاطر الائتمانية ودور تقنية التنويع وعقود مبادلة التغير الائتماني في تحقيق**،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد1، 2008، ص50.

[4]– جماع مخطار وآخرون، **تحديات البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية وفق إحصائيات بازل في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد1، 2019، ص382.

1 – مخاطر العجز عن السداد

هي احتمالية التخلف عن السداد يمثل خطر إفلاس المقترض يجد أنه من المستحيل سداد ديونه.[1]

2 – مخاطر التعرض للمخاطرة

تتولد مخاطر التعرض بواسطة عدم التأكد السائد مع المبالغ المستقبلية المقترضة للمخاطر وبالتبعية لبعض التسهيلات لا تكون هناك مخاطرة تعرض تقريبا، ويتم سداد الائتمان المستهلك في نطاق جدول زمني تعاقدي بحيث تكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معروفة مسبقا باستثناء حالة الدفع المسبق.

3 – مخاطر الاسترداد

إن الاسترداد في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز السداد وعوامل الضمانات مثل ضمانات المستلمة من المقترض، نوعية مثل الضمانات التي يمكن أن تكون ضمان أو ضمانات طرف ثالث والسياق الموجود وقت العجز عن السداد.[2]

الشكل رقم01: يمثل تقسيمات المخاطر الائتمان

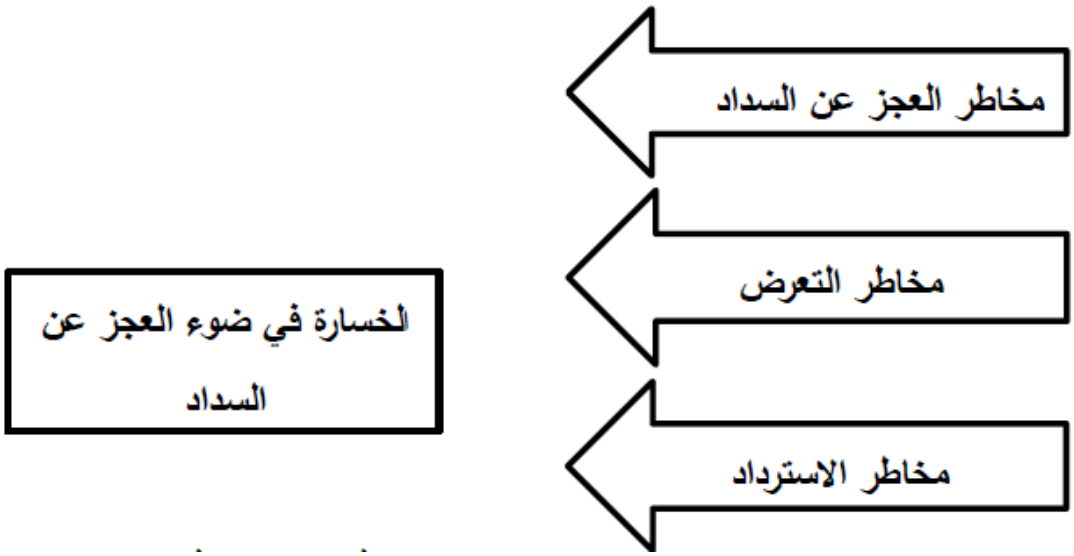

المصدر: طارق عبد العالي عماد: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص244.

المطلب الثاني: أسباب المخاطر الائتمانية وأنواعه.

سنقوم في هذا المطلب إلى أسباب المخاطر الائتمانية وأنواعها.

[1]-T. Mohammed, **stress test outile de la suppression bancaire application sur le risque de crédit cas de la banque d'Algérie**, journal de recherche et d'etude comerciales , vol 3 ,2018, p56.

[2]- بن معمر علي، جيلالي عمير، **معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية"دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد1، 2020، ص142.

أولا: أسباب المخاطر الائتمانية

هناك وجهات نظر عدية في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها التي بسببها العميل المالي يقترض لها العميل وتحد من قدرته على السداد تعود هذه الأسباب منها:

1- المخاطر المتعلقة بالمقترض

أن هذا النوع من المخاطر قد ينشأ للأسباب التالية:

1-1 - أهلية المقترض وصلاحية الاقتراض

من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة، وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروط وضمانات.

1- 2 - السمعة الائتمانية للمقترض

وتستشف المعلومات التي تم تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها وهو ما يطلق عليه **solveng** أي القدرة على السداد والرغبة في السداد.

1- 3 - المركز المالي للمقترض

تعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية (الميزانية وحساب التشغيل، والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر) واستخراج مؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التحويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي وسيولة أصولها، تطور نشاطها وحجم أعمالها ومعدلات الأرباح محققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

1- 4- المقدرة الإنتاجية للمقترض

ويتم الوقوف عليها في بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة لعناصر الإنتاج المختلفة، والأسلوب المتبع في الإنتاج، والتنظيم الداخلي للمنشأة، وخبرة العاملين فيها أو مدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له، وانتظام عملائها في السداد وخططها بشأن الإنتاج والتوزيع في النشاط المستقبل.[1]

2- المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض

تتمثل هذه المخاطر عادة بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض والظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات المختلفة، وهنا يواجه البنك صعوبة في تقدير المخاطر التي قد تختلف باختلاف أذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية، وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية وغير ذلك.

[1]- عزمي وصفي عوض، **تقييم العلاقة الارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية"دراسة تطبيقية في المصاريف التجارية الفلسطينية للفترة 2012-2019"**، مجلة جامعة فلسطين، مجلد9، العدد4، 2020، ص153.

3- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها

وتختلف درجة هذه المخاطر من عملية إلى أخرى وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية، فمثلا مخاطر اقتراض بضمان أوراق تجارية تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان رهن عقاري كما أن الاقتراض ترتبط مخاطره بكفاءة المقاول وخبرته وملاءته وإدارته.[1]

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطرة المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك

ترتبط هده المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه، ومن الأمثلة على هذه الأخطاء هو أن يقوم العميل بسحب وديعة له مع أن هذه الوديعة هي ضمان لقرض عميل آخر والخطأ الذي ورد هنا عدم قيام البنك بالحجز على هذه الوديعة بما يتناسب مع مقدار القرض أو التسهيل الممنوح، ومن الأخطاء التي يمكن أن تقع كذلك قيام البنك بتسليم مستندات الشحن للعميل قبل استلامه قيمة المستندات.[2]

6- المخاطر المتعلقة بفعل الغير

قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد عيار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحي بسوء مركزه يكون من نتائجها قيام البنوك المتعاقدة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.[3]

ثانيا: أنواع المخاطر الائتمانية

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي أنواع المخاطر الائتمانية:

1-مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة لاحتمال عدم قدرة العميل على تحديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه فتنشأ حينئذ ما يعرف بالمخاطر الفشل في المطابقة أو المواءمة ما بين السحوبات النقدية

[1]- نوري موسى شقيري وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، عمان،2012، ص93.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الطبعة الأول، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص179-178.

[3]- شريف مصباح أبو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، يومي 8-9 ماي، 2005، ص10.

للعملاء وتسديدات العميل المقترض كما قد ينشأ أيضا هذا النوع من المخاطر أي خطر الفشل في المطابقة عندما لا تنطبق عملة القرض مع عملة الودائع.[1]

2- مخاطر التسعير

يتعين غلى البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، كذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف عليها نسبة احتياطي وتكلفة إدارة الدين وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.

3- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل

من الأهمية في منح البنك للتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.[2]

4- مخاطر تقلب أسعار العملات

تتمثل مخاطر العملة في تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر البنك العملات نسبة إلى العملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة المؤشرات، أو ربط قيم العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

5- مخاطر التنفيذ

من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على المعلومات الخاصة بالعملاء(مراكز حسبتاهم) بصفة يومية، يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.[3]

6- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان

إن انتظام أعمال الفحص لأداء قطاع الائتمان من جانب التفتيش والمراجعة الداخلية يمثل العنصر المكمل لأداء قطاع مخاطر الائتمان الذي يتركز على مرحلة ما قبل المنح.

7- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات

إن النمو السريع لحجم التسهيلات وبشكل خاص إجراء زيادات بعد مرور فترات قصيرة على بداية المنح تتضمن مخاطر كبيرة خاصة في ظل عدم وجود مبررات قوية، فمن المفترض أن البيانات المالية لم تتغير والسداد لم يبدأ، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية.

---

[1]- محمد مطر، **التخليل المالي والائتماني أساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، 2000 ، ص361.

[2]- عبد الباسط مداح وآخرون، **التحليل المالي كأداة لإدارة مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك خارجي جزائري وكالة المسيلة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد3، العدد6 ، 2018 ، ص 122-123.

[3]- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية"تحليلها ،قياسها، إدارتها، والحد منها"**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع على إدارة المخاطر واقتصاد ومعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الزيتونة الأردن يومي 16 -18 أفريل 2007، ص5.

8- مخاطر تبادل المعلومات

يجب أن تتمتع إدارة الاستعلامات بالاستقلالية، وتعكس المعلومات الواردة بتقرير الاستعلام الصورة الكاملة لأداء العميل السوقي أو البنكي، ويجب تفادي الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات وإذا تعارضت الإفادات يؤخذ بالأحواض حتى يثبت العكس. [1]

9- مخاطر الربحية مقابل الأمان

كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر و النتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

10- مخاطر عدم قدرة على السداد

تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة ومن أهمها:

أ- خطر بشري

ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية.

ب- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك

أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.[2]

11- مخاطر السوق

ترتبط هذه المخاطر بوضع السوقي والتنافسي بمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتخليل أدائه من خلال ثلاث سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أدائه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.

12- مخاطر تآكل الضمانات

عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب الضمانات قوية تكفل قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة وتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية: العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية التنازلات.

---

[1]- رضوان العمار، حسين قيصيدي، **دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد35، العدد7، 2013، ص80.

[2]- مداح عبد الباسط وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص123.

13- مخاطر التركيز

تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها تحقيق درجة الجودة المثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية:[1]

- العملاء: عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف ألمعتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى؛
- النشاط: في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي، والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، وتقيد بتعليمات السلطات الرقابية؛
- الضمانات: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات، والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا؛
- الاستحقاقات: إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة، ويتعلق الأمر بالاعتماد المستندة وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

14- المخاطر السياسية والقانونية

بعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على التزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية ولوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي للدولة.[2]

المطلب الثالث: تحليل المخاطر الائتمانية و مؤشرات قياسها

إن تحديد المخاطر الائتمانية يجب أن تكون بدقة لذا يستلزم الاعتماد على تحليل الائتماني ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها ومساعدة البنك على التحكم في المخاطر ومن ثم تقليلها.

أولا: تحليل المخاطر الائتمانية

هناك مجموعة من النماذج التي تناولت تحليل المخاطر الائتمانية في البنوك أهمها:

أولا – النموذج المعروف "5c's"

يقوم المحلل وفق هذا المعيار بتحليل خمس معيار للعميل طالب الائتمان البنكي، حيث تشير هذه المعايير للشروط الأدنى التي يجب أن يتمتع بها العميل وفيما يلي توضيح هذه المعايير:

[1]– مفتاح صالح، معارفي فريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2]– سمير ماحن، **أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2020، ص116.

1- شخصية العميل

وهو العنصر الأول والأكثر تأثير في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، فالأمانة والثقة والمصداقية تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه سداد ديونه.

2- رأس المال capital

يقصد برأس المال في هذا الصدد بالمركز المالي للعميل والذي تكشف عنه القوائم المالية التي سيعتمد عليها المقرض في استرداد القرض إذا ما تعثرت الشركة المقرضة.[1]

3- الضمان collatéral

يشير هذا المعيار إلى مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على التمويل، أي أن الضمان هنا بمثابة تعزيز أو حماية مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنوك عندها.

4- الظروف condition

ويقصد بالظروف مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله, ويقصد بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل.

5- القدرة capacité

تقوم بدراسة كفاءة العميل في إدارة مشاريعه واستخدام أمواله المستثمرة بالإضافة إلى التأكد من خبراته الفنية والإدارية والأنظمة المحاسبية والمالية التي يستخدمها كضمان على قدرة العمل على السداد لقيمة الائتمان الممنوح ومن ثم تقليل احتمال التعرض للمخاطر الائتمانية.[2]

ثانيا: النموذج المعروف ب "5P'S"

ويطلق عليها البعض معايير مراعاتها والأخذ بها عند اتخاذ القرارات بخصوص الائتمان المطلوب، إشارة إلى العناصر الخمسة التالية:

1- نوع العميل: Peple

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية.

---

[1]- زهرة لعروسي قرين، رابح بوقرة، **دور إدارة المخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، االعدد26، 2016، ص 300-301.

[2]- هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية'دراسة حالة البنك البركة الجزائري'**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017، ص125.

2- القدرة على السداد: Pay meant

تعنى المقدر على الدفع سداد الأقساط أو الدين في الموعد المحدد، ويدور هذا الاعتبار بشكل رئيس حول قدرة المقترض على توظيف واستثمار وإدارة أمواله ونشاطه بطريقة فعالة وبكفاءة تنعكس على تحقيقه لربحية جيدة تمكنه من الاستمرار في مجال نشاطه.[1]

3 – الغرض: Parposa

وهذا تعنى المجالات والأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة ومدى توافقها مع سياسة البنك ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية إلى جانب مدى توافق حجم ومبلغ التسهيلات ونوعه مع الغرض المطلوب منه.

4- الحماية: Protection

وأساس هذا المعيار هو التعرف على مدى توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض وذلك من خلال تقويم الضمانات التي سيتقدمها العميل من حيث قيمها العادلة أو من حيث قابليتها لتسيل وهذا للتقليل من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

5- التوقعات المستقبلية: Perspective

ومضمون هذا المعيار ينحصر في محاولة اكتشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض أي اكتشاف الظروف البيئية المستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت هذه الظروف داخلية وخارجية.[2]

ثالثا: النموذج المعروف ب PRISM

يعد النموذج **PRISM** أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى الزبون وتتكون عناصر هذا النموذج من الآتي:

1- التصور perspective

ويقصد بالتصور الإحاطة الكاملة بمخاط الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منح الائتمان ومضمون هذه الإدارة القدرة والفاعلية على:

تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالزبون عن منحه الائتمان.

دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند الزبون.

2- القدرة على السداد REPAYEMEN

ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة الزبون على تسديد القرض والفائدة خلال المدة المتفق عليها ويتم التركيز هنا على المصادر الداخلية التي تساعد الزبون على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات.[3]

---

[1]- رضوان العمار، حسين قصيري، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

[2]- ريم محمد عبود، **نموذج كمي مقترح لقياس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي حالة تطبيقية في المصرف الصناعي السوري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2017، ص32-33.

[3]- محمد جاسم محمد، **إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في صنع الانهيار التنظيمي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد الدراسات العليا، جامعة كربلاء، 2011، ص 27.

3- الغاية من الاقتراض INTENTIO

ويجب أن لا يخرج المقترض من مضامين السياسة الائتمانية المعمول بها في البنك.

3-1- الضمانات SAFEGUARDS

يستحسن أن تكون الضمانات عينية أو شخصية كما يجب التأكد من إمكانية تآكلها وامتلاكها.

3- 2- الإدارة MANEGEMENT

أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية لطالب الائتمان بالإضافة إلى تحديد كيفية الاستفادة من مبلغ القرض، وكذا المعلومات عن رؤساء الأقسام في الدوائر ومتخذي القرار المهمين والمحددة وظائفهم.[1]

الشكل رقم 02: يمثل طريقة تحليل المخاطر الائتمانية

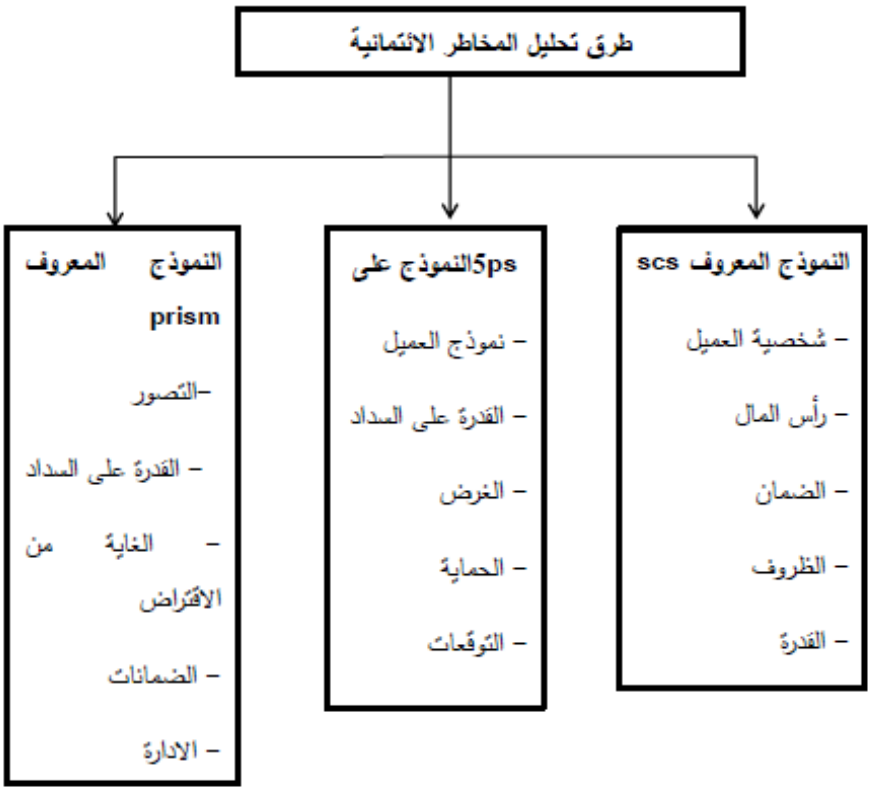

المصدر: من إعداد الطالبتين.

[1]- عفاف بشيري، **مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية"دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، 2018، ص101.

ثانيا- مؤشرات المخاطر الائتمانية

تتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية فيما يلي:

1- نسبة القروض إلى الموجودات

وهي نسبة تقيس إجمالي القروض الممنوحة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت مخاطر و احتمال التعرض إلى عدم السداد.

2- نسبة القروض إلى حق الملكية

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على الموارد الذاتية و توظيفها في القروض إذا أن ارتفاعها مؤشر على زيادة المخاطر الائتمانية فضلا عن دور البنك في المحافظة على أموال مساهمة.

3- نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المخصص المكون لمواجهة حالات عدم السداد من المقترضين إذا إن ارتفاعها مؤشر على ضمان سلامة البنك من التعرض للمخاطرة بسب إمكانية تغطيتها من خلال المخصص.[1]

المبحث الثالث: تقنيات المخاطر الائتمانية:

نهدف من خلال هذا المبحث إلى التطرق إلى كيفية تقييم تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية وأساليب الحد منها وطريقة معالجتها.

المطلب الأول: طرق تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخليه المستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا، باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توظيف أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية؛
- طريقة التنقيط.[2]

أولا: طريقة النسب المالية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي والحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزامها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا، وأولى

[1]- مصطفى سلام عبد الرضا، **المخاطر الائتمانية وأثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي**، مجلة أهل البيت، العدد 25، ص67.

[2]- رابح بوقرة ، أحلام دبن النوي ، **إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية: نظرة كمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، عدد خاص بفعاليات اليوم الدارس ي حول أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية ، 2016، ص6.

خطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنطقة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل: تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عند الوضعية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم على سبيل المثال إلى الحرص بعض النسب التي تطبق في القروض الاستغلال والاستثمار.[1]

ثانيا: النسب الخاصة بقروض الاستغلال

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة، طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان ومن بين هذه النسب ما يلي:

- ✓ نسبة التوازن المالي: ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة؛
- ✓ نسب الدوران: وتتكون من ثلاث نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن، وسرعة دوران المورد؛
- ✓ نسبة السيولة العامة.

2- النسب الخاصة بقروض الاستثمار

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى مع هذا النوع من القروض، من أهم هذه النسب هي:

- ✓ التمويل الذاتي؛
- ✓ التمويل الذاتي/ ديون الاستثمار للأجل؛
- ✓ نسب المديونية؛
- ✓ التقسيم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:
  - طريقة صافي القيمة الحاليةVAN
  - طريقة معدل العائد الداخليTRI
  - طريقة فترة الاستردادPR
  - طريقة مؤشر الربحيةIP[2]

[1]- كمال رزيق، فريد كورتل، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، 2017، ص7.

[2]- كمال رزيق، فريد كورتال، **المرجع السابق**، ص7.

ب- طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي

تعد هذه الطريقة أحد الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطر القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض من عدمه. وبصفة عامة يمكن تعريفها على أنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون للتعبير عن درجة ملائمة فطريقة القرض التنقيطي هو طريقة إحصائية تسمح بتحديد احتمالات عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة لأنها أكثر إتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذا تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.[1]

1- حالة القروض الموجهة للأفراد

يعتمد القرض التوفيقي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج لإحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار ثم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي تنتمي إليها وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- استعمال الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2- حالة القروض الموجهة للمنظمات

يتم تقسيم المنظمات على مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- ✓ تاريخ تأسيس المنظمة؛
- ✓ أقدميه وكفاءة مسيري المنظمة؛
- ✓ مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- ✓ رقم أعمالها المحقق؛
- ✓ نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- ✓ رأسمالها العامل؛
- ✓ طبيعة نشاطها.[2]

المطلب الثاني: أساليب الحد من المخاطر الائتمانية

على اعتبار أن عمليات منح الائتمان تمثل المصدر الأساسي للربحية للبنوك، فإن أساليب لها أهمية كبيرة في الإدارة للتخفيف من المخاطر الائتمانية وفيما يلي سنعرض أساليب متابعة لحد من المخاطر الائتمانية:

[1]- طارق فيلالي، **قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التشغيلي**، مجلة الابتكار والتوثيق، العدد4، 2016، ص98.

[2]- راح بوقرة، أحلام بن النوي، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

أولا- الاستعلام المصرفي

في بداية الأمر أي قبل منح الائتمان المصرفي يقوم البنك بالاستعلام والتحري بكل الوسائل عن وضعية العميل سواء المالية أو صورته الشخصية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها.

1- الاستفسار عن سمعة العميل

هناك الكثير من المصادر نذكر منها:

- البنك المركزي والبنوك الأخرى: لا يوجد أي خطر من قيام البنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر؛
- المقابلات الشخصية مع طالب القرض: تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم تتم ملاحظته من خلال نموذج طلب القرض، أما إذا كان طالب القرض معروفا جيدا للبنك، فلا داعي لمثل هذه الإجراءات.

2 - المصادر الداخلية من داخل البنك

يمكن إجمال مصادر المعلومات الداخلية بما يلي:

- حسابات العميل لدى البنك؛
- وضع العميل المالي وسجل الشبكات المرتجعة الذي يخصه.

3- المصادر الخارجية للمعلومات

من بين هذه المصادر نجد:

مركز المخاطر المصرفية والموردين والصحف والجرائد الرسمية والنشرات التجارية ومكاتب الاستعلامات الخاصة ونشرات دائرة الإحصاء والغرف التجارية... الخ.[1]

ثانيا: آليات تجنب المخاطر

تعتمد المؤسسات المالية على ركيزتين أساسيتين لتجنب المخاطر وهما:

- سياسة تقسيم المخاطر؛
- أخذ الضمانات اللازمة لتجنب المخاطر.

1- سياسة تقسيم المخاطر

كلما كانت المشاريع الممولة من طرف المؤسسات المالية المصرفية كبيرة كلما زادت درجة المخاطرة لذلك لكي تتجنب هذه المؤسسات المخاطر المحدقة بها خصوصا مخاطر عدم التسديد تقوم المؤسسات المالية المصرفية بالاشتراك مع بعضها البعض في تمويل المشاريع الضخمة من أجل التقليل من الأعباء والتقليل من المخاطر المحتملة.[2]

---

[1]- قطاف عبد القادر، الزاوي عيسى، **التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته"البنك الوطني الجزائري كنموذج"**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد3، 2018، ص210.

[2]- لحسن دردوري، **دور إدارة المخاطر الائتمانية في استمرارية ونجاح المؤسسات المصرفية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38-39، 2015، ص 329.

2- الضمانات

إن من أهم الإجراءات الوقائية التي تستعملها المؤسسات المالية المصرفية لتجنب المخاطر هو حصولها على ضمانات كافية من أجل تجنب عدم التسديد وتسمى الضمانات أيضا بالجدار الواقي ضد هذه المخاطر خصوصا مخاطر عدم تسديد الديون وهناك نوعين من الضمانات: الضمانات الحقيقية والضمانات الشخصية.

أ- الضمانات الحقيقية

وهي عبارة عن ممتلكات توضع تحت تصرف وأمر المؤسسات المالية المصرفية لإرجاع ديونه بواسطة بيعها في حالة عدم تسديد المقترض لديونه في الآجال المحددة، وتشترط في الضمانات الحقيقية أن تكون للضمان قيمة ثابتة، ويكون سهل التنازل عليه بالإضافة إلى ذلك لابد من وجود وثيقة تثبت ملكية المدين للضمان.

ب- الضمانات الشخصية

وهو عبارة عن تعهد شخص ذو مركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لتسديد ديون شخص آخر في حالات عدم مقدرته على تسديد مستحقاته.[1]

ثالثا-التنويع

تعد سياسة التنويع الائتماني إحدى أبرز الاستراتيجيات المعتمدة لتقليل المخاطر، ويتم تطبيق هذه الإستراتيجية من قبل البنوك من خلال تشكيل محفظة ائتمانية تتنوع فيها العروض على تواريخ استحقاق مختلفة تتراوح بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وتشمل مناطق جغرافية وأنشطة وقطاعات اقتصادية مختلفة، ويتم التنويع مع ضرورة الاختيار الدقيق للاستثمارات المكونة للمحفظة من خلال الاعتماد على معامل الارتباط وضمان عدم وجود ارتباط بين احتمالات سداد القروض المستحقة بشكل يحقق إمكانية تأثر المقترضين بالظروف بصورة متفاوتة، ويعد التنويع من أهم أساليب السيطرة على مخاطر القروض، وذلك لتفادي مخاطر كبيرة قد يتعرض لها البنك إذا ما تعرض عميل للتوقف عن السداد، أو تعرضت إحدى المناطق لكوارث طبيعية، أو تعرض أحد الأنشطة للكساد.

ويمكن للبنوك أن تطبق التنويع بنجاح بصور عدة منها:

- تقديم أنواع جديدة من العمليات الائتمانية؛
- غزو أسواق مصرفية جيدة؛
- وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط ولكل عميل؛

[1]- فاطيمة بشير قره فلاح، **أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2018، ص34.

وكثير من البنوك تفشل في إدارتها لمحفظة القروض، بسبب التنويع الذي يكون في غير محله، وغير بالعرض.[1]

المطلب الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية

تبدأ عملية معالجة عند ظهور عدم السداد وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، إذا بدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة وتحضير رد الفعل المناسب لها وكذلك لاسترجاع مستحقاته. تبدأ عملية معالجة المخاطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل، فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

أولا: تحصيل القروض

تعتمد وظيفة التحصيل على عدة ركائز والتي تتمثل في:[2]

1- ردة الفعل

يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر، لذلك فيجب على الزبون أن يهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل لذلك يجب على البنوك أن تحضر نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

2- الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع

إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

3- التصاعد

يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.[3]

4- تسيير الحسابات

يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة

مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين لكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحسابات، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

---

[1]- محمد محمود عبد ربه محمد، **محاسبة التكاليف قياس التكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 64.

[2]- حورية قبايلي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 5، 2014، ص170.

[3]- حورية قبايلي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 170- 171.

ففي هذه الحالة للمسير حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

ثانيا- معالجة القرض

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة توصية مراقبة الحسابات، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون بالإضافة غلى الضمانات المحصل عليها.[1]

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مترتبة على حسب قيمة هذه الضمانات، كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الوسائل بالإشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة، هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع للزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب، وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر)؛
- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات)؛

حيث تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية التحصيل قرض.[2]

[1]- المرجع السابق، ص171.

[2]- حورية قبايلي، مرجع سبق ذكره، ص172.

الخلاصة:

بعد التطرق لهذا الفصل تعرفنا على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية التي تنتج عن عدم قدرة العميل السداد ديونه في الوقت المحدد، وهي الخسارة المحتملة التي يتعرض لها البنوك وهذا يعيق تقدم البنوك وعدم تحقيق أهدافها، وبما أن عمليات منح الائتمان هي المصدر الأساسي لربحية البنوك لذا يجب مواجهتها بطرق وأساليب من الحد منها أيضا يمكن مواجهتها من خلال معالجتها، لذا يجب على البنوك بتفكير في تنظيم قدراته على مواجهة هذه المخاطر من أجل استرجع مستحقاته.

الفصل الثاني: عموميات الأداء البنكي في البنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الأداء البنكي

المبحث الثاني: أساسيات تقييم الأداء البنكي

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء البنكي

خلاصة

تمهيد:

نظرا للمكانة المهمة التي تحتلها البنوك في مختلف اقتصاديات العالم فقد أصبح من الضروري الاهتمام بها، ومتابعتها وتقييم أدائها للحفاظ عليها وعلى الاقتصاد ككل.

لذا يعتبر أداء البنكي المرآة العاكسة لأهداف البنوك وغايتها، حيث أن تقييم الأداء البنكي عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي عن التحولات والتي كانت لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية البنوك لاستمرار نشاطها ومواجهة التغيرات والتحديات المستمرة ومن خلال تقييم الأداء البنكي يمكن معرفة نقاط الضعف والقوة للبنك.

وسوف نقوم بالتطرق في هذا الفصل للإطار ألمفاهيمي للأداء البنكي وتقييمه من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، عالجنا فيه ماهية الأداء المالي، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى تقييم الأداء البنكي والمبحث الثالث فتناولنا نماذج تقييم الأداء البنكي.

المبحث الأول: ماهية الأداء البنكي

يعتبر الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب البنك في استثمار موارده المتاحة، وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافه في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي يتفاعل معها البنك في سعيه لتحقيق كفاءته وفعاليته لتأمين بقاءه، وبتعبير آخر يمثل الأداء النتيجة النهائية التي يهدف البنك للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي يقوم بها البنك.

المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي

تختلف وجهة نظر الباحثين والمفكرين في مفهوم الأداء البنكي ولهذا سوف نتطرق إلى مفهوم الأداء بصفة عامة ثم الأداء البنكي بصفة خاصة.

أولا: تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه ذلك النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح المنظومة واستقرارها وقدرتها على التكيف مع البيئة، أو فشلها وانكماشها، وفق أسس ومعايير محددة تضعها المنظمة وفقا لمتطلبات نشاطها وعلى ضوء الأهداف طويلة الأجل.[1]

ويعرف الأداء أيضا بأنه عبارة عن النجاح، أي هو عبارة عن دالة لتمثيل النجاح فتتغير هذه الدالة بتغير المنظمات أو العاملين فيها، والأداء هو نتيجة النجاح بمعنى أن قياس الأداء هو تقدير للنتائج المحصلة.[2]

وعرف الأداء كذلك بأنه عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.

ومن جهة أخرى يعرف الأداء بأنه " نتائج المخرجات التي تتم الحصول عليها عن العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها".[3]

كما يعرف **"jean yversaulquin"** الأداء بأنه مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكما قيمنا للأنشطة والنتائج والمنتجات وعلى آثار المؤسسة على البيئة الخارجية".[4]

---

[1]– الهادي براي، **بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي، مجلة الاقتصادية والتنمية**، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد1، 2014، ص144.

[2]– مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، **تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة تلمسان، يوم 5نوفمبر 2010، ص77.

[3]– بابكر محمد الجزولي وآخرون، **أثر الرقابة المالية على تقويم أداءالبنوك التجارية السودانية**، مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد2، 2016، ص108.

[4]– سمية أحمد ميلي، حسن بلعجور، **محاسبة التسيير ودورها في قياس وتقييم الأداء بالتطبيق على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016، ص319.

ثانيا: تعريف الأداء البنكي

يمكن إعطاء عدة تعارف للأداء البنكي وهي:

يعرف الأداء البنكي" هو النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح البنك واستمرار يته وقدرته في التكيف مع البيئة أو فشله وفق أسس ومعايير محددة يقوم بوضعها البنك وفقا لمتطلبات نشاطه في ضوء الأهداف طويلة الأمد".[1]

كما يعرف الأداء البنكي"هو مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المعرفية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف".[2]

وعرف الأداء البنكي بأنه " انعكاس لكيفية استخدام المصرف للموارد المتاحة له بشكل يمكنه من تحقيق أهدافه".

وعرف أيضا هو"دالة لكل الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها البنك والذي يمكن من خلاله تقييم قدرته على استخدام الموارد والقدرات المتاحة وبما يضمن تحقيق أهدافه".[3]

ثالثا: أهمية الأداء البنكي

يعد موضوع الأداء البنكي ذات أهمية كبيرة، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

- توفير المعلومات للمستويات الإدارية كافية، لغرض المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الرقابية والتخطيطية؛
- تساعد عملية المراجعة المستمرة للأداء في تشخيص الانحرافات والأخطاء، وإجراء تحسينات بشكل مستمر؛
- كشف العناصر البشرية الكفؤة، ووضعها في المواقع المناسبة، فضلا عن تحديد العناصر التي تكون بحاجة إلى تطوير ودعم لنهوض الأداء؛
- مساعدة البنك في وضع المعايير اللازمة لتطوير أدائها والتنسيق بين الأقسام المختلفة للبنك؛
- تحقيق العقلانية والشمولية في كل من عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات؛[4]
- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن الأداء البنك وآليات رفعه وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني؛
- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام داخل البنك، مما يساعد على تحسين الأداء؛
- تبرير الحاجة إلى الموارد بناء على أسس علمية وموضوعية؛

---

[1]- أفراح رشيد شندل، **دور استثمار الفرص وتبنى المخاطرة في الأداء المصرفي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد12، 2022، ص145.

[2]- أمينة بن جدو، فؤاد طاوي، **التسويق المصرفي كآلية لتحسين أداء البنوك التجارية من وجهة نظر الموظفين"دراسة عينة من البنوك التجارية الخاصة بولاية برج بوعريريج"**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد7، 2018، ص89.

[3]- إكرام الياسري،عواد خالدي، **انعكاس المقدرات الجوهرية على الأداء المصرفي في ضوء بطاقة العاملات المتوازنة" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية"**، مجلة أهل البيت، العدد16، ص265.

[4]- أحمد عبد الوهاب عبد الشافي، حمزة وهيب الزبيدي، **نظام المدفوعات الالكتروني وأثره على كفاءة الأداء المصرفي**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد15، العدد51، 2020، ص86.

– تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية.[1]

المطلب الثاني: عناصر وتصنيفات الأداء البنكي

تم تقسيم هذا المطلب إلى عناصر الأداء البنكي التي تتمثل في الفعالية، الكفاءة، الإنتاجية إضافة على تصنيفات الأداء البنكي.

أولا: عناصر الأداء البنكي

يتكون الأداء البنكي من عنصرين أساسيين:

1- الفعالية

تمثل الفعالية المفهوم الأوسع ولأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي وغير المالي.

وتعرف الفعالية على أنهاك قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المخططة، وتقاس بقدرتها على بلوغ النتائج مقارنة مع ما ترغب في تحقيقه بموجب الخطة الموضوعية، وبذلك فإن الفعالية تتحدث عن كمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستخدمة في تحقيقها.

وينظر **shipperwrit** إلى قياس الفعالية من منطلقين داخلي وخارجي، فالفعالية ضمن البيئة الداخلية تقييم على أساس درجة تحقيق المنظمة للأهداف المتعلقة بحجم المبيعات، أما ضمن البيئة الخارجية فإن فعالية المنظمة تقاس على أساس قوتها التنافسية المستندة على رجة قبول منتجاتها وخدماتها.[2]

2- الكفاءة

ارتبطت الكفاءة بالفكر الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع.

وتعرف الكفاءة بأنها المنظمة البنكية ذات كفاءة تستطيع توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي للتحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.[3]

3- الإنتاجية

فهي نسبة المدخرات إلى مخرجات أو إنها كمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج وكثيرا ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة وهذا يعود إلى تداخل المفهومين بشكل كبير ولكن هناك اختلاف فيما بينهما، فعند حساب الإنتاجية لمجموعة من الوحدات الاقتصادية وذلك باشتقاق مجموعة من

---

[1]– محمد خاوي، عريوة مخاد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد2، 2019، ص194.

[2]– نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لرقابة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص6.

[3]– حسن تفاحة، **دور خصائص نظم المعلومات المصرفية في تحسين الأداء المعرفي"دراسة ميدانية على المصارف المقاربة في الساحل السوري"**، مجلة جامعة تشرين، المجلد43، العدد2، 2021، ص225.

المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخرات(كإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل وغيرها من العناصر) فعندئذ يستخدم مفهوم الكفاءة كمؤشر لترتيب قيم الإنتاجية وبالتالي إن مفهوم الكفاءة يهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكن من مخرجات هذه الموارد بمعنى آخر يمكن القول بأن مفهوم الإنتاجية الحالية (الحقيقية) أي ما أنتجته عناصر الإنتاج فعلا بينما مفهوم الكفاءة هي ما يجب أن تنتجه تلك العناصر.[1]

ومن الناحية الأخرى من الضروري التميز بين مفهوم الكفاءة ومفهوم الفاعلية، فالفاعلية هي حصيلة تفاعل الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية بما يتضمنه من نشاطات فنية ووظيفية وإدارية وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية، وبما أن الكفاءة هي العلاقة بين المداخلات والمخرجات، فإن الكفاءة تعتبر جزء من مكونات الفاعلية وتحقق الفاعلية عندما تصل الوحدة الاقتصادية إلى أهدافها، أما إذا حققت الأهداف بتكلفة عالية فإن كفاءتها في هذه الحالة تصبح منخفضة، بمعنى آخر إن تحقيق الهدف المنشود قد يكون فعالا من حيث التكلفة ولكن في الواقع قد يؤدي إلى مستوى غير كفء أو أقل كفاءة من حيث تخصيص الموارد.[2]

ثانيا: تصنيفات الأداء البنكي

ويمكن توضيح تصنيفات الأداء في البنوك التجارية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3): تصنيفات الأداء التنظيمي في البنوك

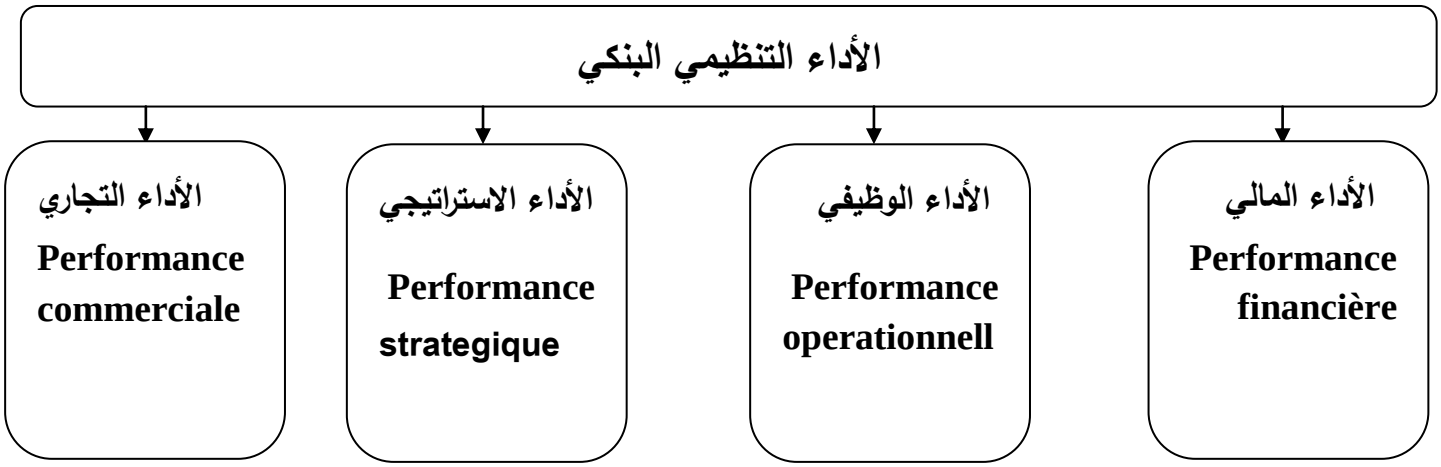

المصدر: سماح ميهوب، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية (حالة نشاط البنك عن بعد)، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص26.

[1]–رانيا عطار، **قياس كفاءة المصارف الإسلامية سورية" دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الإسلامي"**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2013، ص3.

[2]– رانيا عطار، **مرجع نفسه**، ص3.

1- الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي القدرة وكفاءة الشركة على إدارة نشاطاتها في مختلف جوانبها الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية... إلخ خلال فترة زمنية محددة ومهاراتها في تحويل المداخلات على مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة يمثل قدرة الشركة على إنجاز أهدافها المالية. وهو الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها الشركة،ويعبر عن الأداء المالي للشركة من خلال مؤشرات المالية: مثل الربحية والسيولة وغيرها فقد ربط الأداء المالي بالعائدات المالية للشركة.[1]

وتكمن أهمية الأداء المالي أنها تعمل كأوعية تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمنظمات ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد البنوك كل حسب احتياجاته ورغباته، وازدادت أهمية الأداء في البنوك وذلك لخصوصية نشاط البنوك ولضخامة الأموال التي تتعامل بها بسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة.[2]

2- الأداء الوظيفي

يشير الأداء الوظيفي غلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يتحقق بها، أو يشبع بها الفرد بها متطلبات الوظيفة، وغالبا ما يحدث تداخل بين الأداء والجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد كما يعتبر الأداء الوظيفي بأنه تنفيذ الموظف لأعماله ومسؤولياته التي تكلفه بها المنظمة أو الجهة التي ترتبط وظيفتها.[3]

ويرتبط الأداء الوظيفي بجانب الموارد البشرية العاملة بالبنك بمعنى كل ما يرتبط بنشاط عمال البنك فالأداء الوظيفي يتمتع بأهمية عالية حيث أن حياة وبقاء واستمرار البنك يوقف بدرجة كبيرة على أداء موظفيها، إذا أنه بإمكان بنكين متماثلين في الموارد المالية، المادية والتكنولوجيا والمعلوماتية إلا أنه هناك اختلاف بينهما يرجع إلى تباين أداء الموارد البشرية في كل منهما.[4]

3- الأداء الاستراتيجي

يضم الأداء الاستراتيجي مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تمكن المؤسسة من تحقيق التوازن بين متطلبات وأهداف البقاء والنمو في الأجل القصير والطويل.[5]

---

[1]- سماح عفيف عاشور الفار، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج tobin's q**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2018، ص28.

[2]- محمد نواف عابد، **أثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية"دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصات فلسطين"**، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، العدد5، 2018، ص523.

[3]- أسعد أحمد عكاشة، **أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي"دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات paltel في فلسطين"**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص33.

[4]- سماح ميهوب، **أثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية "حالة نشاط البنك عن بعد"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة2، 2014، ص26-27.

[5]- عمر بلجازية وآخرون، **أثر الإستراتيجية التنافسية في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة" دراسة ميدانية لشركات الاتصالات في الجزائر"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد5، العدد2، 2019، ص154.

كما يعتبر الأداء الاستراتيجي من المواضيع التي أخذت حيزا هاما لدى المفكرين في مجال العلوم الإدارية ويمكن تبرير ذلك بأهمية الاستراتيجي في ما يلي:

– يمثل الأداء الاستراتيجي محورا مركزيا لتخمين نجاح أو فشل المنظمات في قراراتها وخططها الإستراتيجية؛

– إن عملية قياس الأداء تؤدي إلى تحقيق فوائد كثيرة للمنظمة، حيث أنها توفر مدخلا واضحا للتركيز على الخطة الإستراتيجية إضافة إلى الغايات ومستوى الأداء، كما أن القياس يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول الأداء برنامج العمل إلى الإدارة العليا؛

– إن قياس الأداء الاستراتيجي يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات والخدمات المقدمة وعملية إيصالها إلى الزبائن؛

– إن قياس الأداء الاستراتيجي يحسن واقع الاتصالات الداخلية بين العاملين، إضافة إلى الاتصالات الخارجية بين المنظمة وزبائنها ومتعامليها.[1]

4– الأداء التجاري

يقصد به نشاط البنك التجاري المرتبط بكل الخدمات البنكية المفروضة وكذا طريقة عرضها وأساليب الترويج لها.[2]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء البنكي

يتأثر الأداء البنكي بعدة عوامل منها ما هو داخلي "العوامل المنظمية" ومنها ما هو خارجي "العوامل البيئية"

وفي ما يلي تأتي أهم العوامل:

أولا: العوامل المنظمية

يقصد بالعوامل المنظمة العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنوك والتكنولوجية المستخدمة، وكفاء الإدارة.

1– حجم الأعمال

إن حجم الموارد الذي يمتلكه البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المحسوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك وساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته.

[1]– حمزة رملي، **قياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر"نموذج لقياس الأداء الاستراتيجي بالاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن من الجيل الثالثBSCIII"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص301.

[2]–سماح ميهوب، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

2- الكفاءة الإدارية

أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات البنكية وسمعة حسنة في البنك.[1]

3- التكنولوجيا المستخدمة

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط الاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا هي أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية والتي تلتزم هذه المؤسسات التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وتقليل المخاطر بإضافة غلى زيادة الأرباح.[2]

ثانيا: العوامل البيئية

يقصد بالعوامل البيئية هي تلك العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء البنكي وتقسم إلى:

1- البيئة الاقتصادية

تتمثل في العولمة ورفع القيود على الأسعار والخصخصة والتقلبات الكبيرة التي تحدث في الأوقات غير المتوقعة، والتضخم وأسعار الفائدة، ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء.[3]

2 - البيئة القانونية والسياسة

تتمثل هذه العوامل في جميع الأنظمة والقوانين التي تقوم عليها سياسة الدول وتشمل طبيعة النظام السياسي للدولة، واستراتيجياتها الاقتصادية وكذا علاقاتها مع العالم الخارجين بالإضافة إلى التشريعات والقوانين الناظمة للعمل البنكي في هذا البلد، والتي تعد متغيرات البيئة القانونية التي تؤثر على الأداء المالي.

3- البيئة الثقافية والاجتماعية

تعد من بين العوامل الخارجية المؤثرة على البنوك وأدائها المالي، ويظهر ذلك من خلال القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي توثر على قراراتهم، وتعد من بين أهم العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تأسيس أو إنشاء البنك كونها عوامل ترتبط وتؤثر بشكل كبير على سلوك العملاء والزبائن مما يتطلب معرفة متطلبات واحتياجات هؤلاء العملاء الحالية والمستقبلية من خلال

---

[1]- أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتحويل والاستثمار"، رسالة لنيل شهادة ماجستير**، عمان، ص88

[2]- عبد الباقي بوضياف وآخرون، **تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية"دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية"**، المجلد18، العدد1، 2018، ص552.

[3]- محمد عبد الفتاح العشماوي وآخرون، **دور المؤشرات camels في تقييم الأداء المصرفي**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد1، 2012، ص362.

قياس مدى رضا العملاء وردود أفعالهم تجاه المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك وضرورة التفاعل مع هذه المتطلبات بالطريقة اللازمة قصد الحفاظ على مكانة السوق.[1]

المبحث الثاني: تقييم الأداء البنكي

ينظر إلى تقييم الأداء البنكي بأنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء البنكي

إن عملية تقييم الأداء البنكي تعتبر عملية مهمة، للتأكد من مدى تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له، وفي ما يلي سوف نتطرق إلى بعض التعاريف التالية:

أولا: تعريف تقييم الأداء البنك

تعرف عملية تقييم الأداء بأنها قياس أداء الأنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت للنتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة.

كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا، أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف.[2]

كما يعرف تقييم الأداء أنه أداة تستخدم للتعرف على النشاط وحدة اقتصادية بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا بهدف الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات، وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة وهي سنة في الغالب.[3]

كما تعرف عملية تقييم الأداء بأنها عملية دورية تجمع بين الرئيس المباشر ومرؤوسه، حيث يتم فيها استعراض وتقييم النتائج المحققة، إضافة إلى التحاور حول التنمية الفردية الوظيفية، وهي عملية لاحقة لعميلة اتخاذ القرار والغرض يخص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسات المالية، في تاريخ معين، كما في استخدام التحليل المالي والمراجعة الإدارية.[4]

---

[1]– رندة جرودى، **أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2020، ص149.

[2]–أسيا كرومي، **تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد5، 2016، ص135.

[3]– إلهام عطاوي، **جودة الخدمات المصرفية وأثرها على أداء البنوك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015، ص66.

[4]- محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camels حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015**، مجلة إضافات اقتصادية العدد2، 2017، ص28.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء البنكي

تحظى عملية تقييم أداء البنوك بأهمية كبيرة يمكن إبرازها في ما يلي:

– إظهار قدرة البنوك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدفة منها والكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها؛

– يؤدي تقييم الأداء المالي إلى الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى؛

– تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة، والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛

– يؤدي تقييم الأداء إلى تحقيق الأهداف المحددة في الخطط، والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز؛[1]

– إن عملية تقييم الأداء تعتبر أساس عمليات الإصلاح الإداري، فعمليات الإصلاح الإداري ترتبط بالعديد من الجوانب ومن بين هذه الجوانب عدم ارتباط الأجور بالجهود المبذولة وعدم وجود التدريب على قدر كاف؛

إن نظام تقييم الأداء يكشف من الطاقات الكامنة لدى الأفراد والتي تستغل في العمل وبالتالي لا يمكن إسناد أعمال ملائمة لهمن فقد يتضح خلال تقييم الأداء؛

– تساعد عملية تقييم الأداء على توفير درجة أكبر من العدالة بين العاملين، حيث تعد هذه التقارير على أساس سليم ومعايير موضوعية وذلك من اجل الترقيات ومنح المكافأة.[2]

ثالثا: أهداف تقييم الأداء البنكي

هناك بعض الأهداف التي ترمي إليها عملية تقييم الأداء الخاصة بالبنوك التجارية والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

– تساعد عملية تقييم الأداء في اتحاد القرارات، كما تساعد في معرفة أداء العاملين؛

– إعطاء معلومات دقيقة للإدارة عن الأوضاع والمستويات جميعا، فضلا عن المشاكل والصعوبات الموجودة وذلك من أجل وضع خطط المستقبلية الكفيلة بحل تلك المشاكل وتحسين أحوال؛

– تعتبر وسيلة يمكن أن تساعد الإدارة على حسن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تعتبر وسيلة للمساعدة في التقليل من درجة المخاطرة واختبار البديل الأنسب؛

– تساعد عملية تقييم الأداء على توجيه أموال الشركة بين المشروعات التي تحقق الأهداف المحدودة؛

[1]– سارة بن غيدة، **أثر الادارة الالكترونية على أداء البنوك دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص68.

[2]– أبوبكر عثمان محمد عثمان وآخرون، **أثر الرقابة المالية على تقويم أداء البنوك التجارية السودانية**، مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد2، 2016، ص109.

– تساعد على قياس مدى استخدام موارد المشروع استخداما أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والحصول على وسيلة تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية؛[1]

– يهدف تقييم أداء البنوك إلى معرفة مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة ومدى نجاحه في تحقيق أهدافها المخططة، ومدى ملائمتها مع السياسة النقدية والائتمانية؛

– تهدف عملية تقييم الأداء إلى إعطاء العاملين تغذية عكسية عن مدى كفاءتهم في القيام بواجباتهم الوظيفية أو كذلك توجيههم في تطوير أدائهم مستقبلا؛

– تخبر المؤسسة أماكن الحاجة للتطوير، وهنا يمكن اعتبار تقييم الأداء المؤسسي جزءا من العمل من موضوع التطوير التنظيمي الذي توليه الإدارة الحديثة عناية بالغة؛

– يوفر معلومات مرتدة مدى الإنجاز المتحقق من العمل دون تحيز أو ميل شخصي؛

– يفيد تقييم الأداء في تخطيط المراحل المستقبلية لهذه المؤسسة ويزود المسؤولين بمعلومات واقعية عن أداء العمال؛[2]

– يهدف إلى محاولة حصر المشاكل الإدارية والتنظيمية التي حدثت خلال مدة زمنية معينة داخل البنوك، إذ أن تحليل تقارير الأداء تكشف عن بعض الثغرات الإدارية والتنظيمية؛

– تفعيل الدور الرقابي على أداء عمل البنوك عن طريق المعلومات التي تقدمها التقارير الأداء مما يتيح للقائمين على البنك ومتخذي القرار التحقق من كفاءة استخدام البنوك الموارد.

المطلب الثاني: مجالات تقييم الأداء البنكي ومراحله

تتمثل عمليات تقييم الأداء المصرفي السياسات التي تستخدمها المصارف لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة، لتفادي وقوعها مستقبلا وتشمل عمليات تقييم الأداء في البنوك المجالات والمراحل التالية:

أولا: مجالات تقييم الأداء البنكي

1- تقييم الأداء البنكي كوسيط مالي

يشمل هذا المجال تقييم نشاط المصرف وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها، أي أنه يتضمن ما يأتي:

أ- تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال

ويتم تقييم كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

– مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية خلال السنة محل التقييم؛

– مدى قيام البنك في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد؛

– مدى مساهمة البنك في تجميع مدخرات الأفراد؛

[1]- زينة جهاد جاسم الأسدي، **تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالي**، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 33 ، ص359

[2]– نعيمة علي محمد أحمد، **دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، 2018، ص، 81-82.

– مدى نشاط البنك في نشر الوعي الادخاري واجتذاب العملاء الجدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدى الانتظام في الادخار.[1]

ب– تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال

ويتم الحكم على كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

– مدى التغيير في البنود التي استخدامات وتوظيف الأموال في البنك؛

– نسبة كل نوع من الأنشطة البنكية إلى مجموع أنشطة البنك؛

– مدى كفاءة البنك في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام وتوظيف الأموال وهي:

– تحقيق أكبر عائد ممكن؛

– المحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي للبنك؛

– تخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن.[2]

ج– تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال

إن طبيعة العمل البنكي تقتضي السرعة في العمليات، الأمر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين مع ملاحظة بأن هذه السلطة تكون عادة مضبوطة إلى مدى معين كلا بحدود القسم أو الدائرة التي يعمل فيها، إذا تعتبر الرقابة خط الدفاع الأساسي تستخدمه إدارة البنك في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسة البنكية التي تتبناها، لذا تلجأ الإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقائية للوقوف دون وقوع جرائم الاختلاس أو التقصير وتعمل على استخدام سياسات فاعلة في إدارة الموارد البشرية تتمثل الاعتناء بعملية الاختبار والتعيين.[3]

أولا: مراحل تقييم الأداء البنكي

إن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية تمر بعدة مراحل أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

1– مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة مثل: القيمة المضافة كمية أو قيمة الإنتاج، عدد العمال، الأجور وغير ذلك.... من أجل حساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم وتتمثل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات لمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.

---

[1]- رندة جرودي، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

[2]- أمارة محمد يحي عاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص184.

[3]– زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية"دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص32

2- مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية

حيث يقوم بتحليلها ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري.[1]

3- مرحلة التخطيط

إذا يتم إعداد الموازنات والقوائم التقديرية إن كانت عملية تقييم الأداء تتم عن طريق المعدلات المحددة مقدما ويتم في هذه المرحلة إعداد أدوات التقييم وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم، والأهداف المستقبلية المتوقعة ومن الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء.

4- مرحلة مقارنة النتائج

بعد انتهاء الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة التي تم وضعها في مرحلة التخطيط تتم مقارنة بين النتائج، إذا تتم مقارنة الأداء الفعلي والأداء المتوقع أو الأداء الفعلي بالمعدلات الفعلية، والغرض من ذلك مدى تحقيق الأهداف الموضوعة وتحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها ومساءلة المسؤولين عنها في حالة وجودها.

5- تحديد الانحرافات وتفسيرها

معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع أو الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها.

6- مرحلة التعامل مع الانحرافات ومعالجتها

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذا تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها في المرحلة القادمة.[2]

المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء البنكي ومؤشراته

سوف نتطرق في هذا المطلب على معايير تقييم الأداء البنكي ومؤشراته.

أولا: معايير تقييم الأداء البنكي

يمكن تصنيف المعايير الأكثر استخداما في تقييم الأداء البنكي إلى ما يلي:

1- المعايير الجارية التاريخية

وتستند المعايير الجارية على البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بنشاط الوحدة في البنك في السنة الجارية سنة التقييم، أما المعايير التاريخية فتستند على البيانات والمعلومات والإحصاءات عن نشاط الوحدة في السنوات السابقة ولا فترة ماضية يراها المقيمون للنشاط أو واضعو المعايير مناسبة في ضوء طبيعة نشاط الوحدة والظروف التي تحيط بها.

---

[1]- نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لرقابة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص303.

[2]- سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد85، العدد29، 2007، ص118.

2- المعايير الذاتية والمعايير الاجتماعية

فالمعايير الذاتية تعبر عن مدى تحقيق الوحدة للأهداف الخاصة بها على اعتبارها وحدة اقتصادية تسعى لتحقيق الربح، أما المعايير الاجتماعية فإنها تنصب على قياس مدى تحقيق الوحدة للأهداف التي يريدها المجتمع بعيدا عن المصالح الذاتية لها، كتقليص البطالة أو توفير سلعة أو خدمة معينة بأسعار منخفضة أو المساهمة في رفع المستوى المعاشي وتحسين الوضع الاقتصادي لمنطقة جغرافية معينة وما شابه ذلك.[1]

3- المعايير الصناعة

يستفيد المحلل الملي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء وتتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المنشأة ومتابعة دوريا خاصة وأن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشأة موضوع المقارنة في القطاع الواحد من حيث مجموعة المنتوجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي.... إلخ.[2]

4- المعايير المستهدفة

وهي معايير تعمل إدارة البنك على بلوغها، من خلال استراتيجياتها وسياستها وخططها وموازناتها، ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها انحرافا عن الأداء المطلوب ولابد من تشخيص مسبباته ومعالجته، وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي عندما يكون البنك مبتعدا عنها ويتحرك للوصول إليها.

5- المعايير المطلقة

تعتبر المعايير المطلقة عن المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل التحليل المالي التي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة ونوع الظروف السائدة، قد تعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنشر تدريجيا وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشاة معينة.[3]

أولا: أسس تقييم الأداء المصرفي

من أجل إتمام عملية تقييم الأداء البنكي لابد من مراعاة الاعتبارات والأسس التالية:

1- تحديد أهداف البنك التجاري

لكل بنك تجاري عددا من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، فالتحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري أمر مهم، لأنه من الضروري تقسي أهداف البنك إلى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات والأقسام الرئيسية في البنك.

---

[1]- عمر علي كامل دوري، **تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي**، الطبعة الأولى، بغداد، 2013، ص55.

[2]- فلاح حسن عدامي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص238.

[3]- زاهر صبحي بشناق، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

2- وضع الخطط التفصيلية

بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق لابد من وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية أخرى ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى.[1]

3- تحديد مراكز المسؤولية

تعتبر مرحلة تحديد مراكز المسؤولية خطوة رئيسية في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء لأن تحديدها يقوم على أساس مبادئ التقسيم الإداري، حيث يخضع كل قسم من أقسام البنك إلى رقابة وإشراف مسؤول خاص.

4- تحديد معايير الأداء

تمثل معايير الأداء مؤشرات تزود المسؤولين عن رقابة النشاط بأساس سليم لمقارنة الأداء الفعلي بما خطط له وتحديد المعايير من المراحل الصعبة في عملية تقييم الأداء نتيجة لتعدد مؤشرات الأداء المتاحة التي تعكس نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام.[2]

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء البنكي

إن عملية تقييم أداء البنك عملية شاملة تستهدف منها إدارة البنك وجميع جهات الرقابة استخدمت عدة نماذج وتكمن هذه النماذج في نماذج تقييم الأداء البنكي التقليدية والنماذج الحديثة

المطلب الأول: نماذج تقييم الأداء البنكي التقليدية

تتمثل نماذج تقييم الأداء البنكي التقليدية في نموذج العائد على حقوق الملكية والنموذج العائد على الأصول

أولا: نموذج على العائد حقوق الملكية(ROE)

وضع نموذج العائد على حقوق الملكية من قبل دافيد كول**(DAVID COOL)** في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972ن حيث استخدم كول العائد على حقوق الملكية لمدة طويلة للمقياس شامل لتحديد علاقة العائد بالمخاطرة ليكن نموذج العائد على حقوق الملكية من تقييم أداء البنوك، وذلك بوضع مجموعة النسب تساعد المحلل على تقييم حجم الأرباح البنك المتعلقة بمخاطر ثم قبولها، من خلال نظام ديبوت **(dipout system)** والذي يبين الكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، كما يظهر قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية، بدرجة أعلى من العائد على الأصول.[3]

---

[1]- نادية سعودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 28-29.

[2]- رانيا عطار، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[3]- شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، **تقييم أداء البنوك التجارية" دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال فترة2011-2017"**،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد6، العدد1، 2019، ص67-68.

ويمكن القول أن هذا النموذج يوضح الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر الرفع المالي(EM)، كما يبين قدرة الرافعة المالية(ROA) على ربحية على الأصول إلى مستوى أعلى من العائد(ROE) العائد على حقوق الملكية ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال المعادلة التالية:

العائد على حقوق الملكية= مؤشر الربحيةX مؤشر X مؤشر الرفع

ولحساب مؤشرات النموذج يمكن تبسيطه:

صافي الربح/ حقوق الملكية= صافي الربح/ الإرادات/ + الموجودات=/ حقوق الملكية

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائدا على حقوق الملكية مرتفعا أو منخفضا فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو على الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية.[1]

نميز خمسة مؤشرات لنموذج العائد على حقوق الملكية كالآتي:

1- مؤشر العائد على حقوق الملكية

يقيس هذا المؤشر قيمة العائد التي يتحصل عليها البنك من خلال استثمار وحدة واحدة من حقوق الملكية كلما ارتفع هذا العائد كان الأمر أفضل، ويمكن حساب هذا المؤشر وفق العلاقة:

العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل/ حقوق الملكية

2- مؤشر العائد على الأصول

يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة خلال هذه الفترة ويحسب من خلال العلاقة:

العائد على الأصول= صافي الدخل/ إجمالي الأصول

3- مؤشر العائد على الرافعة المالية

هذا المؤشر يقوم بمقارنة الأصول بحقوق الملكية وفق العلاقة التالية:

العائد على الرافعة المالية= إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية

[1]- رملي حمزة، نسرين عروس، **تقييم الأداء المالي لمؤسسات صناعة الأدوية بالاعتماد على معدلي العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA" دراسة مقارنة بين مؤسسة بيوفارم"**، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، العدد3، 2018، ص92.

4- مؤشر هامش الربح

يقيس هو نسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات، وتحسب من خلال العلاقة:

هامش الربح= صافي الدخل/ إجمالي الإيرادات

5- مؤشر منفعة الأصول

يعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول وتحسب من خلال العلاقة التالية:[1]

منفعة الأصول= إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

ثانيا: نموذج العائد على الأصول (ROA)

يعتبر نموذج العائد على الأصول هو القسمة بين صافي الدخل على إجمالي الأصول يسمى أيضا بالعائد على الاستثمار كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، وهو يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك في نتاج استثماراتهم لأموالهم لذلك فاعتماده كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن طريقة التي تم بها هذا التمويل، وتمثل تلك المصادر في مجملها عن حقوق الملكية والودائع وأية مصادر تمويل أخرى، مجموع أصول وخصوم البنك، فهو يقيس بذلك الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول، فهو بعد قياسها كليا يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد عن كافة مصادر التمويل.[2]

ويظهر العائد الأكبر على الأصول(ROA) أنه كان أفضل أداء للبنك، بسبب ارتفاع معدل العائد على الاستثمار فإن ربحية البنك على تحقيق أرباح لفترة معينة، ويكون العائد على الأصول تأثير إيجابي على نمو الربح والعائد على الأصول لتوليد المكاسب، نسبة صافي الدخل إجمالي الأصول تقيس العائد على إجمالي الأصول (ROA)بعد الفوائد والضرائب ويقاس هذا العائد باستخدام العلاقة التالية:[3]

العائد على إجمالي الأصول= صافي الربح/ إجمالي الأصول

---

[1]- حسينة هامش، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة2014-2018"**، إدارة المجلات المغاربية للمنظمات، المجلد5، العدد 1، ص58.

[2]- محمد فوزي شعويي، إلهام التجاني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد27، 2015، ص34.

[3]- M.Heikal and all , **influence analysis of return on assets(ROA), return on equity(ROA), net profet margin (NPM), delt to equity ratio(DER),and current ratio(CR), againtcorfarat profit grouth in automotive in Indonesia stock exchang**e, international journal of academic research in busniss and social science, vol 28, n^{0}29,2013, p5.

ويمكن تحديد العائد على الأصول(ROA) بمؤشرين هما:

- **هامش الربح(PM)** الذي يعكس مدى كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
- **منفعة الأصول(AU)** ويسمى استعمال الأصول حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

يقاس هامش الربح(**PM**)بالعلاقة التالية:

هامش الأصول= الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات

يقاس منفعة الأصول(**AU**)بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول= إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

وعليه فإن:

العائد على الأصول= (الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات)X (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فتكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول.[1]

ثالثا: نموذج التحليل المالي

إن تحليل القوائم المالية للبنوك من خلال اختيار واستخدام أنسب أدواته وأساليبه يهدف إلى تقييم معلومات دقيقة ومفيدة تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة، التي تمكن البنك من إتمام عملياته بنجاح، وتوجد عدة أساليب يمكن للمحلل المالي اختيار أفضلها أو المزج بينها للقيام بعمله على أكمل وجه، ومن بين أهم النسب التي تستخدم لقياس الأداء البنكي نذكر: نسب السيولة، نسب الاحتياطات، نسب الاستثمار الودائع، نسب الربحية.[2]

المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء البنكي الحديثة

تتمثل نماذج تقييم الأداء البنكي الحديثة فما يلي:

[1]– محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، العدد3، 2004، ص91.

[2]–حمزة رملي، عمار قرفي، **قياس الأداء المصرفي باستخدام البنوك للإنذار المبكر camels"دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصينيabc والبنك الأمريكيjpmch"**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد8، العدد1، 2021،ص153

أولا: نموذج CAMELS

بدا استخدام طريقة **CAMELS** في بداية عام 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل التي استخدمت معايير الإنذار المبكر**(EWS)**، وقد كشفت نتائج التقييم حسب هذا النموذج أوجه الخلل بالمصارف الأمريكية ومدى تحديد سلامتها المصرفية ويعتبر نموذج CAMELS نموذجا ماليا يستخدم لتقييم الأداء في البنوك، مكون ستة عناصر حيث يهتم كل عنصر من عناصر النموذج بقياس الأداء المالي بشكل منفر، ويتكون النموذج من مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه.[1]

وتتمثل طريقة**camels** في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار **camels** والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وذلك من خلال ستة مؤشرات وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية.[2]

تتمثل مؤشرات طريقة **camels** فيما يلي:

1- كفاية رأس المال

تشير كفاية رأس المال إلى قياس القوة المالية للبنك، وتعتبر أحد الشروط الضرورية للحفاظ على النظام البنكي سليما ويجب على كل بنك أو العمل دائما على إنشاء نسبة مناسبة بين رأس المال والمخاطر الحالية في أصوله لضمان استمرارية ومتانة أعماله، نسبة كفاية رأس المال **(CA)**هي واحدة تسبب تقييم صحة الأداء والاستقرار المالي للبنوك والمؤسسات المالية.

2- جودة الأصول

تأخذ جودة الأصول في الاعتبار أداء الأصول، وخاصة القروض التي يقدمها البنك، إن العوامل الرئيسية التي تؤثر على جودة الأصول هي درجة تنويع الأصول وحجم ومدة القرض، ونمو محافظ القروض، وجودة ضمانات لكل قرض، الاقتراض الموجه أو الاقتراض السياسي، واقتراض الأطراف ذات صلة.[3]

3- مؤشر جودة الإدارة

جودة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى المؤسسة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضن مخاطر العمليات.

---

[1]-حمزة رملي، عمار قرفي، مرجع نفسه،ص154

[2]- إيناس عباد،عبد الناصر البراني، **كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي(camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية " دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري"**، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59،2021، ص899.

[3]- فاطمة بن شنة، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج camels" دراسة تطبيقية على البنوك التجارية خلال الفترة2005-2014"**، مجلة الباحث، المجلد18، العدد1، 2018، ص533.

4- مؤشر الإيرادات والربحية

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية، في حين أن ارتفاع الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوظة بالمخاطر.[1]

5- مؤشر السيولة

يدرس هذا العنصر قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع ويعتمد البنك على عدد من النسب لمعرفة كفاءة سيولته النقدية.[2]

ثانيا: نموذج تقييم القيمة المضافة EVA

مع تطور الذي شهده النشاط البنكي مؤخرا، أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرض للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية، وبذلك تم الاعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة المضافة (EVA)، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر، وتقاس القيمة المضافة بالمعادلة التالية:[3]

القيمة المضافة(EVA)=الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT)-(رأس المال X تكلفة رأس المال)

ثالثا: القيمة السوقية المضافة(MVA)

تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وتعطي تقييما شاملا لأداء المؤسسة منذ نشأتها وحتى تاريخ قياس قيمتها السوقية، ويتم تقديرها من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للسهم مضروب في عدد الأسهم، ويعكس مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين، وتعطى علاقتها كالآتي:

$$MVA = MEV - BVE$$

[1]- محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camels "جالة البنك الوطني الجزائري في فترة2014-2015"**، مجلة إضافات اقتصادية، العدد2، 2017، ص 34-35.

[2]- آسية كرومي، **تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج camels" دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية العربية خلال2010-2019**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد8، العدد1، 2022، ص174.

[3]- منير معمري، **دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية"دراسة حالة بنك البركة الجزائري"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، 2013، ص100-101.

حيث أن:

MVA: القيمة السوقية المضافة؛

MEV: القيمة السوقية لحقوق الملكية و التي تساوي عدد الأسهم مضروبا بالسعر السوقي للسهم؛

BVE: القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية المفصح عنها بالميزانية العمومية للمؤسسة.

ويمكن أن تكون نتيجة المعادلة السابقة موجبة أو سالبة أو صفرا، حيث تكون موجبة عندما تتجاوز القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية قيمتها الدفترية.

وللتميز بين مضمون EVA وMVA فإن معيارEVA بشكل نمطا ومنهجا لتقييم الأداء الداخلي في حين يعرض معيار القيمة السوقية المضافة تقييما للأداء الخارجي، و هذا يعني أن معيار القيمة السوقية المضافة لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل يعكس أيضا تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للمؤسسة ككل.[1]

[1]– رندة جرودي، **مرجع سبق ذكره**، ص167

خلاصة:

من خلال مما سبق نستخلص أن تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام عبر مراحل تتمثل في جمع المعلومات وتحليلها وهو محصلة النهائية لكل ما تقوم به البنوك رسم للأهداف ووضع الخطط وهي عملية ليست بالأمر السهل يجب إدارة فعالة للوصول إلى نتائج السليمة والاستراتجيات المختلفة لتوسيع نشاطها والنتيجة الأخيرة لتقييم الأداء البنكي هو الذي يحدد إذا كان البنك يسير في الطريق السليم أم عليه النظر في خططه ويتم ذلك باستخدام مؤشرات تقييم الأداء البنكي المتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول باعتبارها الأكثر استعمالا.

الفصل الثالث: أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني

تمهيد

المبحث الأول: تقديم لمحة عن البنك التجاري الأردني

المبحث الثاني: اطار العام لدراسة أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني

خلاصة

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب الأول من الدراسة إلى تقديم الإطار النظري للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية بالإضافة إلى الإطار ألمفاهيمي للأداء البنكي، فسنقوم في هذا الفصل بدراسة وتحليل أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews10 من أجل اختبار الفرضيات وتحليل النتائج .

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث تطرقنا في المبحث الأول على تقديم لمحة عن البنك التجاري الأردني وفي المبحث الثاني الإطار العام للدراسة أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني.

المبحث الأول: تقديم لمحة عن البنك التجاري الأردني

سنقوم في هذا المبحث بعرض لمحة عن البنك التجاري الأردني، حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى ماهية البنك التجاري الأردني، ثم الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الأردني ومؤهلاته، وفي الأخير إنجازات البنك التجاري الأردني.

المطلب الأول: ماهية البنك التجاري الأردني

أولا: نشأة البنك التجاري الأردني

تأسس البنك التجاري الأردني عام 19 تحت اسم البنك الأردن والخليج، خلال عام 2004 تمت إعادة هيكلة البنك إداريا وماليا وثم تغيير اسمه ليصبح البنك التجاري الأردني بحلة جديدة وتطوير جذري، ثم تأسيس شبكة فروع كبيرة تبلغ حاليا35 فرعا في المملكة الأردنية الهاشمية، يبلغ رأس المال المدفوع 150 مليون دينار وحقوق الملكية 149.54.71 دينار

ثانيا: تعريف البنك التجاري

يوفر البنك خدمات مصرفية شاملة ومتكاملة في مجالات البنكي بوجهيه التجاري والاستثماري لقطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين حيث يتم تقديم المشورة والحلول الاستثمارية لهم بمهنية عالية وأسعار منافسة مع تدعيم هذه الخدمات بتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة بالإضافة إلى التزام من البنك ببذل أفضل جهد ممكن لتحقيق العوائد المناسبة لشركاته من المتعاملين معه وحفظ حقوق المساهمين والعاملين فيه.

منذ انطلاقته في عام 200 حرص البنك التجاري الأردني على ممارسة دوره الاجتماعي بشكل فعال حيث يساهم في العديد من مبادرات المسؤولية المجتمعية وتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات، كما يقوم البنك برعاية العديد من مؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية بالإضافة إلى التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية.

ثالثا: رؤية البنك التجاري

تتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكا مميزا في خدماته بما يجعله من ابرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات البنكية المتطورة حسب أحدث وأفضل واسلم المعايير المتعارف عليها دوليا.

رابعا: أهداف البنك التجاري

توفير الخدمات البنكية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة المستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول بنكية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركاء من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

خامسا: القيم البنك التجاري

- موظفون هم أفضل الموارد؛
- أولويات القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم؛
- الشفافية القصوى أساس مصداقية؛
- أخلاقيات التعامل و مصداقيتها هي نهجها؛
- تلتزم بالتطوير المستمر؛
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لديهم.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الأردني ومؤهلاته

سنتطرق في هذا المطلب إلى الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج تأهيل وتدريب للموظفين.

أولا: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الأردني

يرتكز الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الأردني على مجموعة من الوظائف تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق أهدافه، والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الأردني

[1]- بنك التجاري الأردني، على الموقع: https://www.jcbank.com.jo/ar/page/

المصدر : من إعداد الطالبين باعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني

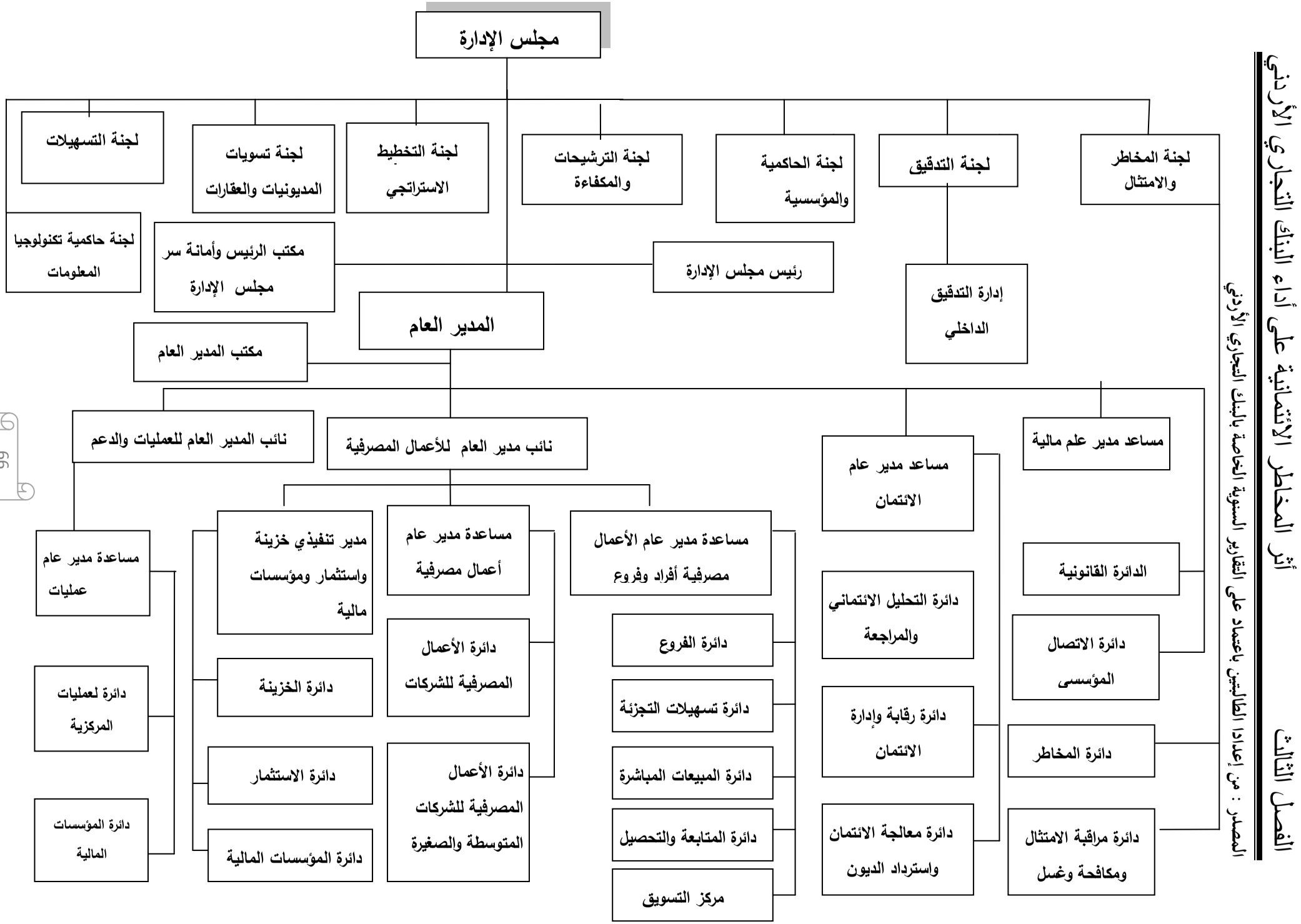

ثانيا: عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم

جدول رقم (02): يمثل عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم

المؤهل العلمي	العدد		العدد		المجموع	النسبة%
	ذكور	النسبة%	إناث	النسبة%		
دكتوراه	0	0.00	0	0.00	0	0.00
ماجيستر	19	2.80	50	7.11	69	9.82
دبلوم عالي	2	0.28	1	0.14	3	0.43
بكالوريوس	290	41.25	177	25.18	467	66.43
دبلوم سنتين	27	3.84	35	4.98	62	8.82
دبلوم سنة	0	0.00	11	1.56	11	1.56
توجيهي ناجح	12	1.81	9	1.28	21	2.99
أقل من توجيهي	80	9.96	0	0.00	70	9.96
المجموع	420	59.74	283	40.29	703	100.00

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني

ثالثا: برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك

لزيادة العائد على الاستثمار في الرأس المال البشري باعتباره الركن الأساسي في نجاح الأعمال ولما التدريب من أهمية تم التركيز لعملية التدريب تم التركيز خلال فترة الأزمة على الأنشطة التدريبية الالكترونية لتشمل كافة الموظفين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية وكافة المواضيع التدريبية التي تواكب التطورات في المجال المصرفي والأنظمة والتعليمات بهدف تطوير الموظفين وزيادة المهارات العلمية لديهم، مما انعكس بشكل مباشر على الأداء.

وقد تم التركيز خلال العام على الدورات التي يعقدها مركز التدريب الإلكتروني حيث تم عقد 60 دورة تدريبية استفاد منها (2074) موظف وموظفة، والمشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية عن بعد بواقع 11 دورة تدريبية وبمشاركة 16 موظف وموظفة، إضافة لإلى إلحاق الموظفين بدورات في عدد من المراكز التدريبية، وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبنية حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام 2020مقارنة بالعام 2019.

الجدول رقم(03): التدريبات الداخلية والخارجية للبنك التجاري الأردني

الدورات التدريبية الداخلية و الخارجية 2020/1/1 إلى غاية 2020/12/31								
	عدد الدورات		عدد المشاركين		ذكور		إناث	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
معهد الدراسات المصرفية	82	11	255	16	156	8	99	8
معاهد التدريب (دورات ،مؤتمرات، ندوات) داخل الأردن	105	88	226	407	149	243	77	164
الدورات التجريبية الداخلية (مركز التدريب)	104 (مكرر)	60 (مكرر)	2249 (مكرر)	2074 (مكرر)	1464	1245	785	829
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	5	0	7	0	6	0	1	0
المؤتمرات والندوات خارج الأردن/الإدارة العليا	2	1	1	3	1	2	-	1

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني

المطلب الثالث: إنجازات البنك التجاري الأردني

يتم التطرق في هذا المطلب أهم الإنجازات التي حققها البنك التجاري الأردني ووصف الأحداث الهامة التي مرت على البنك من قطاعات الأعمال من خلال:

❖ **قطاعات الشركات**

يساهم قطاع الشركات المساهمة فعالة في تحقيق الإيرادات والأرباح البنك، وقد أولى البنك التجاري هذا القطاع العناية والاهتمام وحرص على تقديم الخدمات والمنتجات التي يحتاجها ويعتبر قطاع الشركات بكافة مكوناته والشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متناهية الصغر المحرك الأول للاقتصاد ويساهم بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي، ويشغل عددا كبيرا من الأيدي العاملة، ورغم أن قطاع الشركات يأتي في المرتبة الثانية من جهة المودعين لدى القطاع المصرفي (بعد الأفراد)، إلا أنه يعتبر القطاع الأكثر افتراضا والأكثر اقتراضا والأكثر حصولا على تسهيلات من البنوك، حيث زادت نسبة التسهيلات التي حصل عليها قطاع الشركات من إجمالي تسهيلات البنوك على المستوى المحلي (خلال عام 2020) عن 50% والبنك التجاري عن 60%.

مع بداية عام 2020 واجه البنك والقطاع المصرفي والمملكة وأغلب دول العالم تحديات وصعوبات جديدة لم يشهدها العالم من قبل، نتجت وبشكل عام عن انتشار وتفشي وباء كورونا، وصاحب ذلك إجراءات احترازية ووقائية وإغلاقات على مستوى غالبية الدول ولمعظم قطاعاتها الاقتصادية، وذلك للحد من مخاطر انتشار الوباء، وقد أثرت هذه الإجراءات على كافة مناحي الحياة ومن ضمنها الأوضاع الاقتصادية والمعيشية (ولمختلف الفئات والقطاعات)، مما دفع بالبنك المركزي الأردني والحكومة لاتخاذ إجراءات استثنائية بهدف الحد من تأثير وتداعيات انتشار الوباء، ومنها تأجيل الأقساط للمقترضين وخفض أسعار الفائدة، وتعديلات تتعلق بدوام الموظفين وفرض الإجراءات الضرورية للحفاظ على سلامتهم وسلامة المتعاملين مع البنك، وتضمن استمرارية العمل، وكل هذه الإجراءات أثرت على نتائج وأنشطة البنك، وعلى نتائج وأنشطة القطاع المصرفي على وجه العموم.

ومع ذلك فقد حقق قطاع الشركات في البنك التجاري عددا من الإنجازات خلال العام 2020أبرزها:

- تحقيق نمو تراكمي في المحفظة الائتمانية وحسب النسب المستهدفة من البنك.
- استقطاب الشركات القيادية في السوق وضمن عدة قطاعات حيوية.
- نتيجة لجائحة كورونا تم إعادة ترتيب الأقساط خلال عام 2020 بما يلبي متطلبات وظروف هذه الفترة، وتم منح تسهيلات ضمن منتج تجاري سندي.
- مواكبة ومتابعة متطلبات المعيار المحاسبي الجديد (IFRS9) أولا بأول، واستكمال إدخال كافة المراحل الخاصة بالبيانات المالية ضمن نظام التحليل المالي S&P مما ساهم في تحقيق تحسين في مستوى تصنيف الحسابات لجميع مراحل التصنيف.

❖ **قطاع الأفراد**

لقطاع الأفراد دور أساسي في زيادة قاعدة عملاء البنك وتخفيض مخاطر الائتمان وزيادة الأرباح وذلك من خلال استقطاب ودائع عملاء الأفراد وحسابات توفير قليلة الكلفة، وتوظيفها على شكل منتجات ائتمانية متعددة مخصصة كالقروض الشخصية والعقارية والمركبات والبطاقات الائتمانية، والتي تستهدف قطاعات مختلفة وشرائح واسعة من المجتمع كما يعتبر قطاع الأفراد من أكثر القطاعات مرونة في تلبية احتياجات العملاء من خلال تقديم منتجات مصرفية جديدة ومبتكرة بالإضافة إلى السعي المستمر نحو التحول الرقمي من خلال تطوير والتحديث على الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء والتي تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في السوق المصرفي محليا وعالميا على حد سواء.

وبالرغم من التحديات والصعوبات التي واجهت العالم اجمع خلال عام2020 بانتشار وباء كورونا والإجراءات الاحتيازية والوقائية التي اتخذتها الحكومة من إغلاقات للعديد من القطاعات، وفرض الحظر وتقليل أعداد الموظفين للحد من أثر الجائحة، تمكن قطاع الأفراد من أن يبقى على تواصل دائم مع العملاء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووحدة الخدمة الهاتفية التي عملت على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع حتى في فترات الحظر الشامل للإجابة على استفساراتهم وخدمتهم في هذه الظروف الاستثنائية.

بالإضافة إلى ذلك تمكن قطاع الأفراد من تنفيذ إستراتجية البنك نحو التوسع والانتشار المدروس في شبكة فروعنا حيث تم افتتاح فرع جديد من فروع تجاري اكسبرس والذي يمتاز بكلف تأسيس وتشغيل أقل من الفروع التقليدية وبأوقات دوام مرنة ليصبح عدد فروع أخرى حديثة وعصرية تلبي جميع احتياجاتهم36 فرعا منتشرا في معظم مناطق المملكة.

وبهدف الحد من النفقات التشغيلية وتحسين تجربة العميل، ثم دمج فرعين من فروع البنك في كل من العاصمة عمان ومحافظة إربد ونقل حسابات العملاء إلى فروع أخرى حديثة وعصرية تلبي جميع احتياجاتهم المصرفية، كما تم تركيب أجهزة صراف إلى خارجية جديدة في عدة مناطق ليصبح عددها 34صرافا.

مع نهاية عام 2020 تمكن قطاع الأفراد من تحقيق نمو في محفظة الودائع بقيمة 68 مليون دينار أردني بنسبة نمو 13%، وتحقيق نمو في محفظة حسابات التوفير بقيمة 46.5 مليون دينار أردني بنسبة نمو 65.3%

واستقطاب أكثر من 3ألاف عميل جديد للبنك، بالإضافة إلى ذلك ساهمت ثقافة التحول الرقمي وتوفير العديد من الخدمات المصرفية إلكترونيا في زيادة كبيرة في عدد مستخدمي تطبيق تجاري موبايل وبنسبة نمو بلغت 43.5% عن عام 2019.

❖ **قطاع الخزينة والاستثمار**

يقوم قطاع الخزينة إضافة إلى دوره بمتابعة أوضاع الأسواق المالية والمصرفية (محليا وعالميا)، ومتابعة أسعار الفائدة ونسب السيولة، واتخاذ الإجراءات الملائمة بما يضمن المحافظة على مؤشرات المتانة والسلامة المالية للبنك وضمن الحدود المقبولة ووفق متطلبات الجهات الرقابية بتحقيق إيرادات للبنك عن طريق التعامل بالعملات الأجنبية والمتاجرة بها، وممارسة نشاط الاستثمار في السوقين النقدي والمالي، بما يعمل على تنويع مصادر الدخل للبنك، ويخفض المخاطر إضافة لذلك يقوم القطاع بمتابعة تعاملاتنا مع المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز العلاقات معها وبما يضمن سير الأعمال المصرفية للبنك ولعملائه.

وفي ظل التحديات العالمية الاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء كورونا من انخفاض مستويات أسعار الفائدة والتذبذب الحاد في الأسواق العالمية، وانخفاض نشاط الكثير من القطاعات الاقتصادية والحيوية، استطاع قطاع الخزينة من خلال فريق عمله إتباع سياسة استثمارية حصيفة ومتوافقة مع رؤية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وإستراتجية البنك التي تهدف إلى إدارة موجودات البنك بما يحقق التوازن مابين التكاليف والعائد والمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتسارعة التي تحدث في الأسواق المالية العالمية والمحلية، وقد قدم القطاع مجموعة من الخدمات لعملاء البنك من أفراد وشركات لتلبية متطلباتهم المالية المتنوعة من القطاع الأجنبي، والسوق النقدي وسوق رأس المال، والمشتقات المالية اللازمة للتحوط من تقلبات الأسعار الفائدة والعملات.

كذلك تمكن قطاع الخزينة (في ظل استمرارية التحديات العالمية والمحلية) من إدارة سيولة البنك بشكل فعال من خلال توفير الاحتياجات التمويلية للبنك، إضافة إلى القيام بمسؤوليته تجاه إدارة مخاطر الأسعار الفائدة والعملات الأجنبية للمحافظة على مستوى المخاطر ضمن الحدود المقبولة والمعتمدة بالرغم من حالة عدم

الاستقرار التي سادت أسعار الفائدة للعام2020 وما تلاها من انخفاضات متسارعة لكبح جماح تأثير جائحة كورونا كرونا محليا وعالميا وتحفيزا للاقتصاد على وجه الخصوص هذا مع سعي القطاع باستمرار تقديم الخدمات الجديدة والمتنوعة ضمن إستراتجية الهادفة إلى تقديم خدمات متميزة تلبي حاجات عملاء البنك المختلفة، وبأسرع الوسائل المتاحة تكنولوجيا.[1]

المبحث الثاني: الإطار العام لدراسة أثر المخاطر الائتمانية على الأداء البنك التجاري أردني

سنقوم في هذا المبحث بدراسة أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري، وذلك باستخدام أدوات الإحصائية، وإيجاد نموذج قياسي يحدد هذه العلاقة بغية الوصول إلى نتائج تفسر لنا أثر المخاطر الائتمانية على الأداء البنك التجاري.

ولقد قسمنا هذا المبحث على ثلاثة مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى الأسلوب الإحصائي المتبع في الدراسة، أما المطلب الثاني سيتم التطرق إلى منهجية الدراسة في حين خصصنا المطلب الثالث إلى تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

المطلب الأول: الأسلوب الإحصائي المتبع في الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق للأسلوب الإحصائي المعتمد عليه في الدراسة، نعرض من خلاله النموذج والاختبارات التي تم اعتمادها في التحليل

أولا: النموذج الإحصائي المعتمد

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على النموذج الانحدار الخطي المتعدد ويعد من أكثر الأساليب الإحصائي استخداما في التنبؤ بالتحصيل الدراسي، كما أنها تستخدم بشكل واسع النطاق في شتى المجالات الدراسية ويهدف تحليل الانحدار إلى اشتقاق العلاقة البينية بين متغيرين أو أكثر من متغيرات الدراسة، في مسعى إلى التقدير والتنبؤ بمتوسط أحد المتغيرات الذي يسمى المتغير التابع، بواسطة متغير مستقل واحد أو أكثر كما يهدف أيضا إلى تقييم أثر متغيرات المستقلة على المتغير التابع.[2]

ولذلك فإن الانحدار الخطي المتعدد يشير إلى وجود عدة متغيرات مستقلة في النموذج والتي يعتقد أنها تؤثر في المتغير المعتمد، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد بوجود (K) من المتغيرات المستقلة $X1,X2,\dots Xk$.[3] يكون النموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:[4]

$$Yi = \beta 0 + \beta 1X1i + \beta 2X2i + \dots + \beta kXki + Ui$$

---

[1]- بنك التجاري الأردني، على الموقع: https://www.jcbank.com.jo/ar/page/

[2]– لونات عبد النعيم المهيرات، محمود فيصل القرعان، **فاعلية استخدام نماذج الانحدار المتعدد في التنبؤ بالمتغيرات المساهمة في النجاح في المسافات المناظرة (العادية) لدى طلبة جامعة اليرموك**، دراسات العلوم التربوية، المجلد46، العدد02،2019، ص69.

[3]– عبد المحسن أحمد الخير رجب، **مقارنة بين التحليل الانحدار الخطي المتعدد وتحليل الارتباط القويم" دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية 2007-2017 "**، مقدمة لنيل شهادة دكتراه، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، السودان، 2021، ص28.

[4]– حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي "بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج EVIEWS7"**، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص156.

حيث:

yi: المتغير التابع؛

X1i,X2i: المتغيرات المستقلة؛

Ui: المتغير العشوائي وهو يتضمن المتغيرات الأخرى وخطأ التقدير؛

β0: ثابت المعادلة وهو قيمة المتغير التابع في المتوسط عندما نعزل أثر المتغيرات المستقلة بما فيها الخطأ العشوائي؛

أي نفرض X1i =X2i =0 وهذا يعني أن هذا الثابت يقيس أثر العوامل الأخرى المؤثرة في yi والمستبعدة من علاقة الانحدار؛

β1 ,β2: المعاملات الجزئية للانحدار وهي تقيس مقدار التغير في قيمة المتغير التابع Yi كنتيجة للتغير في المتغيرين المستقلين X1i , X2i بوحدة واحدة على التوالي؛

ثانيا: الاختبارات المستعملة

ويتم اختبار قبول النموذج الخطي المتعدد أو رفضه باستعمال مجموعة من الاختبارات وهي:

1- اختبار جودة النموذج

يعرف معامل التحديد (R^2) هو تربيع لمعامل الارتباط (r) وهو معامل ذو دلالة الإحصائية وقياسية مهم حيث يدل على النسبة التي يفسرها المتغير المستقل من التغير في المتغير التابع، ويستخدم معاملي الانحدار في اختبار جودة توفيق النماذج القياسية والاستدلال الإحصائي وسنقوم بشرح هذه الوظيفة عند التطرق إلى اختبارات الفروض.[1]

فمعامل التحديد يعتبر الأساس في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (Xk) إذ (K=1,2,3....K) بعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

حيث أن R^2 محصورة بين 0و 1 ($0<R^2<1$) فإذا كان:[2]

* $R^2=1$: توجد علاقة معنوية تامة بين المتغير التابع والمستقل؛

* $R^2=0$: لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمستقل؛

* $0<R^2<1$: وجود علاقة معنوية غير تامة بين المتغير التابع والمستقل؛

2- اختبار معنوية المعالم (T) Student

يستخدم اختبار(t) لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة X1,X2....Xk في المتغير التابع Yi في نموذج ولاختبار معنوية المعالم (t) نعتمد نوعين من الفروض:

* فرضية العدم H0: $\beta_1=\beta_2=\beta_3=.....=\beta_k=0$

[1]- وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى"**، الطبعة الأولى، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص77.

[2]- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الإقتصاد القياسي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص164.

* الفرضية البديلة H1: $\beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq ....\neq \beta_k \neq 0$

وبعد حساب قيمة (t) تقارن مع قيمتها الجدولية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقييم معنوية معلمات النموذج المقدرة.[1]

3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار إحصائية فيشر (F Statistics) يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة ($X_1,X_2.....,X_k$) على المتغير التابع(Y)، ويعتمد هذا الاختبار على نوعين من الفروض:

* فرضية العدم H0: وتنص على انعدام العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة ($X_1,X_2.....,X_k$) وبين المتغير التابع (Y)، أي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = ... = \beta_k = 0$$

* الفرضية البديلة H1: تنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq .....\neq \beta_k \neq 0$$

وبعد احتساب قيمة (F) تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (K) للبسط و$(n-k-1)$ للمقام ولمستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة نرفض H0 ونقبل H1، أي أن العلاقة معنوية وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات Xk ذو تأثير في (Y)، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة فإن ذلك يعني قبول (H0)، أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية وليس هناك تأثير لأي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.[2]

4- الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، فنموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة P يكتب على الشكل:[3]

$$\varepsilon_t = P_1\, \varepsilon_{t-1} + P_2\, \varepsilon_{t-2} + ...+ P_p\, \varepsilon_{t-p} + U_t$$

ليكن النموذج العام حيث الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \beta_k X_{tk} + P_1 \varepsilon_{t-1} + P_2 \varepsilon_{t-2} + ...+ P_P\, \varepsilon_{t-p} + U_t$$

وهناك خطوات لإجراء هذا الاختبار:

* تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على البواقي؛

* تحديد الانحدار المساعد وتقديره؛

* يتم حساب معامل التحديد R^2 من الانحدار المساعد، حيث لوحظ أن $(n-m)\ R^2$ يخضع لتوزيع كاي تربيع X^2؛

* يتم تحديد فرض العدم والفرض البديل كما يلي:

---

[1]- جيلالي جيلاطو، **الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة**، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009، ص161.

[2]- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **مرجع سبق ذكره**،ص168-169.

[3]- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الاولى ، دار الحامد، ورقلة،2011، ص100.

لا يوجد ارتباط ذاتي $H0: P1=P2=P3=0$

يوجد ارتباط ذاتي $H1:P1\neq P2\neq P3\neq 0$

يتم مقارنة قيمة $(n-m)\ R^2$ مع القيمة الجد ولية كأي تربيع X^2 عند مستوى المعنوية معين، فإذا كانت القيم المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والذي يقضي بوجود ارتباط ذاتي، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا لا نستطيع رفض العدم H0 وبالتالي فلا يوجد ارتباط ذاتي يبين الأخطاء العشوائية.[1]

5- اختبار ARCH-LM

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهذا الاختبار يعتمد على اختبار فيشر أو مضاعف لاغرانج (إحصائية X^2) لإجراء الاختبار نقوم بالخطوات التالية:[2]

* تقديم النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب مربعات البواقي ($\varepsilon^2_i, \varepsilon^2_{i-1}, \ldots\ldots, \varepsilon^2_{i-P}$)

* القيام بإجراء انحدار ذاتي ل ε^2_i على ($\varepsilon^2_{i-1}, \varepsilon^2_{i-2}, \ldots\ldots, \varepsilon^2_{i-P}$)

$$\varepsilon^2 = \alpha_0 + \alpha_i \varepsilon^2_{i-1} + \alpha_2 \varepsilon^2_{i-2} + \ldots\ldots + \alpha \varepsilon^2_{i-P} + n_i$$

* إجراء الاختبار: $H0: \alpha0\ \alpha1 = \alpha2 = \ldots\ldots = \alpha p = 0$

$H1: \alpha i \neq 0$

وتستخدم هنا إحصاء مضاعف لاغرنج LM حيث: $LM=nR^2 \sim X^2_p$

تمثل هنا n عدد المشاهدات المتعلق بمعادلة الانحدار في الخطوة الثانية، وتكون نتيجة الاختبار كالتالي:

* إذا كان $LM< X^2_p$ فإننا نقبل H0 أي التباين الشرطي للأخطاء متجانس؛

*إذا كان $LM>X^2_p$ فإننا نقبل H1 أي التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس؛

المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة

سنعتمد في هذا المطلب على منهجية الدراسة والمتغيرات التي تم اختيارها لتفسير الأثر الذي يطرأ على اتبعنا خلال دراسة أثر المخاطر الائتمانية على البنوك التجارية الأردنية منهجية واضحة وذلك وفق ما يلي.

أولا: عينة الدراسة

تشمل الدراسة في موضوعنا في البنك التجاري الأردني، والذي قمنا بتقديم تعريف له وأهدافه في المطلب الأول.

ثانيا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمنية بالإضافة إلى حدود متعلقة بمعطيات ومتغيرات الدراسة.

---

[1]- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص323.

[2]- أحمد سلامي، عيسى حجاب، **كيفية تقييم واختبار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد5، العدد1، 2018، ص46-47.

ثالثا: مصادر البيانات

إن البيانات والمعطيات التي تم الاعتماد عليها خلال هذه الدراسة هي التقارير المالية مابين الفترة الممتدة من 2011-2020 لبنك التجاري الأردني.

رابعا: تحديد متغيرات الدراسة

تتطلب الدراسة الميدانية تحديد المتغيرات المعتمدة عليها في دراسة، وتحديد كيفية قياس هذه المتغيرات.

1- عرض الدراسة الميدانية السابقة

سنقوم بعرض متغيرات الدراسة الميدانية والطرق المستعملة في قياسها.

جدول رقم(04): الدراسة الميدانية السابقة

الدراسة	العينة	المتغيرات	الأسلوب المتبع
ألاء زياد إبداح(2020)	13 بنك تجاري أردني مدرجة في البوصة (2018-2009)	مخاطر الائتمان العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية العائد على السهم	الانحدار متعدد الانحدار البسيط
زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم (2017)	10 بنوك تجارية مقيدة في بنك مركزي (2015-2009)	القروض المتعثرة كفاية رأس المال السيولة مخصص خسائر حجم البنك الرافعة المالية العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية	الانحدار المتعدد
عثمان نقار وآخرون (2019)	مصرف عودة سورية (2018-2010)	مخاطر السيولة مخاطر الائتمانية درجة الأمان المصرفي	الانحدار البسيط
جهرة شنافة، صورية عاشوري(2021)	12بنك تجاري جزائري عموميا وخاصا (2017-2007)	مخاطر الائتمان مخاطر التشغيل مخاطر السيولة مخاطر رأس المال مخاطر سعر الفائدة	أسلوب تحليل إحصائي Panel data

		درجة أمان مصرفي	
بوعزيز أزهر، قالون جيلالي (2020)	13بنك تجاري مدرجة في بورصة عمان (2018-2005)	كفاية رأس المال المستخدم كفاية رأس المال الهيكلي كفاية رأس المال البشري حجم البنك نسبة المديونية	أسلوب تحليل إحصائي Panel data
خلف محمد حمد، أحمد فريد ناجي	6 من مصارف تجارية العراقية(2008-2013)	مخاطر السيولة العائد على حقوق الملكية العائد على الأصول	الانحدار البسيط
مصطفى عبد الله أحمد القضاة	65 شركة أردنية (2011-2005)	العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية مساهمة المستثمر حجم الشركة نسبة المديونية عمر الشركة نسبة التداول رضا العملاء إنتاجية الشركة درجة رفع مالي للشركة	الانحدار المتعدد
دحدوح نجيب، دبي علي (2021)	بنوك التجارية الجزائرية (2018-2009)	مخاطر السيولة مخاطر كفاية رأس المال مخاطر الائتمان مخاطر سعر الفائدة	أسلوب تحليل إحصائي Panel data

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مراجعة الدراسات الميدانية

2- تحديد المتغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة القياسية كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تؤثر على الأداء البنك وكذلك متغيرات ضابطة التي يكون لها تأثير على الأداء البنكي.

والجدول التالي يوضح المتغيرات التي سيتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة كما يلي:

2-1 المتغيرات الرئيسية

تتمثل المتغيرات الرئيسة في كل من المتغير التابع والمتغير المستقل.

2-1-1 المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع للدراسة في العائد على الأصول (ROA)، حيث يقوم على تقييم الكفاءة التشغيلية واستخدام الأموال، كما تقوم أيضا بمساعدة البنك في اتخاذ القرارات السليمة وخاصة في عملية الاقتراض، فالعائد على الأصول يعتبر مؤشر جيد لربحية البنك الناتج عن مجموع الاستثمارات، كما يعتمد عليه في قياس قدرة البنك على تحقيق العائد على الأصول المتاحة مهما كان مصدرها، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الاصول}}$$

تم الاعتماد على هذا المتغير على الدراسة ألاء زياد إبداح بعنوان " أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية (2020).

2-1-2 المتغير المستقل

تعتبر المخاطر الائتمانية المتغير المستقل في هذه الدراسة، حيث يمكن الاعتماد على عدة مؤشرات تعبر عن هذا المتغير ويمكن استخلصها كما يلي:

❖ **مخاطر سيولة**

ويرمز لها برمز(LIQ)، وتعبر عن احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو أصول السائلة وقت الحاجة ويتم حسابها وفق للعلاقة التالية

$$\textbf{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

تم الاعتماد في هذا المتغير على دراسة جهرة شناقة وصورية عاشوري (2021) وكذلك دراسة خلف محمد حمد (2017).

❖ **مخاطر كفاية رأس المال**

ويرمز لها برمز(**CAP**) وهي نسبة مدي كفاية رأسمال البنك لتغطية التزاماته، وتقيس أيضا قدرة القطاع البنكي على استيعاب أي خسائر أي خسائر ناتجة عن حدوث خطر أو بعض الاختلات في الاقتصاد الكلي فارتفاع هذه نسبة مخاطر كفاية رأس المال يدل على الأداء الجيد لبنك ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\textbf{مخاطر كفاية رأس المال} = \frac{\text{اجمالي حقوق الملكية}}{\text{الاجمالي الاصول}}$$

تم الاعتماد في هذا المتغير على دراسة دحدوح نجيب (2021).

❖ **مخاطر الائتمان**

ويرمز لها برمز(CRD) وهو مؤشر يقيس جودة الأصول والتي تعكس درجة المخاطرة في المحفظة الائتمانية، وتقيس أيضا مدى قدرة البنك على توظيف أمواله، ويتم حسابها وفق للعلاقة التالية:

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصص تدني التسهيلات الائتمانية}}{\text{التسهيلات الائتمانية}}$$

تم الاعتماد في هذا المتغير على دراسة عثمان نقار وآخرون (2019).

2 -1-3 المتغيرات الضابطة

تتمثل في مجموعة من المتغيرات المؤثرة في قيمة المتغير التابع نذكر منها:

❖ **حجم البنك**

يرمز لها برمز(Size) ويتم قياسه من خلال تحويل حجم الأصول البنك المتحصل عليه من القوائم المالي لكل بنك إلى اللوغاريتم الطبيعي وثم استخدام اللوغاريتم ليتناسب مع متغيرات الدراسة ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

حجم البنك= اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول

تم الاعتماد في هذا المتغير على دراسة زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم (2017).

❖ **نسبة المديونية**

يرمز لها برمز(Lev) وتعنى إجمالي الديون، حيث تم قياس هذا المتغير بقسمة نسبة الديون على حقوق الملكية، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$$

تم الاعتماد في هذا المتغير على دراسة مصطفى عبد الله أحمد القضاة (2015).

❖ **نسبة الملكية**

يرمز لها برمز (Pro) وتشير هذه النسبة إلى نسبة مساهمة حقوق الملكية في تمويل نشاطات البنك الاستثمارية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسب الملكية} = \frac{\text{اجمالي حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

وتم الاعتماد في هذا المتغير على دراسة بوعزيز أزهر(2020).

3- عرض متغيرات الدراسة

جدول رقم (05): عرض متغيرات الدراسة لبنك التجاري الأردني خلال الفترة الممتدة من سنة2011-2020.

PRO	LEV	SIZE	CRD	CAP	LIQ	ROA	المتغيرات/ السنوات
0.11460	0.88540	0.089038	0.04141	0.1145929	0.64247	-0.00159	2011
0.12250	0.87750	0.089265	0.02261	0.1225473	0.670162	0.002443	2012
0.10810	0.89190	0.090232	0.02003	0.1081069	0.604880	0.003784	2013
0.10330	0.89670	0.090664	0.00994	0.1033344	0.551097	0.010065	2014
0.9280	0.90720	0.091724	0.02057	0.0927566	0.485323	0.010592	2015
0.11520	0.88480	0.091021	0.00977	0.1152412	0.628262	0.007370	2016
0.10820	0.89180	0.091405	0.01203	0.1081854	0.657119	0.002741	2017
0.09900	0.90100	0.091314	0.01192	0.0990299	0.720289	0.003715	2018
0.10040	0.89960	0.091419	0.00310	0.1003890	0.723980	0.003831	2019
0.10320	0.89680	0.091309	0.01510	0.1031542	0.687528	0.000379	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق.

بعد تحديد متغيرات الدراسة التي قمنا بجمعها من القوائم المالية المتواجدة في المواقع، سنقوم الآن بقياس هذه المتغيرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2020.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب نهدف إلى تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد الذي تحصلنا عليه بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10، وهذا من خلال تحليل الارتباط والانحدار، ثم مناقشة وتفسير النتائج المتحصل عليها.

أولا: تحليل نتائج مصفوفة الارتباط

يبين الجدول رقم (06) نتائج مصفوفة الارتباط الخطي والتي تحدد العلاقة الخطية بين المتغيرات قيد الدراسة، والتي تضم المتغير التابع(ROA) والمتغيرات المستقلة (CRD) (CAP) (LIQ) إضافة إلى المتغيرات الضابطة (Pro) (Lev) (Size).

الجدول رقم(06) : مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

	ROA	LIQ	CAP	CRD	Size	Lev	Pro
ROA	1.000000	-0.709679	-0.460352	-0.441739	0.473235	0.443300	0.554754
LIQ	-0.709679	1.000000	-0.209002	0.254644	-0.060410	-0.254604	-0.719461
CAP	-0.460352	-0.209002	1.000000	0.385943	-0.742591	-0.387261	0.146530
CRD	-0.441739	0.254644	0.385943	1.000000	-0.777894	-0.999995	-0.530003
Size	0.473235	-0.060410	-0.742591	-0.777894	1.000000	0.777951	0.348699
Lev	0.443300	-0.254604	-0.387261	-0.999995	0.777951	1.000000	0.529309
Pro	0.554754	-0.719461	0.146530	-0.530003	0.348699	0.529309	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات برنامج (Eviews10).

- ✓ من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن علاقة الارتباط بين المتغير التابع معدل العائد على الأصول (ROA) والمتغيرات المفسرة كما يلي:
- معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول ومخاطر السيولة (LIQ) تقدر بـ70.96%- وهذا يعنى وجود علاقة ارتباط قوية وعكسية؛
- وجود علاقة عكسية و ضعيفة بين معدل العائد على الأصول ومخاطر كفاية رأس المال (CAP) حيث قدر معامل الارتباط فيها بـ % 46.03-؛
- بلغ معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول ومخاطر الائتمانية(CRD) بـ44.17% وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرين؛
- ✓ أما فيما يخص درجة الارتباط بين معدل العائد على الأصول و باقي المتغيرات الضابطة نجد أن:
- حجم البنك (Size) هناك علاقة ارتباط طردية و قدر معامل ارتباط بـ47.32%؛
- أما بالنسبة للمديونية (Lev) هناك علاقة ارتباط طردية و قدرت بـ44.33%؛
- وبلغ معامل الارتباط بالنسبة للملكية (Pro) بـ55,47% والتي تدل على وجود علاقة طردية قوية؛
- ✓ وكشفت لنا نتائج تحليل الارتباط أيضا عن وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها فلقد أخذت عدة قيم كما يلي:
- بلغ معامل الارتباط بين مخاطر السيولة (LIQ) وكل من مخاطر كفاية رأس مال(CAP) وحجم البنك (Size) والمديونية (Lev) والملكية (Pro) على التوالي(20.90%-) (6.04%-) (71.94%-) (25.46%-) ارتباط عكسيا، في حين كان معامل الارتباط طرديا بين مخاطر السيولة (LIQ) ومخاطر الائتمان (25.46%)؛
- وجود علاقة ارتباط طردية بين كفاية رأس المال (CAP) ومخاطر الائتمان (CRD) والملكية (Pro) (38.59%) (14.65%) على توالي، في حين كان معامل ارتباط عكسي بين كفاية رأس المال (CAP) وحجم البنك (Size) والمديونية (Lev) و التي تقدر بـ(74.25%-) (38.72%-)؛
- علاقة عكسية قوية بين مخاطر الائتمان(CRD) وحجم البنك (Size) والمديونية (Lev) والملكية (Pro) والتي تقدر بـ(77.78%-) (99.99%-) (53%-)؛
- وجود علاقة طردية بين حجم البنك (Size) والمديونية (Lev) والملكية (Pro) والتي تقدر بـ(77.79%) (34.86%)؛
- وجود علاقة طردية بين المديونية(Lev) والملكية (Pro) والتي تقدر بـ(52.93%).

وبالتالي نستنتج احتمال وجود مشكلة الارتباط الثنائي بين المتغيرات المفسرة لهذا النموذج.

المطلب الثاني: تحليل الانحدار المتعدد

سنقوم في هذا المطلب بعرض نتائج الانحدار المتعدد وكذا تقدير عالم نموذج، وثم نقوم بتفسير النتائج بعد اختبار جودة النموذج ثم اختبار المعنوية الكلية وثم اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء وذلك من خلال الاعتماد على مخرجات برنامج(Eviewis10).

1- تقدير النموذج الأولي

أظهرت نتائج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (07): نتائج الانحدار المتعدد للنموذج الأولى

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 06/02/22 Time: 01:34
Sample: 2011 2020
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-49.59724	11.79946	-4.203347	0.0246
LIQ	-0.033154	0.004958	-6.686402	0.0068
CAP	49.55827	11.75044	4.217566	0.0244
CRD	-0.192459	0.060069	-3.203981	0.0492
Size	-0.000344	0.827025	-0.000415	0.9997
Lev	49.63286	11.75951	4.220656	0.0243
Pro	0.004447	0.001825	2.437468	0.0927

R-squared	0.989099	Mean dependent var	0.004333
Adjusted R-squared	0.967297	S.D. dependent var	0.003930
S.E. of regression	0.000711	Akaike info criterion	-11.46439
Sum squared resid	1.52E-06	Schwarz criterion	-11.25258
Log likelihood	64.32195	Hannan-Quinn criter.	-11.69674
F-statistic	45.36749	Durbin-Watson stat	2.249869
Prob(F-statistic)	0.004915		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم(07) يمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

ROA= −49.59724− 0.033154 LIQ +49.55827 CAP − 0.192459 CRD − 0.000344 Size +49.63286 Lev +0.004447 Pro

1-1- اختبار جودة النموذج الأولي

يعتمد اختبار النموذج على معامل التحديد " R- Squared" والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة و الذي يجب أن تكون النسبة اكبر ما يمكن من اجل معرفة قبول النموذج الكلي، ومن خلال المتوصل إليها نلاحظ أن R^2=0.9890 و هذا ما يدل على أن جودة النموذج قوية جدا، أي أن المتغيرات المفسرة للدراسة تفسر 98.90% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع وهو قيمة معدل العائد على الأصول البنك التجاري الأردني، أما النسبة المتبقية 1.1% فتعود للمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

1-2- اختبار معنوية معاملات الانحدار الاولي

كانت نتائج معاملات الانحدار النموذج على النحو التالي:

الجدول رقم(08): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار الاولي

المتغيرات	القيمة الاحتمال " Prob "	القيمة الإحصائية (t) student
LIQ	**0.0068**	**-6.686402**
CAP	**0.0244**	**4.217566**
CRD	**0.0492**	**-3.203981**
Size	**0.9997**	**-0.000415**
Lev	**0.0243**	**4.220656**
Pro	**0.0927**	**2.437468**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews10.

من نتائج الجدول أعلاه نلاحظ:

- قيمة الاحتمال Prob للمتغير حجم البنك "Size" أكبر من مستوى المعنوية 5%

قيمة الإحصائية Student المحسوبة (tob) بالقيمة المطلقة لكل من Lev, CAP,CRD, LIQ ولمساوية لـ 4.22 , 3.20, 4.21, 6.68 على التوالي اكبر من (T) الجدولية التي تساوي t= 3.1824 عند مستوى المعنوية 5%، وكذلك قيمة (T) المحسوبة بالقيمة المطلقة لكل من والمساوية لـ Size, P و المساوية لـ 0.0243 اقل من قيمة الجدولية و التي تساوي t=3.1824 عند مستوى المعنوية 5% وهذا يعني أن كل المتغيرات ليس لها معنوية إحصائية ومنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1.

ومما سبق سنقوم بتعديل النموذج و ذلك بحذف المتغير الذي ليس له معنوية إحصائية وله اكبر قيمة احتمال "Prob"، ومنه نقوم بحذف المتغير Size الذي له اكبر قيمة احتمالية ونقوم بتقدير النموذج من جديد.

2- تقدير النموذج النهائي

بعد تعديل للنموذج الأولي باستخدام برنامج "Eviews10" ظهرت نتائج الانحدار المتعدد لمتغيرات كالأتي:

جدول رقم (09): نتائج الانحدار المتعدد النهائي

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 06/02/22 Time: 01:33
Sample: 2011 2020
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-49.59985	8.653650	-5.731668	0.0046
LIQ	-0.033154	0.004243	-7.813646	0.0014
CAP	49.56085	8.634167	5.740084	0.0046
CRD	-0.192437	0.026012	-7.398058	0.0018
Pro	0.004447	0.001444	3.079856	0.0369
Lev	49.63543	8.654786	5.735027	0.0046

R-squared	0.989099	Mean dependent var	0.004333
Adjusted R-squared	0.975473	S.D. dependent var	0.003930
S.E. of regression	0.000616	Akaike info criterion	-11.66439
Sum squared resid	1.52E-06	Schwarz criterion	-11.48284
Log likelihood	64.32195	Hannan-Quinn criter.	-11.86355
F-statistic	72.58797	Durbin-Watson stat	2.249981
Prob(F-statistic)	0.000514		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews10

من خلال جدول رقم(09) يمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

ROA= – 49.59985 – 0.033154 LIQ + 49.56085 CAP – 0.192437 CRD + 0.004447 Pro + 49.63543 Lev

2-1- اختبار جودة النموذج النهائي

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن معامل التحديد" R- Squared" قدر بـ R^2= 0.989099 وهو ما يدل على جودة النموذج، ومنه فالمتغيرات Lev, Pro ,CRD, CAP, LIQ تفسر بـ 98.09% من التغير الحاصل في العائد على الأصول لبنك التجاري الأردني، أما النسبة الباقية 1.1% تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

2-2- اختبار معنوية معاملات الانحدار

ظهرت نتائج معاملات الانحدار للنموذج النهائي على النحو التالي:

الجدول (10): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للنموذج النهائي

المتغيرات	قيمة الاحتمال (Prob)	القيمة الإحصائية t (Student)
LIQ	0.0014	-7.813646
CAP	0.0046	5.740084
CRD	0.0018	-7.398058
Lev	0.0369	3.079856
Pro	0.0046	5.735027

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (Eviews10).

من خلال الجدول نلاحظ:

- قيمة الاحتمالProb بالنسبة لكل المتغيرات (LIQ, CAP, CRD ,Lev, Pro) هي أقل من مستوى المعنوية 5%.
- قيمة الإحصائية Student المحسوبة بالقيمة المطلقة لكل المتغيرات النموذج

(LIQ ,CAP ,CRD ,Lev ,Pro) والمساوية 5.73 , 3.07 , 7.39, 5.74 , 7.81 على التوالي، هي اكبر من (T) الجدولية والتي تساوي 776 2.776 =T_{tab} عند مستوى معنوية 5% ومنه نستنتج أن المتغيرات النموذج(LIQ ,CAP,CRD ,Lev Pro) هي متغيرات ذات معنوية إحصائية، ومنه نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0 وهذا يدل على أن جميع المتغيرات المفسرة للنموذج هي متغيرات ذات معنوية إحصائية.

2-3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقوم بمقارنة قيمة (Fisher) الجدولية P(k.n-k) أي F(6,4) بقيمة فيشر المحتسبة.

ومن خلال نتائج الجدول رقم(10) نلاحظ أن قيمة فيشر(Fisher) المحتسبة بلغت Fobs=72.58797 وهي اكبر تماما من القيمة الجدولية التي قدرت بـ: 6.1631 =Fc عند مستوى المعنوية 5%.

كما أن القيمة الاحتمالية المرفقة للإحصائية (F-Statistic) Prob قدرت بـ 0.048754 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

وعليه فالنموذج لديه معنوية كلية، والمعالم المقدرة تختلف تماما عن الصفر وعليه يتم قبول الفرضية H_1 ورفض الفرضية H_0.

2-4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء "Breush-Godfrey"

للكشف عن وجود ارتباط الذاتي للأخطاء نستعمل "Breush-Godfrey"

الجدول رقم(11): نتائج اختبار"Breush-Godfrey " للانحدار الخطي المتعدد

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.041394	Prob. F(2,2)	0.4899
Obs*R-squared	5.101387	Prob. Chi-Square(2)	0.0780

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (Eviews10).

نلاحظ من الجدول رقم(11) أن القيمة الاحتمالية Prob.F وProb.Chi-Square والمساوية (0.4899، 0.0780) على التوالي اكبر من 0.05 أي تقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وبالتالي يوجد لا ارتباط ذاتي للأخطاء.

وبما أن قيمة nR^2 المناظرة والتي تساوي (5.101387) أكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1، التي تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية.

2- 5- اختبار ARCH-LM

الجدول رقم(12): نتائج ARCH-LM للانحدار الخطي المتعدد

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.034769	Prob. F(1,7)	0.3429
Obs*R-squared	1.159077	Prob. Chi-Square(1)	0.2817

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10

بالنسبة لاختبار فيشر لدينا F-Statistic=1.034769 ولدينا إحصاء مضاعف لاغرنج المستخرجة من الجدول أعلاه $LM= nR^2= 1.159077$ وما يدعم النتيجتين السابقتين، الاحتمال الحرج لكل من الاختبار فيشر واختبار مضاعف لاغرنج، حيث تساوى الأولى 34.29% أما الثانية 28.17% وهما اكبر من مستوى المعنوية 5%.

وهذا يستلزم قبول H_0 أي التباين الشرطي للبواقي متجانس، بناءا على نتائج السابقة نقبل الفرضية العدم H0

التي تنص على عدم وجود أثر ARCH أي عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الأخطار لان Prob.Chi-Square= 0.2817 أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يعني أن اثر ARCH قد زال.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني، فتطرقنا في هذه الدراسة إلى معدل العائد على الأصول لمتغير تابع، أما فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية فقد أخدنا كل من مخاطر السيولة ومخاطر كفاية رأس مال، ومخاطر الائتمان كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى متغيرات الضابطة والتي اعتمادنا على المديونية و الملكية.

من خلال نتائج المتحصل عليها توصلنا إلى أن المخاطر الائتمانية تؤثر على أداء البنك التجاري الأردني بشكل ملحوظ في النموذج النهائي حيث أن كل المتغيرات المستقلة و المتمثلة في نسبة مخاطر السيولة (LIQ) ونسبة مخاطر كفاية رأس مال (CAP) ونسبة مخاطر الائتمان (CRD)، والمتغيرات الضابطة والتي تمثل في نسبة المديونية(Lev) ونسبة الملكية (Pro) تفسر 98.90% من تغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الأصول لبنك التجاري الأردني خلال فترة الدراسة، أما القيمة المتبقية والمتمثلة في % 1.1 فترجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

أثبتت النتائج على وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة (LIQ) ومعدل العائد على الأصول، للبنك التجاري الأردني، أي أنه عندما ترتفع مخاطر السيولة بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول بمقدار(0.03315) وحدة، بمعنى أن انخفاض في نسبة القروض إلى الودائع تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول في البنك، إذ توجد علاقة بين نسبة إجمالي للقروض إلى إجمالي الودائع والعائد على الأصول إذ تعبر على وجود دلالة إحصائية بين المتغيرين، ويمكن تفسير ذلك وجود سياسة في توظيف أموال المتاحة ومتحصل عليها من الودائع في تلبية حاجات الزبائن من القروض والسلفيات، أي كلما زاد هذا المؤشر أدى ذلك إلى قدرة البنك على منح القروض الجديدة، بناءا على ذلك نثبت صحة الفرضية الأولى والتي جاءت بالصياغة التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5% وقدرت بـــ0.0014 وهذا مايدل على أن المخاطر السيولة لها أثر سلبي على معدل العائد على الاصول، وتتوافق مع دراسة جهرة شناقة وصورية عاشوري(2021) ومع دراسة خلف محمد حمد سنة 2017.

وأثبتت النتائج كذلك وجود علاقة طردية بين مخاطر كفاية رأس مال (CAP) ومعدل العائد على الأصول حيث أن زيادة في نسبة كفاية رأس مال يساعد في تحسين الأداء البنكي، وبهذا كلما زادت نسبة مخاطر كفاية رأس مال بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في معدل العائد على الأصول بمقدار (49.56085) وحدة، أي انه كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى إجمالي الأصول (انخفضت مخاطر كفاية رأس المال) وزاد معدل العائد على الأصول، وهذا يفسر أن نسبة رأس المال لها أثر موجبا على معدل العائد على أصوله مما يدل أن الوضع المالي للبنك مستقر ولديه استثمارات جيدة وأن البنك ليس بحاجة إلى الاقتراض لتمويل استثماراته وأن البنك ليس بحاجة إلى تخلى عن الأصول ولديه القدرة على الإيفاء بالتزاماته، بناءا على ذلك نثبت صحة الفرضية الثانية والتي جاءت بالصياغة التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول عند مستوي معنوية 5% والتي قدرت بـــ0.0046 وهذا ما يفسر أن مخاطر كفاية

رأس المال له أثر ايجابي على معدل العائد على الأصول، وهذا يتوافق مع الدراسة فوزان عبد القادر القيسي سنة (2017) ودراسة جهرة شناقة و صورية عاشوري(2021).

أما فيما يتعلق بالمخاطر الائتمان (CRD) فقد أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على الأصول، أي عندما يرتفع مخاطر الائتمانية بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل العائد بمقدار (0.192437) وحدة، أي انه كلما ارتفعت نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى صافي التسهيلات الائتمانية أدي ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، يمكن تفسير هذه النتيجة أن الخسائر الناجمة أو المحتملة عن عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته اتجاه البنك في المواعيد المتفق عليها والتي سوف ينعكس على كفاءة إدارة البنك في استخدامات الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيقها أكبر قدر ممكن من العوائد، بناءا على ذلك نثبت صحة الفرضية الثالثة والتي جاءت بالصياغة التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمانية ومعدل العائد على العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5% والتي قدرت بـ 0.0018 وهذا ما يفسر على أن مخاطر الائتمان لها أثر سلبي على معدل العائد على الأصول، وجاءت هذه النتيجة مطابقة للعديد من الدراسات كدراسة ألاء زياد إبداح سنة2020 وكذلك دراسة حمزة جيلالي تومي سنة 2021.

فيما يتعلق بالنسبة للمديونية (Lev) أشرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المديونية ومعدل العائد على الأصول، فزيادة المديونية بوحدة واحدة سوف يؤدى إلى زيادة معدل العائد على الأصول ب49.63543 وحدة، فالنسبة المديونية تقيس مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل البنك، وتعتبر هذه النسبة من أدوات المراقبة، وتساعد في تقييم الهيكل المالي للبنك كما تقيس درجة المخاطر الديون وهذا يعنى أن نسبة المديونية قد تؤثر بشكل ايجابي عن الأداء المالي للبنك، وهذا ماجاء مطابق مع دراسة مصطفى عبد الله أحمد القضاة سنة (2105).

تشير نتائج النموذج الأخير إلى وجود علاقة طردية بين الملكية (Pro) ومعدل العائد على الأصول، فكلما ارتفعت الملكية بوحدة واحدة أدى إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول البنك(0.004447) وحدة، وهذه النتيجة تعبر عن وجود أثر ايجابيا إذا أن نسبة الملكية هي نسبة تستخدم في تمويل أصول البنك، إلا أنه يمكن القول أن ارتفاع الملكية قد تؤدى إلى تكلفة تمويل عالية.

الخلاصة:

قمنا في هذا الفصل بتقديم دراسة قياسية تحليلية لأثر المخاطر الائتمانية على الأداء البنك التجاري الأردني خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، ومن أجل ذلك قمنا بالاعتماد على المعدل العائد على الأصول كمتغير تابع ومخاطر السيولة ومخاطر كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان كمتغيرات مستقلة في المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من المحتمل أن تؤثر على العائد على الأصول والمتمثلة في حجم البنك والمديونية والملكية.

تبين لنا تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع قمنا باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، واعتمدنا على البرنامج الإحصائي Eviews10 حيث أظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية تفسر ما قيمته 98.90% من العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني، أما النسبة المتبقية 1.1% فترجع إلى عوامل أخرى، فقد بينت النتائج أن كل من مخاطر كفاية رأس المال ومديونية والملكية لها تأثير إيجابي على معدل العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني ، أما فكل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان كان لها تأثير سلبي على العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني، في حيث حجم البنك لم يكن له أي تأثير ذو معنوية على العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني.

الخاتمة

يعد موضوع المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية من أكثر مواضيع اهتماما في الوقت الراهن نظرا لما تسببه مخاطر الائتمان من أضرار على الأداء المالي للبنوك التجارية والتي تؤثر على أرباحها سلبا، إذ تسعى البنوك التجارية لتطوير مواردها واستخداماتها وذلك عن طريق التنويع والتجديد في خدماتها وهذا بغية الحفاظ على عملائها القدامى من جهة واكتساب عملاء جدد من جهة أخرى.

وباعتبار أن خطر الائتمان من بين أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك وهذا ما تؤكده الحالات العديدة للإفلاس المرتبطة بسياسة ائتمانية عشوائية وغير حذرة على غرار الحالات المختلفة الأخرى، كعدم قدرة عملاء البنك بالوفاء بالتزاماتهم في الآجال المحددة.

وقد يلجأ البنك إلى وضع سياسات جديدة تحول علاقاته بالمؤسسات من علاقة تمويل إلى علاقة شراكة والتي تؤدي إلى توزيع الأرباح والمخاطر وإعطاء وجه جديد لسياسة الاقتراض ولمعرفة الوسائل والسبل التي يتبعها البنك لتجنب هذه الأخطار يجب أن يتوفر لديه مجموعة من تقنيات التي تختلف حسب طبيعة القروض إذ أن وسائل التقييم ومواجهة هذه المخاطر تختلف وتتغير حسب خصوصيات المخاطر.

لذا فقد حاولنا معالجة الإشكالية التي تدور حول ما مدى تأثير المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

أولا: نتائج الدراسة

توصلنا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع إلى العديد من النتائج نعرض أهمها من خلال ما يلي:

1- نتائج الدراسة النظرية:

- تتمثل مخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.
- يتم مواجهة المخاطر الائتمانية من خلال توفر الاستعلام لضمانات والتنوع من العميل وطالب الائتمان بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية والنسب المالية والنسب الخاصة بالقروض الاستغلال.
- تتم عملية تحليل المخاطر الائتمانية على عدة نماذج تتمثل في النموذج المعروف ب 5CS والنموذج المعروف ب 5PS والنموذج PRISM وكذلك تعتمد على طرق لقياس المخاطر الائتمانية تتمثل في نسبة القروض إلى الموجودات، نسبة القروض على حقوق الملكية، نسبة مخصص الديون مشكوك في تحصيلها.
- الاعتماد على بعض النماذج التي تطرقت لأثر مخاطر الائتمانية على أداء البنوك التجارية فاختلفت الأساليب بين النماذج التقليدية والنماذج الحديثة وكيفية معالجتها للموضوع والنتائج المتوصل إليها.
- تؤثر المخاطر الائتمانية على أداء البنوك فتعتمد المخاطر الائتمانية على نوعية وجودة الأصول التي يملكها وتحتفظ بها البنوك وتستخدم أيضا لقياس قدرة البنك على تغطية مخاطر التخلف عن سداد القرض من قبل المدين.

- يعتبر الأداء البنكي الدلالة ككل الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها البنك والذي يمكن من خلاله تقييم قدرته على استخدام الموارد والقدرات المتاحة بما يضمن تحقيق أهدافه.
- تتمثل عناصر الأداء البنكي في الفعالية والكفاءة و الإنتاجية.
- يتأثر الأداء البنكي بعدة عوامل منها ما هو داخلي العوامل المنظمية ومنها ما هو خارجي العوامل البيئية.
- يعتبر تقييم الأداء البنكي العملية المهمة للتأكد من مدى تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له.

2- نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال قيامنا بالدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على الأداء البنك التجاري الأردني توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي تتمثل في النقاط التالية:

- وجود علاقة عكسية بين مخاطر سيولة (LIQ) ومعدل العائد على الأصول للبنك وكانت هذه العلاقة ذات علاقة معنوية إحصائية أي أن مخاطر السيولة تؤثر سلبا على معدل العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني أي أن الزيادة في المخاطر تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني.
- وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال (CAP) ومعدل العائد على الأصول البنك وكانت هذه العلاقة ذات دلالة معنوية إحصائية حيث تؤثر إيجابيا على معدل العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني أي أن زيادة في مخاطر كفاية رأس المال يؤدي إلى تعظيم الأرباح وبالتالي الزيادة في معدل العائد على الأصول.
- وجود علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين مخاطر الائتمان (CRD) ومعدل العائد على الأصول للبنك حيث تؤثر مخاطر الائتمان سلبا على معدل العائد على الأصول للبنك وهذا ما يفسر ارتفاع مخصصات التسهيلات التدني إلى تسهيلات ائتمانية الأمر الذي يؤثر على زيادة مخاطر الائتمان وهذا يثبت صحة الفرضية.
- عدم وجود تأثير معنوي بين حجم البنك (Siez) ومعدل العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني.
- وجود علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين المديونية (Lev) ومعدل العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني فارتفاع نسبة المديونية يؤثر إيجابا على معدل العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني.
- لا يوجد تأثير معنوي للملكية (Pro)على معدل العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني.

ثانيا: الاقتراحات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراستنا يمكن أن نتوصل إلى جملة من الاقتراحات يمكن إدراجها كالآتي:

- تعديل سياسة منح الائتمان للبنوك التجارية فيما يتعلق بالتغيرات التفسيرية لمخاطر الائتمان من أجل التقليل من الديون المعدومة وتخفيض القروض المتعثرة، من خلال الرقابة الدورية الفعالة.
- ضرورة إنشاء محفظة متنوعة للائتمان سواء كان على مستوى الآجال والقطاعات بما يضمن تخفيف المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها فضلا عن تشديد السياسة الائتمانية في منح القروض وبالأخص طويلة الأجل.
- أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان ومتابعته أو الحرص على الالتزام البنوك التجارية على إنشاء إدارة المخاطر الائتمانية، كجزء من إدارة البنك تعمل على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر الائتمان ومدى كفاءة أدوات معالجة هذه المخاطر.

ثالثا: آفاق الدراسة

يبقى مجال هذا البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق إذ تقوم بإثراء معارفنا التي لم نتمكن من الإلمام بها نظرا للصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة، وهذه بعض النقاط التي نراها جديرة لتكون أفاق دراسة:

- تحليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؛
- الاعتماد على طرق الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية؛
- تطوير سياسة البنوك التجارية لمواجهة المخاطر الائتمانية.

قائمة المراجع

❖ المراجع بالغة العربية

أولا: الكتب

1- أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك"تقليدية الماضي والكترونية المستقبل"**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

2- أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية، 1999.

3- أسعد حميد علي، **إدارة المصارف التجارية"مدخل إدارة المخاطر"**، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2013.

4- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

5- إياد منصور حسن، **إدارة العمليات البنكية والنقدية**، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

6- جيلالي جيلاطو، **الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة**، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009.

7- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياس"بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7"**، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013

8- حسن عدامي الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

9- حسين باني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك"الأسس والمبادئ"**، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

10- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الإقتصاد القياسي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

11- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

12- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر،عمان، 2000.

13- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في"إدارة البنوك"**، الطبعة الثالثة، دار الوائل للنشر، عمان، 2006.

14- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، طبعة ثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،1996.

15- سعيد سامي محمد الحلاق، محمد محمود العلجوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار البازوي، 2009.

16- عبد الباقي إسماعيل إبراهيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

17- عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، طبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2009.

18- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، طبعة ثانية، مركز يزيد للنشر، 2006.

19- عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، طبعة الأولى، دار الحامد، 2004.

20- عبدالله خبابه، **الاقتصاد المصرفي النقود"البنوك التجارية البنوك الإسلامية سياسة النقدية الأسواق المالية الأزمة المالية"**، دار الجامدة الجديدة، إسكندرية، 2013.

21- عمر علي كامل دوري، **تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي**، الطبعة الأولى، بغداد، 2013.

22- محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية "العادية،غير العادية، الإلكترونية"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

23- محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2013.

24- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى ، دار الحامد، ورقلة،2011.

25- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

26- محمد غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، الإسكندرية،2002.

27- محمد محمود عبد ربه محمد، **محاسبة التكاليف قياس التكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

28- محمد مصطفى السنهورى، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، إسكندرية، 2003.

29- محمد مطر،**التخليل المالي والائتماني أساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

30- مروان محمد أبو عربي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، دار تسنيم، عمان، 2006.

31- نوري موسى شقيري وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2012.

32- وليد إسماعيل السيفو وآخرون،**أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى"**، الطبعة الأولى، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

33- وليد العايب، لحلو بوخاري، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013

ثانيا: المقالات

34- أبوبكر عثمان محمد عثمان وآخرون، **أثر الرقابة المالية على تقويم أداء البنوك التجارية السودانية**، مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد2، 2016.

35- أحمد سلامي، عيسى حجاب، **كيفية تقييم واختبار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد5، العدد1، 2018.

36- أحمد عابد عبد الباري، **تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد7، العدد3، 2012.

37- أحمد عبد الوهاب عبد الشافي، حمزة وهيب الزبيدي، **نظام المدفوعات الالكتروني وأثره على كفاءة الأداء المصرفي**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد15 ، العدد51، 2020.

38- أزهر بوعزيز، جيلالي قالون، **أثر رأس المال الفكري على ربحية البنوك التجارية" دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال فترة 2005-2018"**، مجلة إستراتجية والتنمية، المجلد10، العدد4، 2020.

39- أسيا كرومي، **تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد5، 2016.

40- آسية كرومي، **تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج camels" دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية العربية خلال 2010-2019"**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد8، العدد1، 2022.

41- أفراح رشيد شندل، **دور استثمار الفرص وتبنى المخاطرة في الأداء المصرفي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد12، 2022.

42- إكرام الياسري، عواد خالدي، **انعكاس المقدرات الجوهرية على الأداء المصرفي في ضوء بطاقة العاملات المتوازنة" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية"**، مجلة أهل البيت، العدد16.

43- أمينة بن جدو، فؤاد طاوي، **التسويق المصرفي كآلية لتحسين أداء البنوك التجارية من وجهة نظر الموظفين" دراسة عينة من البنوك التجارية الخاصة بولاية برج بوعريريج"**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد7، 2018.

44- إيناس عباد،عبد الناصر البراني، **كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي(camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية " دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري"**، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد59، 2021.

45- بابكر محمد الجزولي وآخرون، **أثر الرقابة المالية على تقويم أداء البنوك التجارية السودانية**، مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد2، 2016.

46- جماع مخطار وآخرون، **تحديات البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية وفق إحصائيات بازل في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد1، 2019.

47- جهرة شنافة ، صورية عاشوري، **أثر المخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي وفق لجنة بازل" دراسة حالة البنوك التجارية جزائرية خلال فترة 2007-2017"**، مجلة الأبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد15، العدد3، 2021.

48- حسن تفاحة، **دور خصائص نظم المعلومات المصرفية في تحسين الأداء المعرفي" دراسة ميدانية على المصارف المقاربة في الساحل السوري"**، مجلة جامعة تشرين، المجلد43، العدد2، 2021.

49- حسينة هامش، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة2014-2018"**، إدارة المجلات المغاربية للمنظمات، المجلد5، العدد1، 2021.

50- حمزة رملي ، نسرين عروس، **تقييم الأداء المالي لمؤسسات صناعة الأدوية بالاعتماد على معدلي العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA" دراسة مقارنة بين مؤسسة بيوفارم"**، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، العدد3، 2018.

51- حمزة رملي، عمار قرفي، **قياس الأداء المصرفي باستخدام البنوك للإنذار المبكر camels"دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصينيabc والبنك الأمريكيjpmch"**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد8، العدد1، 2021.

52- حورية قبايلي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 5، 2014.

53- خديجة قوادرية، عبدالرزاق قاضي، راجف نصيرة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة التولات الإقتصادية، المجلد2، العدد1، 2022.

54- رابح بوقرة، أحلام دبن النوي، **إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية: نظرة كمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، عدد خاص بفعاليات اليوم الدراسي حول أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية، 2016.

55- رضوان العمار، حسين قصيري، **دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية**، مجلة جامعة تشرين، المجلد35، العدد7، 2013.

56- زهرة لعروسي قرين، رابح بوقرة، **دور إدارة المخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 26، 2016.

57- زينب أمين، **المخاطر الائتمانية ودور تقنية التنويع وعقود مبادلة التغير الائتماني في تحقيق**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد1، 2008.

58- زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، **إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد2، 2017.

59- زينة جهاد جاسم الأسدي، **تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالي**، مجلة الجامعة العراقية، العدد 44.

60- سمية أحمد ميلي، حسن بلعجور، **محاسبة التسيير ودورها في قياس وتقييم الأداء بالتطبيق على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016.

61- سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد85، العدد29، 2007.

62- شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، **تقييم أداء البنوك التجارية" دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال فترة 2011-2017"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد6، العدد1، 2019.

63- طارق فيلالي، **قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التشغيلي**، مجلة الابتكار والتوثيق، العدد4، 2016.

64- عبد الباسط مداح وآخرون، **التحليل المالي كأداة لإدارة مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية "دراسة حالة بنك خارجي جزائري وكالة المسيلة"**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد3، العدد6، 2018.

65- عبد الباقي بوضياف وآخرون، **تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية"**، المجلد18، العدد1، 2018.

66- عبد القادر قطاف، عيسى الزاوي، **التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته" البنك الوطني الجزائري كنموذج"**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد3، 2018.

67- عثمان نقار وآخرون، **أثر المخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية خاصة في سورية"دراسة حالة مصرف عودة سورية فترة 2010-2018"**، مجلة جامعة حماة، المجلد 2، العدد11، 2019.

68- عزمي وصفي عوض، **تقييم العلاقة الارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية" دراسة تطبيقية في المصاريف التجارية الفلسطينية للفترة 2012-2019"**، مجلة جامعة فلسطين، مجلد9، العدد4، 2020.

69- علي بن معمر، جيلالي عمير، **معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية"دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد1، 2020.

70- عمر بلجازية وآخرون، **أثر الإستراتيجية التنافسية في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة" دراسة ميدانية لشركات الاتصالات في الجزائر"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد5، العدد2، 2019.

71- فاطمة بن شنة، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج camels "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية خلال الفترة2005 -2014**"، مجلة الباحث، المجلد18، العدد1، 2018.

72- لحسن دردوري، **دور إدارة المخاطر الائتمانية في استمرارية ونجاح المؤسسات المصرفية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38-39، 2015.

73- لونات عبد النعيم المهيرات، محمود فيصل القرعان، **فاعلية استخدام نماذج الانحدار المتعدد في التنبؤ بالمتغيرات المساهمة في النجاح في المسافات المناظرة (العادية) لدى طلبة جامعة اليرموك**، دراسات العلوم التربوية، المجلد46، العدد2، 2019.

74- محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camels "حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015"**، مجلة إضافات اقتصادية العدد2، 2017.

75- محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، العدد3، 2004.

76- محمد حمد خلف، أحمد فريد ناجي، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية"دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد52، 2017.

77- محمد خاوي، عريوة مخاد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد2، 2019.

78- محمد عبد الفتاح العشماوي وآخرون، **دور المؤشرات camels في تقييم الأداء المصرفي**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد1، 2012.

79- محمد فوزي شعويي، إلهام التجاني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة2005 -2011"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد27، 2015.

80- محمد نواف عابد، **أثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية" دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصات فلسطين"**، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، العدد5، 2018.

81- مصطفى سلام عبد الرضا، **المخاطر الائتمانية وأثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين مصرفي الوطني الإسلامي و التجارة العراقي**، مجلة أهل البيت، العدد 25.

82- مصطفى عبد الله أحمد القضاة، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للفترة 2005-2011**، مجلة جامعة الإسلامية للدراسات اقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد1، 2015.

83- نجيب دحدوح، علي دبي، **أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية"دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة 2009-2018"**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد6، العدد1، 2021.

84- نعيمة حيدر غالي الفريح، **تقييم المخاطر الائتمانية باستخدام القيمة المصرف المخاطر**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد130، 2021.

85- الهادي براي، **بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي، مجلة الاقتصادية والتنمية**، مجلة مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد1، 2014.

ثالثا: الرسائل الجامعية والأطروحات

86- أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك" دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات "**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، جامعة قسنطينة، 2007.

87-أسعد أحمد عكاشة، **أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي" دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات paltel في فلسطين"**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، 2008.

88- ألاء زياد إبداح ، **أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على أداء المالي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الأعمال ، جامعة شرق الأوسط،عمان، 2020.

89- إلهام عطاوي ، **جودة الخدمات المصرفية وأثرها على أداء البنوك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015.

90- إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، جامعة قسنطينة، 2007.

91- رابح شليق، **أثر ديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية"دراسة قياسية2000-2017"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة غرداية، 2020.

92- رانيا عطار، **قياس كفاءة المصارف الإسلامية سورية" دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الإسلامي"**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2013.

93- رندة جرودى، **أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس1،سطيف، 2020.

94- ريم محمد عبود، **نموذج كمي مقترح لقياس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي حالة تطبيقية في المصرف الصناعي السوري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2017.

95- زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية"دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.

96- زاهية لعراف، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.

97- سارة بن غيدة، **أثر الإدارة الالكترونية على أداء البنوك دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018.

98- سماح عفيف عاشور الفار، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج tobin's q**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2018.

99- سماح ميهوب، أثر **التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية "حالة نشاط البنك عن بعد"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014.

100- سمية احمد ميلي ،**اثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية"دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"**،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017.

101- سمير ماحن، **أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2020.

102- صورية عاشوري ، **محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية"دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة2007-2017"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2020.

103- عبد المحسن أحمد الخير رجب، **مقارنة بين التحليل الانحدار الخطي المتعدد وتحليل الارتباط القويم" دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية 2007-2017 "**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، السودان، 2021.

104- عصام بودور، **دور البنوك التجارية في تسديد المدفوعات على مستوى الدولي**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحق بن حمودة ،2009.

105- عفاف بشيري، **مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية "دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018.

106- فاطيمة بشير قره فلاح، **أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2018.

107- فوزية بويوسف، **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

108- كمال فايدي، **التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر " حالة البنك الوطني الجزائري"**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، 2005.

109- كمال مطهري ، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل مؤسسات الصغيرة و متوسطة**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012.

110- محمد جاسم محمد، **إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في صنع الانهيار التنظيمي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد الدراسات العليا، جامعة كربلاء، 2011.

111- محمد يحي عاصي أمارة، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية" دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتحويل والاستثمار"، رسالة لنيل شهادة ماجستير**، الأردن، 2010.

112- منير معمري، **دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية"دراسة حالة بنك البركة الجزائري"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.

113- نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لرقابة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

114- نعمان محصول، **تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 2007.

115- نعيمة علي محمد أحمد، **دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، 2018.

116- هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك البركة الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017.

117- هاني أحمد دبيك، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، 2015.

رابعا: الملتقيات

118- شريف مصباح أبو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، يومي 8-9 ماي، 2005.

119- كمال رزيق، فريد كورتل، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية ،2017.

120- مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، **تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة تلمسان، يوم 5 نوفمبر 2010.

121- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية " تحليلها ،قياسها، إدارتها، والحد منها"** ، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع على إدارة المخاطر واقتصاد ومعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الزيتونة الأردن يومي 16 -18 أفريل 2007.

❖ **اللغة الأجنبية**

A- Les livres

122- Brian Coyle ,**framework for credit risk management**, library edition:Fitzroy Dearborn publishers, Chicago and London, 2000

B-Les articles

123- Mohammed Larbi Tari, **stress test outile de la suppression bancaire application sur le risque de crédit cas de la banque d'Algérie**, journal de recherche et d'etude comerciales , vol 3 ,2018

124- Mohd Heikal & all , **influence analysis of return on assets(ROA), return on equity(ROA), net profet margin (NPM), delt to equity ratio(DER),and current ratio(CR), againtcorfarat profit grouth in automotive in Indonesia stock exchang**e, international journal of academic research in busniss and social science, vol 28, n^{0}29,2013.

125- Talal Omran **, le role de l'assurance crédit dans la gestion du risque de crédit au sein des banques commerciales" méthode de l'analyse des correspondances multiples ACM appliquée au cas de l'Algérie",** Journal d'administration des affaires et d'études économiques , N 7 ,2018.

C- Les sites électroniques

126- https://www.ase.com.jo/ar/company_guide/financial/197

127- https://www.jcbank.com.jo/ar/page/

الملاحق

الملحق رقم01

Table de la Loi de Student – Test *t*

	Seuil de risque *alpha* (bilatéral)													
DDL	0,9	0,8	0,7	0,6	0,5	0,4	0,3	0,2	0,1	0,05	0,02	0,01	0,005	0,001
1	0,1584	0,3249	0,5095	0,7265	1	1,3764	1,9626	3,0777	6,3137	12,706	31,821	63,656	127,32	636,58
2	0,1421	0,2887	0,4447	0,6172	0,8165	1,0607	1,3862	1,8856	2,92	4,3027	6,9645	9,925	14,089	31,6
3	0,1366	0,2767	0,4242	0,5844	0,7649	0,9785	1,2498	1,6377	2,3534	3,1824	4,5407	5,8408	7,4532	12,924
4	0,1338	0,2707	0,4142	0,5686	0,7407	0,941	1,1896	1,5332	2,1318	2,7765	3,7469	4,6041	5,5975	8,6101
5	0,1322	0,2672	0,4082	0,5594	0,7267	0,9195	1,1558	1,4759	2,015	2,5706	3,3649	4,0321	4,7733	6,8685
6	0,1311	0,2648	0,4043	0,5534	0,7176	0,9057	1,1342	1,4398	1,9432	2,4469	3,1427	3,7074	4,3168	5,9587
7	0,1303	0,2632	0,4015	0,5491	0,7111	0,896	1,1192	1,4149	1,8946	2,3646	2,9979	3,4995	4,0294	5,4081
8	0,1297	0,2619	0,3995	0,5459	0,7064	0,8889	1,1081	1,3968	1,8595	2,306	2,8965	3,3554	3,8325	5,0414
9	0,1293	0,261	0,3979	0,5435	0,7027	0,8834	1,0997	1,383	1,8331	2,2622	2,8214	3,2498	3,6896	4,7809
10	0,1289	0,2602	0,3966	0,5415	0,6998	0,8791	1,0931	1,3722	1,8125	2,2281	2,7638	3,1693	3,5814	4,5868
11	0,1286	0,2596	0,3956	0,5399	0,6974	0,8755	1,0877	1,3634	1,7959	2,201	2,7181	3,1058	3,4966	4,4369
12	0,1283	0,259	0,3947	0,5386	0,6955	0,8726	1,0832	1,3562	1,7823	2,1788	2,681	3,0545	3,4284	4,3178
13	0,1281	0,2586	0,394	0,5375	0,6938	0,8702	1,0795	1,3502	1,7709	2,1604	2,6503	3,0123	3,3725	4,2209
14	0,128	0,2582	0,3933	0,5366	0,6924	0,8681	1,0763	1,345	1,7613	2,1448	2,6245	2,9768	3,3257	4,1403
15	0,1278	0,2579	0,3928	0,5357	0,6912	0,8662	1,0735	1,3406	1,7531	2,1315	2,6025	2,9467	3,286	4,0728
16	0,1277	0,2576	0,3923	0,535	0,6901	0,8647	1,0711	1,3368	1,7459	2,1199	2,5835	2,9208	3,252	4,0149
17	0,1276	0,2573	0,3919	0,5344	0,6892	0,8633	1,069	1,3334	1,7396	2,1098	2,5669	2,8982	3,2224	3,9651
18	0,1274	0,2571	0,3915	0,5338	0,6884	0,862	1,0672	1,3304	1,7341	2,1009	2,5524	2,8784	3,1966	3,9217
19	0,1274	0,2569	0,3912	0,5333	0,6876	0,861	1,0655	1,3277	1,7291	2,093	2,5395	2,8609	3,1737	3,8833
20	0,1273	0,2567	0,3909	0,5329	0,687	0,86	1,064	1,3253	1,7247	2,086	2,528	2,8453	3,1534	3,8496
21	0,1272	0,2566	0,3906	0,5325	0,6864	0,8591	1,0627	1,3232	1,7207	2,0796	2,5176	2,8314	3,1352	3,8193
22	0,1271	0,2564	0,3904	0,5321	0,6858	0,8583	1,0614	1,3212	1,7171	2,0739	2,5083	2,8188	3,1188	3,7922
23	0,1271	0,2563	0,3902	0,5317	0,6853	0,8575	1,0603	1,3195	1,7139	2,0687	2,4999	2,8073	3,104	3,7676
24	0,127	0,2562	0,39	0,5314	0,6848	0,8569	1,0593	1,3178	1,7109	2,0639	2,4922	2,797	3,0905	3,7454
25	0,1269	0,2561	0,3898	0,5312	0,6844	0,8562	1,0584	1,3163	1,7081	2,0595	2,4851	2,7874	3,0782	3,7251
26	0,1269	0,256	0,3896	0,5309	0,684	0,8557	1,0575	1,315	1,7056	2,0555	2,4786	2,7787	3,0669	3,7067
27	0,1268	0,2559	0,3894	0,5306	0,6837	0,8551	1,0567	1,3137	1,7033	2,0518	2,4727	2,7707	3,0565	3,6895
28	0,1268	0,2558	0,3893	0,5304	0,6834	0,8546	1,056	1,3125	1,7011	2,0484	2,4671	2,7633	3,047	3,6739
29	0,1268	0,2557	0,3892	0,5302	0,683	0,8542	1,0553	1,3114	1,6991	2,0452	2,462	2,7564	3,038	3,6595
30	0,1267	0,2556	0,389	0,53	0,6828	0,8538	1,0547	1,3104	1,6973	2,0423	2,4573	2,75	3,0298	3,646
31	0,1267	0,2555	0,3889	0,5298	0,6825	0,8534	1,0541	1,3095	1,6955	2,0395	2,4528	2,744	3,0221	3,6335
32	0,1267	0,2555	0,3888	0,5297	0,6822	0,853	1,0535	1,3086	1,6939	2,0369	2,4487	2,7385	3,0149	3,6218
33	0,1266	0,2554	0,3887	0,5295	0,682	0,8526	1,053	1,3077	1,6924	2,0345	2,4448	2,7333	3,0082	3,6109
34	0,1266	0,2553	0,3886	0,5294	0,6818	0,8523	1,0525	1,307	1,6909	2,0322	2,4411	2,7284	3,002	3,6007
35	0,1266	0,2553	0,3885	0,5292	0,6816	0,852	1,052	1,3062	1,6896	2,0301	2,4377	2,7238	2,9961	3,5911
36	0,1266	0,2552	0,3884	0,5291	0,6814	0,8517	1,0516	1,3055	1,6883	2,0281	2,4345	2,7195	2,9905	3,5821
37	0,1265	0,2552	0,3883	0,5289	0,6812	0,8514	1,0512	1,3049	1,6871	2,0262	2,4314	2,7154	2,9853	3,5737
38	0,1265	0,2551	0,3882	0,5288	0,681	0,8512	1,0508	1,3042	1,686	2,0244	2,4286	2,7116	2,9803	3,5657
39	0,1265	0,2551	0,3882	0,5287	0,6808	0,8509	1,0504	1,3036	1,6849	2,0227	2,4258	2,7079	2,9756	3,5581
40	0,1265	0,255	0,3881	0,5286	0,6807	0,8507	1,05	1,3031	1,6839	2,0211	2,4233	2,7045	2,9712	3,551
41	0,1264	0,255	0,388	0,5285	0,6805	0,8505	1,0497	1,3025	1,6829	2,0195	2,4208	2,7012	2,967	3,5443
42	0,1264	0,255	0,388	0,5284	0,6804	0,8503	1,0494	1,302	1,682	2,0181	2,4185	2,6981	2,963	3,5377
43	0,1264	0,2549	0,3879	0,5283	0,6802	0,8501	1,0491	1,3016	1,6811	2,0167	2,4163	2,6951	2,9592	3,5316
44	0,1264	0,2549	0,3878	0,5282	0,6801	0,8499	1,0488	1,3011	1,6802	2,0154	2,4141	2,6923	2,9555	3,5258
45	0,1264	0,2549	0,3878	0,5281	0,68	0,8497	1,0485	1,3007	1,6794	2,0141	2,4121	2,6896	2,9521	3,5203
46	0,1264	0,2548	0,3877	0,5281	0,6799	0,8495	1,0482	1,3002	1,6787	2,0129	2,4102	2,687	2,9488	3,5149
47	0,1263	0,2548	0,3877	0,528	0,6797	0,8493	1,048	1,2998	1,6779	2,0117	2,4083	2,6846	2,9456	3,5099
48	0,1263	0,2548	0,3876	0,5279	0,6796	0,8492	1,0478	1,2994	1,6772	2,0106	2,4066	2,6822	2,9426	3,505
49	0,1263	0,2547	0,3876	0,5278	0,6795	0,849	1,0475	1,2991	1,6766	2,0096	2,4049	2,68	2,9397	3,5005
50	0,1263	0,2547	0,3875	0,5278	0,6794	0,8489	1,0473	1,2987	1,6759	2,0086	2,4033	2,6778	2,937	3,496
60	0,1262	0,2545	0,3872	0,5272	0,6786	0,8477	1,0455	1,2958	1,6706	2,0003	2,3901	2,6603	2,9146	3,4602
70	0,1261	0,2543	0,3869	0,5268	0,678	0,8468	1,0442	1,2938	1,6669	1,9944	2,3808	2,6479	2,8987	3,435
80	0,1261	0,2542	0,3867	0,5265	0,6776	0,8461	1,0432	1,2922	1,6641	1,9901	2,3739	2,6387	2,887	3,4164
90	0,126	0,2541	0,3866	0,5263	0,6772	0,8456	1,0424	1,291	1,662	1,9867	2,3685	2,6316	2,8779	3,4019
100	0,126	0,254	0,3864	0,5261	0,677	0,8452	1,0418	1,2901	1,6602	1,984	2,3642	2,6259	2,8707	3,3905
110	0,126	0,254	0,3863	0,5259	0,6767	0,8449	1,0413	1,2893	1,6588	1,9818	2,3607	2,6213	2,8648	3,3811
120	0,1259	0,2539	0,3862	0,5258	0,6765	0,8446	1,0409	1,2886	1,6576	1,9799	2,3578	2,6174	2,8599	3,3734
130	0,1259	0,2539	0,3862	0,5257	0,6764	0,8444	1,0406	1,2881	1,6567	1,9784	2,3554	2,6142	2,8557	3,367
140	0,1259	0,2538	0,3861	0,5256	0,6762	0,8442	1,0403	1,2876	1,6558	1,9771	2,3533	2,6114	2,8522	3,3613
infini	0,1257	0,2533	0,3853	0,5244	0,6744	0,8416	1,0364	1,2816	1,6449	1,96	2,3264	2,5759	2,8072	3,2908

الملحق رقم 02

Quantiles d'ordre 0.95 de la loi de Fisher

Degrés de liberté du numérateur sur la première ligne

Degrés de liberté du dénominateur sur la colonne de gauche

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	161.4	199.5	215.7	224.6	230.2	234.0	236.8	238.9	240.5	241.9
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40
3	10.13	9.552	9.277	9.117	9.013	8.941	8.887	8.845	8.812	8.786
4	7.709	6.944	6.591	6.388	6.256	6.163	6.094	6.041	5.999	5.964
5	6.608	5.786	5.409	5.192	5.050	4.950	4.876	4.818	4.772	4.735
6	5.987	5.143	4.757	4.534	4.387	4.284	4.207	4.147	4.099	4.060
7	5.591	4.737	4.347	4.120	3.972	3.866	3.787	3.726	3.677	3.637
8	5.318	4.459	4.066	3.838	3.687	3.581	3.500	3.438	3.388	3.347
9	5.117	4.256	3.863	3.633	3.482	3.374	3.293	3.230	3.179	3.137
10	4.965	4.103	3.708	3.478	3.326	3.217	3.135	3.072	3.020	2.978
11	4.844	3.982	3.587	3.357	3.204	3.095	3.012	2.948	2.896	2.854
12	4.747	3.885	3.490	3.259	3.106	2.996	2.913	2.849	2.796	2.753
13	4.667	3.806	3.411	3.179	3.025	2.915	2.832	2.767	2.714	2.671
14	4.600	3.739	3.344	3.112	2.958	2.848	2.764	2.699	2.646	2.602
15	4.543	3.682	3.287	3.056	2.901	2.790	2.707	2.641	2.588	2.544
16	4.494	3.634	3.239	3.007	2.852	2.741	2.657	2.591	2.538	2.494
17	4.451	3.592	3.197	2.965	2.810	2.699	2.614	2.548	2.494	2.450
18	4.414	3.555	3.160	2.928	2.773	2.661	2.577	2.510	2.456	2.412
19	4.381	3.522	3.127	2.895	2.740	2.628	2.544	2.477	2.423	2.378
20	4.351	3.493	3.098	2.866	2.711	2.599	2.514	2.447	2.393	2.348
21	4.325	3.467	3.072	2.840	2.685	2.573	2.488	2.420	2.366	2.321
22	4.301	3.443	3.049	2.817	2.661	2.549	2.464	2.397	2.342	2.297
23	4.279	3.422	3.028	2.796	2.640	2.528	2.442	2.375	2.320	2.275
24	4.260	3.403	3.009	2.776	2.621	2.508	2.423	2.355	2.300	2.255
25	4.242	3.385	2.991	2.759	2.603	2.490	2.405	2.337	2.282	2.236
26	4.225	3.369	2.975	2.743	2.587	2.474	2.388	2.321	2.265	2.220
27	4.210	3.354	2.960	2.728	2.572	2.459	2.373	2.305	2.250	2.204
28	4.196	3.340	2.947	2.714	2.558	2.445	2.359	2.291	2.236	2.190
29	4.183	3.328	2.934	2.701	2.545	2.432	2.346	2.278	2.223	2.177
30	4.171	3.316	2.922	2.690	2.534	2.421	2.334	2.266	2.211	2.165
40	4.085	3.232	2.839	2.606	2.449	2.336	2.249	2.180	2.124	2.077
50	4.034	3.183	2.790	2.557	2.400	2.286	2.199	2.130	2.073	2.026
60	4.001	3.150	2.758	2.525	2.368	2.254	2.167	2.097	2.040	1.993
70	3.978	3.128	2.736	2.503	2.346	2.231	2.143	2.074	2.017	1.969
80	3.960	3.111	2.719	2.486	2.329	2.214	2.126	2.056	1.999	1.951
90	3.947	3.098	2.706	2.473	2.316	2.201	2.113	2.043	1.986	1.938
100	3.936	3.087	2.696	2.463	2.305	2.191	2.103	2.032	1.975	1.927
150	3.904	3.056	2.665	2.432	2.274	2.160	2.071	2.001	1.943	1.894
200	3.888	3.041	2.650	2.417	2.259	2.144	2.056	1.985	1.927	1.878
400	3.865	3.018	2.627	2.394	2.237	2.121	2.032	1.962	1.903	1.854

الملحق رقم 03

الموجودات

الموجودات	2011	2012	2013	2014	2015
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	64884383	103655689	123785204	101320285	270541021
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	75250653	68368860	61300837	79197861	84558182
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	0	0	0	0	7090000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1906397	3111976	5440483	4815485	3115160
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	9495455	7982764	9638731	12315426	9721806
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	189551590	149298558	257322849	348262176	393040896
استثمارات في شركات حليفة	0	0	0	0	0
تسهيلات ائتمانية - صافي	420305902	440524180	517278113	523866661	599288936
مخصص تسهيلات ائتمانية	30005864	36336461	42774498	18282369	27748626
فوائد معلقة	9953420	14025945	18736906	8738675	10870286
موجودات ضريبية مؤجلة	0	0	0	0	4579835
موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك	15992258	20975994	24367275	24995740	27855243
موجودات أخرى	24056986	50425009	55847035	70489650	87772087
مجموع الموجودات	801443624	844343030	1054980527	1165263284	1487563166

الموجودات	2016	2017	2018	2019	2020
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	109103135	128088936	91872118	71264135	96851544
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	52611438	51866315	61995613	36642539	79318273
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	0	0	0	0	0
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1928452	1394915	1792801	1876382	1645923
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	8185950	11833839	11915302	11105937	29053113
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	330870200	331324142	303031611	276734126	282206186
استثمارات في شركات حليفة	0	0	0	0	0
تسهيلات ائتمانية - صافي	634005814	718016916	727873818	669000375	713901025
مخصص تسهيلات ائتمانية	22114945	30663171	59143438	47974854	58732454
فوائد معلقة	12099592	13331963	17684794	14079271	18848757
موجودات ضريبية مؤجلة	3325672	4032827	13867924	12313532	11215869
موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك	28087262	27161679	27817839	22430397	21872682
موجودات أخرى	97182437	108541625	113402510	285225599	115956950
مجموع الموجودات	1265300360	1382261194	1353569536	1386593022	1352021565

الملحق رقم 04

المطلوبات

المطلوبات	2011	2012	2013	2014	2015
ودائع عملاء	609841623	618488435	743003938	810255595	1041471213
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	44356331	38850452	112175777	140332699	193351417
تأمينات نقدية	39165642	57290028	65354747	69424845	73008129
أموال مقترضة	0	14300000	2000000	3920572	6912838
مطلوبات ضريبية مؤجلة	0	0	0	0	0
مطلوبات أخرى	16240236	11942147	18395377	20917763	34838137
مجموع المطلوبات	709603832	740871062	940929839	1044851474	1349581734

المطلوبات	2016	2017	2018	2019	2020
ودائع عملاء	957337624	971307775	893225288	836698393	935686966
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	51804094	121378075	117304754	87386747	102670901
تأمينات نقدية	69931443	91770630	84417327	56572215	41822602
أموال مقترضة	12787691	14168978	83481873	96083582	103564728
مطلوبات ضريبية مؤجلة	0	0	14107	50388	0
مطلوبات أخرى	27624717	34095137	41082256	170602923	28809581
مجموع المطلوبات	1119485569	1232720595	1219525605	1247394248	1212554778

ملحق رقم 05

حقوق المساهمين

حقوق المساهمين	2011	2012	2013	2014	2015
رأس المال المصرح به	100000000	100000000	100000000	100000000	105000000
رأس المال المكتتب به	82769898	93342179	100000000	100000000	105000000
رأس المال المدفوع	82769898	93342179	100000000	100000000	105000000
احتياطي قانوني	7730988	8034616	8449542	9833632	12245038
احتياطي اختياري	0	0	0	0	0
الاحتياطات الأخرى	4488694	4947547	6037472	6713504	7558603
علاوة الاصدار	0	0	0	0	0
خصم الاصدار	0	0	0	0	0
اسهم الخزينة	0	0	0	0	0
أرباح موزعة	0	0	0	0	0
أسهم موزعة	0	0	0	5000000	7875000
فروقات ترجمة عملات أجنبية	0	0	0	0	0
التغير المتراكم في القيمة العادلة	-4373535	-4491843	-3851899	-4116463	-3524034
الارباح (الخسائر) المدورة	1223747	1639469	3415573	2981137	8826825
مجموع حقوق المساهمين	91839792	103471968	114050688	120411810	137981432
حقوق غير مسيطرين	0	0	0	0	0
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	801443624	844343030	1054980527	1165263284	1487563166

حقوق المساهمين	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال المصرح به	112875000	120000000	120000000	120000000	120000000
رأس المال المكتتب به	112875000	120000000	120000000	120000000	120000000
رأس المال المدفوع	112875000	120000000	120000000	120000000	120000000
احتياطي قانوني	13448365	14082158	14714563	15460318	15953618
احتياطي اختياري	0	0	0	0	0
الاحتياطات الأخرى	7935232	8836668	2597047	4087368	0
علاوة الاصدار	0	0	0	0	0
خصم الاصدار	0	0	0	0	0
اسهم الخزينة	0	0	0	0	0
أرباح موزعة	0	0	0	0	0
أسهم موزعة	7125000	0	0	0	0
فروقات ترجمة عملات أجنبية	0	0	0	0	0
التغير المتراكم في القيمة العادلة	-1852705	-1504051	-2053183	-2211406	-2020984
الارباح (الخسائر) المدورة	6283899	8125824	-1214496	1862494	5534153
مجموع حقوق المساهمين	145814791	149540599	134043931	139198774	139466787
حقوق غير مسيطرين	0	0	0	0	0
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1265300360	1382261194	1353569536	1386593022	1352021565

الملحق رقم 06

بيان الدخل

بيان الدخل	2011	2012	2013	2014	2015
الفوائد الدائنة	42730034	45611494	57049342	67614111	72654665
مصاريف تمويل	20800915	22747378	32435934	37738256	35782252
صافي الفوائد	21929119	22864116	24613408	29875855	36872413
صافي العمولات	5066799	5334544	4914855	5632466	5784872
صافي الفوائد والعمولات	26995918	28198660	29528263	35508321	42657285
أرباح موجودات وأدوات مالية	-694977	281807	54940	-613255	204869
أرباح عملات أجنبية	913609	903975	916530	1831116	2560743
الايرادات الاخرى	6204713	2167282	5066481	8160096	18599418
اجمالي الدخل	33419263	31551724	35566214	44886278	64022315
نفقات الموظفين	8344796	8415924	9737020	11402439	13440566
استهلاكات واطفاءات	1592612	1795178	2328383	2571108	2537190
مصاريف أخرى	6506547	7665890	8755691	9854877	10658615
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	17406136	9960273	10365470	5211295	12328178
مخصصات متنوعة أخرى	556975	643181	195394	244778	905546
ديون معدومة	0	0	0	0	0
مجموع المصاريف	34407066	28480446	31381958	29284497	39870095
الربح قبل الضريبة والرسوم	-987803	3071278	4184256	15601781	24152220
ضريبة دخل السنة	337746	973400	950000	3838761	8357183
ضريبة دخل سنوات سابقة	0	0	0	0	0
رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم	0	0	0	0	0
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	4200	35000	35000	35000	38160
صافي الربح	-1329749	2062878	3199256	11728020	15756877
حقوق غير مسيطرين	0	0	0	0	0
صافي الربح العائد لمساهمي الشركة	-1329749	2062878	3199256	11728020	15756877

بيان الدخل	2016	2017	2018	2019	2020
الفوائد الدائنة	71579594	75569068	73885228	74972391	70598278
مصاريف تمويل	32987374	39210834	44272757	43982003	37073917
صافي الفوائد	38592220	36358234	29612471	30990388	33524361
صافي العمولات	4772690	5074630	5219654	5788201	4286809
صافي الفوائد والعمولات	43364910	41432864	34832125	36778589	37811170
أرباح موجودات وأدوات مالية	655292	256552	579549	330039	-19050
أرباح عملات أجنبية	1630059	1211924	1012327	1129852	947731
الايرادات الاخرى	3990386	5252853	4421113	4220083	3990299
اجمالي الدخل	49640647	48154193	40845114	42458563	42730150
نفقات الموظفين	14813948	15374369	13936382	13764527	12802688
استهلاكات واطفاءات	2816452	3151156	2671352	3570301	3621716
مصاريف أخرى	12048000	14359787	13780136	14755027	13462179
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	6198407	8641231	8677706	2080449	10774968
مخصصات متنوعة أخرى	1730561	234722	-4399506	749720	-528732
ديون معدومة	0	0	0	0	0

مجموع المصاريف	37607368	41761265	34666070	34920024	40132819
الربح قبل الضريبة والرسوم	12033279	6392928	6179044	7538539	2597331
ضريبة دخل السنة	2652873	2549115	1094678	2170473	2028828
ضريبة دخل سنوات سابقة	0	0	0	0	0
رسوم الجامعات والبحث العلمي وصندوق التعليم	0	0	0	0	0
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55000	55000	55000	55000	55000
صافي الربح	9325406	3788813	5029366	5313066	513503
حقوق غير مسيطرين	0	0	0	0	0
صافي الربح العائد لمساهمي الشركة	9325406	3788813	5029366	5313066	513503

الملحق رقم 07

النسب المالية

النسب المالية	2011	2013	2014	2015
معدل دوران السهم %	2,47	8,68	1,45	3,48
عائد السهم الواحد (دينار)	-0,02	0,03	0,12	0,15
الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)	0	0	0	0
القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)	1,11	1,14	1,2	1,31
القيمة السوقية الى العائد (مره)	-68,47	32,51	9,89	7,8
الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %	0	0	0	0
الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %	0	0	0	0
القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)	0,99	0,91	0,96	0,89
العائد على مجموع الموجودات %	-0,17	0,3	1,01	1,06
العائد على حقوق المساهمين %	-1,45	2,81	9,74	11,42
صافي الفوائد والعمولات / اجمالي الدخل %	80,78	83,02	79,11	66,63
الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات %	10,17	11,03	12,91	12,12
صافي الربح/اجمالي الدخل %	-3,98	9	26,13	24,61
اجمالي الدخل / الموجودات %	4,17	3,37	3,85	4,3
مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة/ صافي التسهيلات %	9,51	11,89	5,16	6,44
نسبة الملكية %	11,46	10,81	10,33	9,28
حقوق المساهمين/اجمالي الودائع %	14,04	13,34	12,67	11,17
معدل المديونية %	88,54	89,19	89,67	90,72
اجمالي الودائع/مجموع الموجودات %	81,63	81,06	81,58	83,01
صافي التسهيلات الى مجموع الموجودات %	52,44	49,03	44,96	40,29
صافي التسهيلات/ اجمالي الودائع %	64,25	60,49	55,11	48,53
حقوق المساهمين/ صافي التسهيلات %	21,85	22,05	22,99	23,02
نسبة السيولة (مره)	0,22	0,22	0,19	0,3
النقد + الاستثمارات/ اجمالي الودائع %	52,14	53,5	57,43	62,2
النقد + موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل/اجمالي الودائع (مره)	0,22	0,22	0,19	0,3

النسب المالية	2016	2018	2019	2020
معدل دوران السهم %	6,75	0,25	0,41	13,12
عائد السهم الواحد (دينار)	0,08	0,04	0,04	0
الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)	0	0	0	0
القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)	1,29	1,12	1,16	1,16
القيمة السوقية الى العائد (مره)	16,95	20,28	17,84	161,25
الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية %	0	0	0	0
الأرباح الموزعة للسهم الى عائد السهم %	0	0	0	0
القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مره)	1,08	0,76	0,68	0,59
العائد على مجموع الموجودات %	0,74	0,37	0,38	0,04
العائد على حقوق المساهمين %	6,4	3,75	3,82	0,37
صافي الفوائد والعمولات / اجمالي الدخل %	87,36	85,28	86,62	88,49
الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات %	11,29	10,15	11,21	9,89
صافي الربح/اجمالي الدخل %	18,79	12,31	12,51	1,2
اجمالي الدخل / الموجودات %				

مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة/ صافي التسهيلات %	3,92	3,02	3,06	3,16
نسبة الملكية %	5,4	10,56	9,28	10,87
حقوق المساهمين/اجمالي الودائع %	11,52	9,9	10,04	10,32
معدل المديونية %	14,45	13,26	15,06	13,43
اجمالي الودائع/مجموع الموجودات %	88,48	90,1	89,96	89,68
صافي التسهيلات الى مجموع الموجودات %	79,76	74,66	66,64	76,8
صافي التسهيلات/ اجمالي الودائع %	50,11	53,77	48,25	52,8
حقوق المساهمين/ صافي التسهيلات %	62,83	72,03	72,4	68,75
نسبة السيولة (مره)	23	18,42	20,81	19,54
النقد + الاستثمارات/ اجمالي الودائع %	0,16	0,15	0,12	0,17
النقد + موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل/اجمالي الودائع (مره)	49,81	46,57	43,03	47,1
	0,16	0,15	0,12	0,17

الملخص:

يهدف هذا البحث لدراسة أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنك التجاري الأردني خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، ولقد تم الاعتماد على القوائم المالية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين معدل العائد على الأصول كمتغير تابع والمتغيرات المفسرة للمخاطر الائتمانية.

كما أشارت النتائج لوجود علاقة معنوية ايجابية بين معدل العائد على الأصول وكل من مخاطر كفاية رأس المال ونسبة المديونية ونسبة الملكية، وعلاقة معنوية سلبية بين معدل العائد على الأصول وكل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، في حين أظهرت النتائج أنه لا توجد أي علاقة معنوية بين معدل العائد على الأصول وحجم البنك.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، معدل العائد على الأصول، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر السيولة، البنك التجاري الأردني.

keywords:

This study aimed to identify the impact of credit risk on the performance of the jordan commercial bank from 2011 to 2020, the study relied on the financial statements using the multiple linear regression method to study the relationship between the rate of return on assets as a dependent variable and the variables that explain credit risk.

The results also indicated the exixtence of a positive relationship between the rate of return on assets and each od the capital adequacy risks, the debt ratio and the ownership ratio, and a negative relatioship between the rate of return on assets and each of the liquidity risks and credit risks, while the results shawed that there is no relationship between the rate of return on assets and the size of the bank.

Keywords: Credit risk, Rate of return on assets, Capital adequancy risk, Liquidity risk, Jordan Commercial Bank.